البحث عن السلام

في السودان

(مجموعة وثائق)



إعداد وتقديم
التيجانى الطيب بابكر

البحث عن السلام في السودان

تأليف

التيجانى الطيب بابكر

الشركة العالمية للطباعة والنشر / السودان


البحث عن السلام في السودان

البحث عن السلام في السودان

تاليف:

التيجانى الطيب بابكر

الإشراف العام :

الشيخ عووضه

تصميم الغلاف :

سامر محمود

الناشر:

الشركة العالمية للطباعة والنشر / السودان

رقم الإيداع :

١٧٤٥٣

الترقيم الدولي:

تاريخ الطبع :

1426 هـ / 2005 م

العنوان :

٧ ش ممر ناصر - حدائق المعادي - القاهرة

المراسلات :

ص ب : 202 محمد فريد 11518 القاهرة

إدارة المبيعات :

٠١٢٢٩١٠٤٢١

البريد الإلكترونى :

elshekh@daralaloom.com

" تقديـــم "

يحوي هذا الكتيب مختارات من «كلمة الميـــدان» ومـــن بيانــات أصدرها الحزب الشيوعي، حـــول الحـــرب الأهليـــة فـــي الســـودان والنضال من أجل إيقافها والتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة الوطنية المزمنة التي قادت إليـــها. وتغطي هذه المختارات الفترة التي تلت انتفاضة أبريل ١٩٨٥.

والكتيب جهد متواضع للتوثيـــق لجانب من الصراعات التـــي دارت في تلـــك الفـــترة، وهـــي امتـــداد لصراعات رافقت الحياة السياســـية السودانية منذ فجر الاستقلال، وقـــد دارت حول ترجمة (أو عدم ترجمة) الحرية الوطنية إلى حيـــاة أفضـــل للشعب السوداني، وعبرت عن أزمة وطنية عميقة وشاملة وممتدة. وقـــد تركت تلك الأزمة آثارها وبصماتها على كافة جوانب الحياة الســـودانية، وكانت وراء كافة مظاهر عدم الاستقرار السياسي من أزمات في الحكـــم وانقسامات في الأحزاب وانقلابات عسكرية وثـــورات، وكـــانت بصفـــة خاصة وراء الحرب الأهلية التي امتدت أربعين عاماً في الجنـــوب، ثـــم

كلمة الميدان

السلام يحتاج إلى جهدنا جميعا

تحقيق السلام لن يكـــون عمليـــة سهلة.

وقد يعلق البعض على هذه العبارة بأنها تحصيل حاصل. وهي كذلـــك. غير أن الظروف تســـتوجب أحيانـــا قول (تحصيل الحاصل) وتأكيده.

ونحن الآن أمام بعض من يـــرون أن كل ما هو مطلوب لأجل الســـلام هو أن يصدر قـــرار مـــن مجلس الوزراء بتبني مبـــادرة ١٦ نوفمبر وتشـــكيل لجـــان لمتابعـــة مختلـــف الجوانب، وبعد ذلك تصبـــح عملية السلام نزهة. وهذا تبســـيط مخـــل. فالحرب الدائـــرة الآن، كمـــا نعلـــم جميعا، ليست حدثا اعتباطيا، وإنمـــا هي نتاج لتفاعل وتشـــابك وتداخـــل مشاكل وعوامل وعناصر لا حصـــر لها، اجتماعية وقوميـــة واقتصاديـــة وثقافية وسياسية. إنها نتاج كـــل مـــا شكل السودان المعاصر ولم يجد لـــه حلا حتى الآن.

وعندما نتحدث عن استتباب السلام فإننا نعني العملية التي تمتد من وقف إطلاق النار وعقد المؤتمر الدستوري إلى الاتفاق على صياغة شكل ومحتوى الحكم في السودان. وذلك يعني أننا لابد أن نتحدث عن السلام بمفهوم جديد، لا يقتصر على إيقاف القتال الدائر الآن وحسب، وإنما يعني أيضا استبعاد الحرب نهائيا كمنهج لحل المشاكل القومية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا اقتناعنا بأن عملية السلام شاقة ومعقدة وبأنها تحتاج إلى جهد السودانيين جميعا لأنها تهمهم جميعا. وقد أتيح لنا أن نقول مرارا من قبل على سبيل المثال، أن الجبهة الإسلامية لا ينبغي ولا يمكن أن تعزل عن تلك العملية. وسنؤيد كل جهد لإشراكها فيها ما لم ترفض هي ذلك. وفي هذه الحالة ستبرهن هي بالدليل العملي على أنها تضع نفسها خارج النضال في سبيل المصلحة الكبرى الأولى لشعبنا.

وفي نفس الوقت فإن علينا جميعا ألا نركن إلى الاعتقاد بأن الحركة الشعبية هي المعبر الوحيد عن رأي الجنوبيين، أو أن الجنوبيين مجمعون كلهم على رأي واحد. ولهذا فإن المطلوب هو أخذ كل الآراء والاتجاهات في الاعتبار.

وباختصار فإن علينا أن نعبئ كل الرأي العام السوداني وراء عملية السلام. وهذه ليست أمنية عاطلة بل هي هدف ممكن التحقيق. وإذا كنا واقعيين فسوف ندرك أن أي ثغرة يمكن أن تنفذ منها خميرة لتهديد السلام.

ولذلك يصبح المطلوب بذل أكبر جهد فكري وعملي لاجتذاب السودانيين كلهم إلى عملية السلام.

١٩٨٩/٣/٢٨

صارت لها امتدادات في أرجاء أخرى من الوطن.

محاولة التوثيق المتواضعة هذه تركزت حول قضايا الحرب والسلام والحل الشامل للأزمة السودانية، لأن الحرب الأهلية في الواقع أكبر عقدة لمشاكل السودان. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد قضايا ومظاهر أخرى للأزمة تستحق التوثيق.

ومحتويات الكتيب توثق لمواقف الحزب الشيوعي وللجهد المتصل

الذي بذله خلال الديمقراطية الثالثة ثم بعد انقلاب الجبهة، كما تعرضه افتتاحيات جريدته اليومية (الميدان) وبياناته في مناسبات مختلفة. ولكن الشيوعيين لم يكونوا وحدهم النشطين في تلك المعركة، فقد كانت هناك قوى أوسع بكثير تنادت لإنهاء الحرب الأهلية وللقضاء على الأسباب التي أشعلتها. وامتداداً لانتفاضة أبريل، وبفضل الدور الذي لعبته المقاومة الجنوبية بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في تفجيرها وانتصارها، تبلور رأي عام طاغ وحركة شعبية واسعة لإنهاء الحرب، وجدا التعبير عنهما في إعلان كوكادام بين التجمع الوطني لانقاذ الوطن (مارس ١٩٨٦) ثم في اتفاق الميرغني وقرنق (أغسطس ١٩٨٨). وكان برنامج ٤ مارس ١٩٨٩ وحكومة الوحدة الوطنية التي انبثقت عنه من القمم التي بلغتها هذه الحركة الشعبية الواسعة. ان التقديم الأدق والأوجب لكل ذلك يستحق جهداً أكبر كثيراً في التوثيق.

ويجد القارئ ضمن هذا التقديم «كلمة الميدان» يوم ٢٨ مارس ١٩٨٩، غداة أول اجتماع لحكومة الوحدة الوطنية، حكومة برنامج ٤ مارس الذي أجمعت عليه كل القوى النقابية والسياسية السودانية باستثناء الجبهة الإسلامية. وفي ذلك الاجتماع تبنّت الحكومة رسمياً اتفاق الميرغني قرنق وشكلت لجنة وزارية واسعة التمثيل للشروع في عملية السلام.

ويستطيع القارئ أن يتابع ما أحاط بعملية السلام هذه من عطلة وتقصير وعثرات وعقبات ومؤامرات ساعدت بعد ثلاثة أشهر على نجاح الجبهة الإسلامية في تنفيذ انقلابها على الديمقراطية والسلام في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. وبررت الجبهة انقلابها الغادر بالأسباب التي نجدها في كل «بيان أول». وسعت الجبهة التي تغطيه علاقتها بالانقلاب وتضليل الرأي العام السوداني والأجنبي بمجموعة من الحيل، ولكن

تكشف خلال فترة وجيزة أن الجبهـة الإسـلامية بقيـادة أمينـها العـام «المعتقل» بسجن كوبر مع القادة السياسيين الآخرين، هي التي خططـت للانقلاب ونفذته. وأقامت الجبهة نظاماً ديكتاتورياً دمويـاً ارتكب مـن الجرائم ما لن يسقط بالتقادم. وكان مخططها يشمل سحق إرادة الشـعب السوداني وتحقيق انتصار عسكري كاسح في الحرب الأهلية وإقامة دولـة ثيوقراطية في السودان تتمدد بالتآمر والإرهـاب لتصبـح إمبراطوريـة كبرى عاصمتها الخرطوم.

لكن هذا المخطط تناثر أشلاء أمـام صمـود الشـعب السـوداني ومقاومته الباسلة ونضاله المسلح، مما بدّد أوهام الجبهة وألحق الهزيمـة بمشروعها «الحضاري» كله. وتحت ثقل العزلـة والضغـط الإقليمـي والدولي قبلت حكومة الخرطوم على مضض الدخـول فـي مفاوضـات استغرقت سنوات من المماحكة والمراوغة والتعنت قبل التوصـل إلـى الاتفاقات التي وقعت قبل أشهر، وهي اتفاقات ما تزال مفتوحـة بسـبب تلكؤ الحكومة، بينما تبدأ مفاوضات جديدة حول نفس القضايا في كل مـن أبوجا والقاهرة. والحكومة، إذ تضع بروتوكولات نيفاشـا فـي الموقـد الخلفي كما يقولون، تلوّح بالترغيب والترهيب في وجه الآخرين، ناسـية أن ضعفها وعزلتها باديان للجميع.

وهذا استمرار لنهج المراوغة الـذي مارسـته وأدمنتـه الحكومـة يحدوها وهم إطالة حياتها. ففي حين كان مطلوباً ومتاحاً التفـاوض مـن منبر واحد تشارك فيه كل القوى الوطنية من أجل حل ديمقراطي عـادل وشامل يعالج كافة جوانب الأزمة السودانية، اختار النظام منهج تجزئـة القضايا والسعي لتفكيك المعارضة. انه يحلم بـاللعب علـى تناقضـات متوهمة وبالتقافز من منبر إلى آخر، مما يظنه يتيح له مخرجـاً. ولكـن الأزمة السودانية تصرفت مثل ذلك المرض الخبيث الذي ما أن يغلق فـي

موضع من الجسد المريض حتى ينفجر في موضع آخر.

في سياق نهج النظام، تلفت النظر تصريحات أدلى بها مؤخراً النائب الأول لرئيس نظام «الانقاذ»، في تسويق رؤيته للبروتوكولات التي وقعها في مايو الماضي مع الدكتور جدن قرنق. وجاء في تلك التصريحات أن البروتوكولات تقوم على العدالة والشمول، وانها بنيت لتؤسس لمجتمع فيه مساحة لكل ألوان الطيف السياسي والمعتقدات الفكرية. وأنها جهد بشري مفتوح للنقد والتجويد، ودعا لدراستها والتقدم بمقترحات حولها، ونصح من يحملون السلاح بأن أقصر الطرق لتحقيق المطالب هو الجلوس إلى مائدة الحوار، كما دعا من يعارضون في الخفاء وفي الخارج (في إشارة للشيوعيين والاتحاديين) للعودة لأن الحريات وحقوق التنظيم متاحة ومكفولة !!

كلام جميل شكلاً، يستحق عبارة «أفلح أن صدق». ورغم كل تجربتنا مع الجبهة الإسلامية وعلى عثمان نفسه، فإننا نأمل أن يصدق، وألا ينطبق عليه قول المصريين أن الكلام ليس عليه جمرك. ولعل أكبر معيار لجدية وصدق النائب الأول هو أن يراجع سجل حكومته، وموقعه فيها معلوم، فيما يتعلق بالحديث عن منهج الحوار ومنهج السلاح، وان يبدأ من تصحيح ذلك السجل وليس من نقطة معلقة معزولة.

ونتنازل عن أي مطلب بانتقاد الذات على ما مضى. فكثيرون قالوا إنه ليس من العدل اعتقال شخص أو مجموعة في لحظة أو لحظات تاريخية فاتت، وإن في ما قاله النائب الأول أفكاراً وتوجهات جديدة. ولكن الباب مفتوح أمامه ليقرن القول بالعمل.

الواقع ينفي الحديث عن كفالة الحريات وحق التنظيم. وحكومة الخرطوم مازالت تشهر السلاح في وجه الشعب. كما أن النائب الأول لن يصعب عليه أن يجد أطناناً من الأراء والمقترحات حول بروتوكولات

نيفاشا من مجتمع لم ينتظر دعوته لدراستها ونقدها وتقويمها وتقديم اقتراحات بديلة.

وقد طالبنا من قبل، على أيام «المبادرة المشتركة»، بتهيئة مناخ أفضل للتفاوض. ومازال ضرورياً الاستجابة لمطلبنا هذا، ونحن نبدأ التفاوض بالفعل، وذلك بإنهاء حالة الطوارئ وإطلاق المعتقلين ووقف الاعتقالات والاستدعاءات ورفع الرقابة عن الصحف، وغير ذلك من الأفعال الدالة على الجدية، بدلاً من الأقوال عن توفر الحقوق والحريات في بلد تقيد قوانينه الأحزاب والنقابات والندوات، ومازالت حكومة تعتقل مواطنين أرادوا أن يسهموا بدون خفاء في حل أزمة دارفور التي كانت من صنعها هي دون غيرها.

ربما تبدو بعض الأحكام والتقديرات التي تضمنها هذا الكتيب، وكأنها فقدت صدقها وتاريخها، مثل الحديث عن«اجتثاث سلطة الجبهة من الجذور..». ولكن الأهداف أنواع، منها ما يتم بضربة واحدة، ومنها ما لا يمكن أن يتحقق إلا عبر عملية ممتدة. ونضال الشعب السوداني ضد مخطط الجبهة وسياساتها وآثار حكمها المدمر لم يبلغ نهايته. ولكن عندما يفعل، فلابد أن يتمثل المحصول النهائي لذلك النضال في محو كل ما سعت الجبهة لتحقيقه، في اجتثاثه من جذوره.

إن معركة السلام والحل العادل الشامل مازالت مفتوحة، وإن قضاياها الأساسية مازالت مطروحة. و«كلمة الميدان» المنشورة مع هذا التقديم تستهل حديثها بعبارة «تحقيق السلام لن يكون عملية سهلة». إن مرور ١٥ عاماً على تلك الكلمة لم يقلل من صدق ما جاء فيها.

ونأمل أن يجد القارئ في هذا الكتيب ما يعين على تبيّن الطريق.

القاهرة

أغسطس ٢٠٠٤ — التيجاني الطيب بابكر

الفصل الأول

كلمــــة المـــيدان

حتى لا تتكرر تجربة ١٩٦٥

لابد أن ينتاب القلق كل الحريصين على مستقبل الديمقراطية البرلمانية والوحدة الوطنية من الاتجاه المتسارع لإجراء انتخابات الجمعية التاسيسية حتى ولو استثني الجنوب منها بسبب أوضاعه الأمنية.

فرغم إن الفريق تاج الدين (١) مثلا حرص في تصريح أدلى به مؤخرا على ضرورة اشتراك الجنوب في الانتخابات القادمة، الا إن حديثه اللاحق في نفس التصريح حول حركة تحرير شعب السودان والعقيد جون قرنق لا يمكن الا أن يقود المرء إلى الاعتقاد بان الفريق تاج الدين يئس تماما من إمكانية الوصول إلى تفاهم ، بالرغم من كل ما لهذا من انعكاسات سلبية على مجمل الوضع السياسي .

وتتسم نبرة أجهزة الإعلام الرسمية ، المسموعة والمرئية ، اكثر فاكثر ، بالتحريض العدائي ضد العقيد جون قرنق وحركته على نحو لا يختلف الا قليلا ــ وفي التفاصيل ــ عما كانت عليه الحال في ظل حكم السفاح .

لقد أعلن الحزب الشيوعي انه يدعم كليا إنهاء الفترة الانتقالية في مدتها المحددة . وبرهن على جدّيته في انه كان أول حزب يتقدم بتصوره عن قانون وقواعد الانتخابات .

ومن نفس منطلق الجدية أكد الحزب الشيوعي على ضرورة الوصول إلى اتفاق مع حركة تحرير شعب السودان حول إجراء الانتخابات في موعدها إذا أرادنا أن تجرى الانتخابات في كل السودان وألا نكرر تجربة ١٩٦٥ .

غير إننا ما نزال نعتقد إن عدم إعلان سياسة واضحة من الدوائر

المسؤولة هو العقبة الأساسية أمام الوصول إلى الحوار والاتفاق . كما لا نزال نعتقد بان البحث عن مخرج من الأزمة الراهنة عبر تغيير سياسات بعض الدول المجاورة لقاء اتفاقات خاصة معها هو حرث في البحر .

الطريق الوحيد هو مواجهة القضية ومعالجتها بصورة مباشرة.

بدون ذلك يصبح استتباب الأمن في الجنوب خرافة ، رغم الحديث عن إن الموقف هناك «لصالح القوات المسلحة». وفي هذا من الضرر ما لا يخفى على أحد.

الخميس ٨ أغسطس ١٩٨٥

لمن تدق طبول الحرب؟

جاء في الأنباء إن السيد وزير الدفاع (٢) وجه الدعوة لقادة الأحزاب السياسية وللتجمع النقابي وممثلي وسائل الإعلام لاجتماع مشترك يعقد غدا (الاثنين) بغرض التنوير — في ما أعلن — والتشاور حول الوضع الأمني في جنوب البلاد وغربها. والفكرة ، في حد ذاتها، تجد منا الترحيب بالرغم من إنها تأتي متأخرة ، وكان بالإمكان أن تشمل العديد من القضايا الهامة الأخرى، خاصة وقد طالبنا بذلك من قبل.

والمؤسف أن تأتي الدعوة للتشاور وقد سبقها ورافقها في ذات الوقت جو مشحون بالإثارة ومناخ مشبع بالتعبئة تمثل في تصريحات اللواء عثمان الأمين حول مذكرة موكب بعض أبناء كردفان ودارفور وتصريح اللواء فضل الله برمه بالأبيض حول تسليح المواطنين.

وما يصدر من تصريحات لا يفصح عن حقيقة القرار وكيفية تنفيذه، وفيها كثير من الغموض الذي يتطلب التوضيح آخذين في الاعتبار تضارب التصريحات.

كما نلحظ كلاما يطلق عن قوى خارجية غير محددة. وهذا أمر خطير ولا يمكن المرور عليه بلا مبالاة ، وهو يذكرنا بتصريحات وعنتريات الدكتاتور نميري، وكأنما أعيدت الحياة لخطبه ونبشت ملفاته وأزيل عنها التراب . وإذا كان الموقف من أمريكا معروفا وتوصف بالصديق ، فمن حقنا أن نستنتج إن التلميح إلى القوى الخارجية المجهولة إنما المعني به إثيوبيا وليبيا والاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي.

وللأسف أيضا فان هذه نغمة باهتة واسطوانة مشروخة لا تفيد ولا تقدم خطانا نحو حل المشاكل ، ومن شأنها أن تعوق الجهود المبذولة ،

وتشكل خطراً يهدد الديمقراطية وتكون منطلقاً ومبرراً للاجهاز عليها.

لقد ساندنا موقف التجمع في إرساله وفداً منه للتفاوض مع جون قرنق ودعوته للمشاركة. ومرة أخرى نؤكد تمسكنا بذلك الموقف ونرى إن الظروف تفرض متابعته بإعادة إرسال وفد آخر لقرنق ودعوته للمشاركة في العمل السياسي، بصرف النظر عن رأيه في المجلس العسكري، لان الابتعاد عن الحوار والمشاركة لا يقربنا من إيجاد الحلول...

والمتابع للأحداث المتلاحقة والمتصلة بالحالة الأمنية يلمح محاولات نقل الصدام المسلح للغرب. ولكن علينا أن لا نخلط الأوراق. فالصراع القبلي لغرب السودان صراع قديم يمتد إلى أكثر من عشرين عاما باعتراف مذكرة موكب الثلاثاء الماضي .. وهو السابق لحركة قرنق.

ومعروف إن ذلك الصراع كان ينشب ويدور حول المراعي ومواقع المياه بين قبائل تلك المناطق. ويقيننا إن الزج باسم قرنق في ما يدور من صراعات في الغرب لا يفيد بشيء، ويصرف أنظارنا عن رؤية الأسباب الحقيقية للصراعات القبلية والصدامات الدموية، وبالتالي يبعدنا عن محاولات الوصول لحلها أو إيجاد صيغة تمنع تكرار وقوعها. علينا أن نضع الأمور بمنتهى الموضوعية -بعيدا عن العواطف الملتهبة- في حجمها الطبيعي وان نسعى بجد وصدق مفعم بالإخلاص لإيجاد الحلول.

ونرى أنه من المهم والعاجل أن يوقف نزيف الدم المراق حاليا، عبر الحوار والتفاوض بروح المسؤولية .. وهو أمر ليس باليسير ويحتاج إلى قدر من الصبر وسعة الصدور والمثابرة وبعد النظر، مع فهم دقيق

لطبيعة المشاكل. فالضيق والعجلة والإثارة لا تودي إلى نتيجة إيجابية إنما تقود إلى طريق مسدود.

ومن هنا فنحن ندعو التجمع النقابي والوطني للاضطلاع بدورهما وأخذ زمام المبادرة وبذل الجهد ومتابعة ما بدأ .. ولا حرج في متابعة المناقشة مع حركة تحرير شعب السودان، ونحن على يقين بأن حركة تحرير السودان لا تستطيع وحدها ومنعزلة أن تحرر السودان، لا عسكريا ولا سياسيا. كما إن الجيش لا يستطيع في الظروف القائمة أن يحقق نصرا عسكريا. وهذا جهد مهدر وطاقة مبددة، وخير للوطن وابناء الوطن توظيفهما لحل القضايا الأساسية للخروج بالسودان من دوامة التمزق والتخلف إلى رحاب الوحدة والبناء. ولتتحول طبول الحرب وصيحاتها إلى أناشيد وأنغام التماسك والتغلب على مصاعب التطور والدفاع عن مكاسب الانتفاضة وتطويرها.

الأحد ١٨ أغسطس ١٩٨٥

علينا أن نوفر الجو الصالح للحوار

أحسنت القيادة العامة صنعا أمس بتجاوبها الفوري مع ما طالبت به الحركة الشعبية لتحرير السودان وشقها العسكري ..وذلك بإعلان توفير الضمانات الأمنية لمندوب الحركة، الذي أعلن انه سيحمل رسالة برأيها في التفاوض إلى قائد حامية الناصر. ونأمل بصدق أن تتلو هذه الخطوة خطوات حتى يتوفر الجو المناسب للحوار وحتى يتحقق الوصول إلى الحل السلمي.

ولابد، وقد فتح المنفذ الأول، أن نوفر كل الظروف التي يمكن أن تساعد لتحقيق ذلك الهدف. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو الدقة والحرص في ما تنقله وسائل الإعلام المختلفة ومن بينها الصحف، خصوصا تلك التي ما زالت مملوكة للحكومة ومن حق الآخرين أن يفترضوا إنها تنطق باسمها.

لقد لاحظنا، للأسف ، إن إحدى هذه الصحف قد نشرت أمس وفي صدر صفحتها الأولى وبالخط البارز خبراً نصه(إن قرنق لا يمثل القاعدة الشعبية بالجنوب). وتحمل صياغة الخبر دلالات كافية على إن مصدره هو السيد رئيس اللجنة السياسية التابعة للمجلس العسكري الانتقالي أو عضو آخر من أعضاء اللجنة أو متحدث باسمها. ونشر مثل هذا الخبر- حتى إذا كان صحيحا مائة في المائة -أمر لا يخدم غرضاً في هذه المرحلة، ويوحي بان الغرض منه نسف ما تحقق حتى هذه اللحظة من تقدم في مجال فتح الحوار مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

لقد دقت طبول الحرب -عبر وسائل الإعلام -قبل بضعة أسابيع،

وكانت وراءها جماعة معينة واتجاهات محددة لا يخفى غرضها على أحد. ولكن السيد رئيس المجلس العسكري الانتقالي تصدى لذلك الهوس في حينه وتحدث حديثه العابر الحكيم فألقم دعاة الحرب حجراً وأسكت أصواتاً أوشكت أن تقضي على كل أمل في الحوار والتفاهم.

لقد كتب الزميل محرر (الأيام) في عددها الصادر أمس، وبعد عودته من أديس أبابا، مقالاً رئيسياً حول المشكلة، تميز بكثير من الروية وبعد النظر. فهو مثلاً يدعو لتحرك الأحزاب والتجمع تحركاً فعالاً، لأن المرحلة مرحلة حوار سياسي قبل أن يكون حواراً حكومياً. وهو يدعو مثلاً لعدم الإحساس بخيبة أمل إن بدت الشروط التي تحملها الرسالة الأولى القادمة غير معقولة.

إن المشاكل المتراكمة عبر السنين وعمق الخلافات والمرارات السابقة والاقتناع التام بأن لا حل للمشكلة القائمة إلا عن طريق الحوار، كل هذا يجعل الصبر والمثابرة والحرص على نجاح المفاوضات وتهيئة المناخ لذلك واجباً مقدماً على كل ما سواه.

الثلاثاء ١٠ سبتمبر ١٩٨٥

أهو نكوص عن سياسة الحوار ؟

كشف التحقيق الأولي في قضية التمرد الأخــيرة (٣) ، وفــق مــا أعلنه الوزراء المسؤولون ، عن إن هناك تآمراً عنصرياً واســعاً شـمل عسكريين ومدنيين، وامتدت حباله إلى خارج السودان (٤). فقــد أعلـن رئيس الوزراء في بيان رسمي إن المخطط تلقى دعما خارجياً وانه كـان سيبلغ ذروته بوصول طائرة من دولة أجنبية تحمل قادة التمرد وأعوانــهم إلى الخرطوم . وتم القبض ، في ما أعلن رسمياً أيضاً ، على المنفذيــن إلا قلائل ، كما تم القبض على المتهمين بالقيادة ممـــن يقيمــون داخـل البلاد.

إذن فلم يبق إلا أن نتابع التحقيق الدقيــق العــادل وننتظـر كلمــة القضاء، عسكرياً كان أم مدنياً وفق صفة المتهم .

ويجدر بالمسؤولين أن يتوقفوا هنا، فلا مصلحة في مواصلة الإثــارة وإطلاق التصريحات والأحاديث غير الدقيقة، وكل ما من شأنه أن يزيــد النار اشتعالاً ويفسر على انه (عنصرية) من نوع مضاد !.

ويقودنا الحديث عما يدور الآن إلى القضية المركزيـــة ، قضيــة الجنوب والحرب الأهلية الدائرة رحاها فيه .

إن الأحداث الأخيرة والتصريحات والتفسيرات التــي لازمتــها ، تعني إن الخرطوم قد قررت أو هي بصدد اتخاذ قرار بـــالنكوص عــن سياسة الحوار التي اتفق الرأي من قبل ــ ورغم المعوقات التي وضعـت ــ على انه لا سبيل غيرها ولا مخرج بدونها .

إننا نتساءل ، هل يعني اتهام حركة تحرير شعب السودان وجناحــها العسكري بالاشتراك في المؤامرة أو التمرد الأخير ، إن الخرطــوم قــد

انتهت إلى إدانة هذه الحركة نهائيا وبالتالي وضعها موضع العدو الذي لا يمكن الحوار معه ؟.

وهل كانت هذه الحقيقة في حسابات السادة الوزراء والمسؤولين الذين قرنوا وربطوا بين حركة الأربعاء والخميس الماضيين وحركة قرنق ؟ أم أن تلك التصريحات أطلقت دون تقدير دقيق مسئول لما يمكن أن يترتب عليها ؟

إن مناداتنا بالحوار مخرجاً لمشكلة الجنوب لم ينبع من خور أو ضعف، ولا من هذا الذي يردده البعض من أن الحزب الشيوعي حليف لحركة تحرير شعب السودان ، ولكنها ، أي المناداة ، جاءت نتاجاً لدراسة دقيقة للواقع تستلهم حقائق الماضي بكل إيجابياتها وسلبياتها وتنظر إلى القضية بوصفها قضية عميقة الجذور أثارتها سياسات رعناء خاطئة وأججت بها أوار ماض سحيق مظلم .

وما زلنا عند رأينا في أنه لا سبيل غير الحوار. وهو ما نرجو أن يؤكده المسؤولون مرة أخرى، خروجاً من ضباب التصريحات وما أحدثته من بلبلة تعني النكوص على ما اتفق عليه من قبل .

الثلاثاء أول أكتوبر ١٩٨٥

بادرة حسنة جديرة بالترحيب

نقلت الزميلة (الأيام) على صدر صفحتها الأولى أمس رسالة لمندوبها في أديس أبابا بعد أن اجتمع بالدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان .

قال العقيد قرنق انه ملتزم بإجراء الحوار الوطني للوصول إلى حل سلمي للمشاكل ، واكد تمسكه بوحدة السودان وإدانته للنعرات العنصرية ولأي حركة انقلابية ، وقال إن حركته على استعداد لإجـراء حوار مع كافة القوى السياسية والنقابية والجيش السوداني، وأنهم مستعدون لحضور أي مؤتمر وطني في الخرطوم لإجراء مثل هذا الحوار ، وأن القضية بالنسبة لهم ليست قضية الجنوب وإنما هي مشكلة كل أقاليم السودان ، وان القوى السياسية كلها تستطيع أن تصل إلى حل لهذه المشاكل ، وأنها، مجتمعة، تملك الشرعية التي تخول لها الوصول للحلول ، ونحن واثقون من قدرة الشعب الذي أطاح بالحكم العسكري مرتين على الوصول إلى الحل .

هذه هي الكلمات وفق ما نقلته الزميلة (الأيام) .

وكنا نحن ـ ومن هذا المكان ـ قد أشرنا بعدد الأمس إلى أهمية التفرغ للعمل المتصل الجاد حتى يبدأ الحوار وتصل الأطراف كلها إلى اتفاق يوقف نزيف الدم ويؤمن النظام الديمقراطي . وقلنا إنه، بإقرار الدستور للفترة الانتقالية، نكون قد وقفنا على أعتاب المشكلة الكبرى الأخرى وهي حرب الجنوب ، ولا بد من الولوج لحلها مباشرة ... وقلنا كذلك إن هناك من المؤشرات الصادرة من العاصمة الإثيوبية ما يجدد

الأمل ويعزز التفاؤل، وها هو ما نقلته (الأيام) يؤكـــد مـــا ذهبنـــا إليـــه ويدعمه .

ولعلنا لا نذيع سراً إذا قلنا إن أكثر من رسول قد عاد مؤخـــراً مـــن العاصمة الإثيوبية يحمل بالتقريب من بشائر التفاؤل مثل ما نقله منـــدوب (الأيام) .

إن التجمع الوطني بشقيه النقابي والحزبي (٥) هو الذي تصدى منـذ البداية ــ بوصفه مفجر الانتفاضة والأمين على برامجها ــ للحديث عـن حل مشكلة الجنوب ومشاكل الحكم الأخرى ، وهو الذي ظل يمسك حتـى الآن بخيوط الاتصال حول هذه القضية التي تعرضت ، وستظل معرضـة ، لكثير من التآمر والتعتيم والتضليل ، وبالتالي فان المســؤولية الكـبرى الملقاة على كاهل التجمع هي إن يمضي قدما فيكشف الحقـــائق ويطلـع عليها الجماهير ويلعب دوره بصورة فعالة، حتى يبدأ الحـــوار فعـلاً لا قولاً وحتى يتحقق الاتفاق .

إن البادرة التي نقلها وأكدها حديث (الأيام) لا بد أن تجد مـــا هـــي أهل له من قبول وترحيب ، وليت أول رد فعل هو أن نسمع تصريحـاً أو حديثاً رسمياً يتجاوب مع ما نقلته (الأيام) .

الخميس ١٧ أكتوبر ١٩٨٥م

تكريس الجهود لوقف التدهور في الجنوب

تجدد القتال في بعض مناطق الجنوب، واحتدمت المعارك فيما تقول الأنباء بصورة عنيفة، اشترك فيها آلاف المقاتلين من الجانبين، قوات الشعب المسلحة وقوات (الجيش الشعبي لتحرير السودان). وهو أمر يدعو للقلق والأسف العميقين . إن الحديث عن الحرب الأهلية في الجنوب ما فتئ منذ انتصار الانتفاضة يحتل الحيز الأكبر من تفكير كل مواطن حريص على وحدة هذا الوطن واستقراره وتقدمه . وقد ظل السعي للوصول إلى صيغة مقبولة للجانبين هو الشاغل الأول، حتى أعلن الطرفان قبولهما مبدأ الحوار وتمسكهما به وإيمانهما بأن القتال لن يحقق هدفاً وأن لا مناص من الجلوس إلى مائدة التفاهم .

ورغم المعوقات المتعددة ، ورغم تآمر بعض الجهات التي تنظر إلى المشكلة نظرة ذاتية ضيقة ، فقد قطعت الجهود الصادقة شوطاً بعيداً حتى أعلنت قيادة حركة تحرير شعب السودان وقف إطلاق النار وأبدت استعداداً لمواصلته، وقبلت مبدأ الحوار، بل إرسال وفد للخرطوم وطلبت لأعضائه ضمانات أمنية يصدرها المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء . وجاء تجاوب الخرطوم سريعاً، بناءً، فرحبت بما طالب به الجانب الآخر. ولاح في الأفق أننا قاب قوسين أو أدنى من الجلوس إلى مائدة واحدة للحوار والتفاهم .

وفجأة تندلع نيران الحرب مرة أخرى في الجنوب، فيتبدل الأمل قلقاً ويلوح في الأفق كما لو إن كل ذلك الجهد سيضيع سدى ...

ونحن نتساءل من هي الجهة ذات المصلحة في أن يتجدد القتال مرة أخرى، وبصورة عنيفة كما حدث مؤخراً ؟ من هي تلك الجهة، إذا

كانت القيادة في الجانبين قد أنجزت ما أنجزت ، وفق ما أسلفنا الإشـــارة إليه وبعد جهد جهيد ؟

إن ما حدث في الجنوب مؤخراً ، ووفـــق مـــا أعلنتـــه المصـــادر الرسمية ، ليس خرقاً لقرار وقف إطلاق النار ولكنه حرب شاملة يشـترك فيها ألوف المقاتلين. وهذا هو ما يضاعف الخشية والقلق .

لقد قدم السيد صمويل ارو(٧) نائب رئيس مجلس الوزراء اقتراحـــاً قبل عدة أيام يهدف إلى تشكيل لجنة من المجلس العسكري ومن مجلـــس الوزراء لمراقبة وقف إطلاق النار ، ولكن اقتراحه لم يطـــــرح للمناقشـة الجادة ، وهناك اقتراحات وأفكار متعددة يدور تداولها بين الناس بـــهدف الوصول إلى صيغة مثلى تضمن تنفيذ وقف إطلاق النار مـــن الجـــانبين وتفرض من الرقابة على ميادين القتال ما يجعل اســـتئنافه أمـــراً غـير ممكن..

إن القضية المركزية هي إن الجهد الذي بذل، إلى أن وصلنا إلى مـا وصلنا إليه، يجب أن يدعم بالبحث عن كل وسيلة ممكنة حتى لا تنتكــس تلك الجهود. ومن هنا فنحن ندعو كل المخلصين إلى التشـــاور والتفـــاكر واقتراح السبل التي يمكن أن تؤمن ذلك وتجدد الأمل والتفاؤل.

الأربعاء ١٣نوفمبر ١٩٨٥

المطلب هو إلغاء قوانين سبتمبر

خلاصة ما يخرج به المرء من النظر في قرار مجلس الوزراء بشأن مذكرة التجمع التي يقترح فيها إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م ، أن المجلس لا يستجيب لهذا الاقتراح. ولكن مجلس الوزراء لا يقول ذلك صراحة وبوضوح واستقامة ، وانما يغلف موقفه بكثير من الكلمات التي تنشر الأوهام والتطلعات غير المؤسسة، والتي تغذي الأماني الحلوة التي لا طائل من وراءها ، والتي تبلد إحساس الجماهير وتخدرها إزاء قضية في مثل خطورة قوانين سبتمبر المشؤومة .

إن مجلس الوزراء يعدنا (بتنقية) هذه القوانين من موادها المقيدة للحريات ، لكنه يذكر في نفس الوقت انه سوف يبقي على الحدود ، ثم يعود ليقول انه سيدعو لعقد مؤتمر يضم الفقهاء والاختصاصيين للنظر في هذه الحدود على ضوء الشريعة .

إن أية محاولة للإبقاء على أي جزء من قوانين سبتمبر لا تعدو أن تكون محاولة للإبقاء على طابعها القمعي بأشكال وأثواب وألوان أخرى.

إن المطلب الشعبي القاطع هو الإلغاء . والاستجابة لهذا المطلب لا تكون جزئية لان قوانين سبتمبر كل لا يتجزأ ــ جوهرها وشكلها وعقوباتها وحدودها كلها تهدف إلى ذات الشيء ، وهو تأسيس دولة تقوم على القمع والإكراه وإرهاب الشعب وإخضاعه . ولذلك لابد من إلغائها جملةً وتفصيلاً .

ونؤكد مرة أخرى انتفاء أية علاقة بين قوانين سبتمبر والشريعة الإسلامية . فليس فيها من الإسلام سوى ادعاءات السفاح ومستشاريه .

والذين يواصلون هذه الادعاءات اليوم يبغون إحاطة هذه القوانين بسياج يمنع فضحها على حقيقتها وإلغاءها .

إذا كان هناك اتجاه لسن قوانين إسلامية فليكن ذلك بالطرق الديمقراطية ، عن طريق الجمعية التاسيسية القادمة مثلا ، وليس بالاعتماد على تشريعات سنها ديكتاتور فاسد وخائن .

وأخيراً، لنا كلمة قصيرة حول الدعوة إلى عقد مؤتمر للفقهاء المسلمين . لا نعتقد إن الهدف هو الوصول إلى تنقية قوانين سبتمبر مما بها من تشويه للشريعة وللدين الإسلامي ؛ وانما القصد الحقيقي هو تكريس تلك القوانين وإبقاؤها بحجة إنها لقيت موافقة الفقهاء والاختصاصيين .

إن المطلب الشعبي الديمقراطي هو إلغاء قوانين سبتمبر إلغاء تاماً . وهذا المطلب الشعبي هو وحده الذي سيكتب له البقاء. وسوف يناضل الشعب اليوم وغداً وبعد غد من اجل انتصاره. وسوف ينتصر الشعب...

الثلاثاء ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م

حتى ينجح المؤتمر الدستوري

يأتي اللقاء بين العقيد جون قرنق والسكرتير العام للحزب الشيوعي (٩) ستمراراً ومواصلة للجهود التي ظلت القوى الحادبة على وحدة الوطن تبذلها لوقف اقتتال الاخوة وللجلوس إلى مائدة الحوار .

إن نجاح هذه الجهود عملية شاقة تحتاج منا إلى بذل كل قوانا الفكرية للغوص في أعماق المشكلة ، مثلما تحتاج إلى المرونة وإلى أن يعرف كل منا كيف يفكر الطرف الآخر والقضايا التي تشغله وتؤرقه . بهذا فقط يمكن أن نتوصل إلى اكتشاف نقاط اللقاء المشتركة التي تقود إلى الوفاق والاتفاق .

ولن يفيد هذه الجهود كيل الاتهامات بالخيانة والعمالة وبالديكتاتورية والمايوية . فإذا صحت الاتهامات ففيم المعاناة للدخول في حوار ، ولماذا ندعو لعقد مؤتمر ، ولماذا نتحدث عن الحل السلمي ؟

من الواضح إننا نتقدم ، وان يكن ذلك ببطء ، ونقترب من إزالة العقبات على طريق التحضير المشترك للمؤتمر . ويخطئ من يظن أنها عقبات مفتعلة . ذلك أنها نشأت وتراكمت نتيجة ظروف ذاتية وموضوعية . ومن تبسيط الأمور أن نظن إنها يمكن أن تزول بين يوم وليلة بمجرد الإعلان عن النوايا والرغبات الطيبة .

وكما سبق أن قلنا مرارا فان مداولات المؤتمر القومي ـ إذا انعقد ونحن نأمل ونعمل على أن ينعقد ـ ستكون شاقة ومعقدة ، وستمتحن صبرنا جميعاً . ذلك إن الأطراف المشاركة فيها لديها وجهات نظر متباينة انبنت على حمل هموم الوطن كله ، وحبه وحب شعبه .

والذين يدعون إلى أن نمضي قدما في التحضير للمؤتمر دون

انتظار لقادة الحركة الشعبية ، بل وحتى دون إشراكهم في ذلك التحضير ، يرتكبون جرماً كبيراً في حق وطننا وشعبنا . ذلك أنه بدون مشاركة الحركة الشعبية فلن يكتب للمؤتمر غير الفشل والخيبة .

ومن جهة أخرى فإننا نقول لقادة الحركة إن مكانها الطبيعي هو داخل السودان، فقد أسهمت في النضال من اجل الحرية السياسية ومن حقها وواجبها أن تمارسها وتحميها. وهنا ، ومن داخل السودان ، يمكن أن تزداد معرفة بالقوى صانعة الانتفاضة وان تواصل معها دفع مسارها إلى للأمام . ونقول لهم إن مواصلة الحرب لن تحقق لهم انتصاراً عسكرياً ، وأن الاقتتال لن يحل المشكلة . ولا سبيل أمام الوطن للخروج من الأزمة إلا بالحوار .

فلتتصل الجهود إذن من أجل إنجاح المؤتمر . فإن نجاحه ـ كما قال البيان المشترك بين الحزب الشيوعي والحركة الشعبية ـ "سيفتح الباب واسعاً لإنهاء الحرب واقتتال السودانيين فيما بينهم ، وسيفتح الآفاق لسودان جديد مزدهر بالتنمية الاقتصادية المتوازنة والواقع السياسي المعافى " .

الأحد ٥ يناير ١٩٨٦م

لماذا يبقى المجلس التنفيذي للجنوب بعيدا عن جوبا ؟

لم يبق من نهاية الفترة الانتقالية إلا شهران ونصف الشهر، ورغم ذلك فان المجلس التنفيذي العالي لجنوب السودان(١٠) ما زال يمارس مهمته ــ إن كان فعلا يمارسها ــ من الخرطوم، من على بعد آلاف الأميال من مقره الطبيعي ومن المسرح الذي يجب أن يكون فيه، من جوبا عاصمة الاستوائية . وهذا الوضع مختل ترتبت عليه أضرار جسيمة من شأنها أن تزداد جسامة وضخامة ما استمر الوضع على ما هو عليه .

والمجلس العالي لجنوب السودان ليس جماعة خيرية أو منتدى خاصاً أو ما إلى ذلك، ولكنه هيئة دستورية من هيئات الحكم، أنشئت وفق قرار لأعلى سلطة في الدولة هي المجلس العسكري الانتقالي . وأي تراخ أو تفريط في تنفيذ قرار على هذا المستوى لا نتاج له غير إضعاف نظام الحكم بأسره، من الناحية الواقعية ومن حيث هيبة الحكم . وعندما يكون هذا الضعف أو الإضعاف في منطقة كالجزء الجنوبي من السودان ــ ونحن نعرف واقعه ــ فانه يكون أعمق أثراً وأشد ضرراً .

ولعلنا لا نفشي سراً إذا قلنا إن العملية بأسرها أخضعت منذ البداية لمناورات وموازنات ولم تعالج علاجاً منطقياً موضوعياً، يضع الأولويات والأسبقيات على ضوء الواقع وتقديراً للمصلحة العليا . وكانت النتيجة الطبيعية إن هذا التكتيك القاصر لم يحل مشكلة حسب البعض انه سيحلها ، بل وأدى في النهاية إلى أن يكون نظام الحكم في الإقليم الجنوبي غير ثابت الأركان مزعزعاً ضعيفاً .

والأدلة على هذه الحقيقة كثيرة متعددة ، على رأسها إن كل الجهاز القضائي في الاستوائية معطل عن العمل، لأن السادة القضاة توقفوا عن أداء واجبهم المقدس لخلاف بينهم وبين مفوض الشؤون الإدارية، وهو خلاف واضح المعالم والقسمات، وكان يمكن أن يحسم لصالح الاستقرار لو كان المجلس التنفيذي العالي للجنوب يمارس سلطاته حقاً وفعلاً ومن عاصمته في جوبا .

ثم إن هذا الوضع المختل ، أي قبول استمرار بقاء المجلس التنفيذي بعيدا عن مقره، قد أسهم وما زال يسهم وسيسهم بصورة مباشرة في دعم الثغرات القبلية وتأجيج أوارها وتفتيت الرأي العام في الجنوب على أساس إن هذا ينتمي لهذه القبيلة وذلك ينتمي إلى القبيلة الأخرى .

وإذا حسب بعض المسئولين إن هذا أسلوب يمكن أن ينفع في حل القضية الكبرى فانهم واهمون بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ... ويكفي هؤلاء إن يذكروا الوسائل التي كان يمارسها السفاح، وهي ليست ببعيدة عن هذا الأسلوب، والتي لم تصل به الا لمزيد من العزلة في الجنوب وفي الشمال .

إن رئيس المجلس العالي للجنوب عضو في المجلس العسكري الانتقالي، وهذه ضمانة ان المجلس التنفيذي لن يكون في ممارسته وسياسته إلا امتداداً للمجلس نفسه . فهل يبقى بعد هذا من عذر لبقاء المجلس التنفيذي عاكفاً شبه مجمد في الخرطوم، رغم ما وضح من خطر هذه السياسة ورغم ما تأكد من إنها تصيب هيبة الحكم في الصميم وتبذر بذور الفتنة في إقليم الاستوائية ؟

هل من عذر ؟

الأحد ٩ فبراير ١٩٨٦

حصار جوبا، لماذا حدث ؟
وما هو الحل ؟

-جوبا عاصمة الجنوب الأولى محاصرة

-مطار جوبا لا يستقبل طائرات وجبل لادو المطل على المدينة في يد قوات قرنق

-قوات قرنق تشن هجوما انتقامياً للعدوان الذي يقوم به أبناء المنداري ضد أبناء الدينكا في عاصمة الاستوائية

هذا هو باختصار ما أعلنه السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي صباح السبت الماضي ، ومنذ ذلك اليوم لم يصدر من الجهات الرسمية ما يفيد بما هو جار في عاصمة الجنوب .

إن هذه هي المرة الأولى في تاريخ الحرب والاقتتال في الجنوب التي تتمكن فيها قوة مضادة من فرض حصار على عاصمة من العواصم الثلاث، ولهذا فان هذا الحدث يكتسب أهمية خاصة، وبالتالي فان مسؤولية الحكومة القائمة أن تعامله بنفس القدر من الأهمية .

إن عدم توفر الأنباء لا يجعلنا في موقف نستطيع أن نحكم به على حقيقة الوضع هناك، وعلى الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع وعلى كيفية معالجته ، وسيظل هذا هو موقفنا طالما ظل التعتيم مستمراً .

ولذلك فان تناولنا في هذه المرحلة سيكون عاما ومحدوداً .

إن السيد رئيس الوزراء يعزو بعض أسباب هذا الحصار إلى رغبة قوات قرنق في أن تنتقم من أبناء المنداري الذين اعتدوا على الدينكا في المنطقة، بحجة انهم من أنصار حركة تحرير شعب السودان . وقد يكون هذا التعليل دقيقاً وقد لا يكون ، ولكنه بدوره يثير التساؤل عن

الممارسات القبلية الغريبة التي ظهرت وانتشرت وتحدثت الصحف عن وقوعها خصوصا في جوبا وواو . واشارت الأنباء كذلك إلى إن بعض هذه الممارسات لا تخلو من تأييد خفي من جهات ذات صفة رسمية، أو إن تلك الجهات تغمض أعينها عما يدور عمداً وتتركه ليستشري وينتشر، ظناً منها إن مثل هذا العمل يمكن أن يساعد الحكومة في مهمتها ، أو انه يمكن أن يكون خطوة مفيدة لحل عسكري للمشكلة الرئيسية .

ومثل هذا الرأي لا يخلو من سذاجة وقصر نظر، وهو أسلوب مارسه النظام المباد من قبل ولم يكن رد الفعل له الا مزيداً من التعقيد للمشكلة وتصعيد الخلاف .

لقد أكد رئيس الوزراء أن القوات المسلحة قادرة على فك الحصار عن جوبا وإعادة الحياة فيها إلى حالتها الطبيعية. وهو أمر نأمل أن يتم بأقصى سرعة ممكنة وبأقل أو بلا أية خسارة في أرواح المدنيين والممتلكات .

ولكننا نكرر القول بان مشكلة الجنوب بأسرها لا بد أن نتعامل بتنفيذ ما تم عليه الاتفاق من قبل بين وفد التجمع الوطني وحركة تحرير شعب السودان في (كوكا دام) تنفيذاً عاجلاً. لان كل لحظة من شأنها أن تزيد الموقف تعقيداً وصعوبة تنأى بنا عن الحل السلمي، وهو ما اتفقنا على أن لا مخرج سواه .

الثلاثاء ٢٢يوليو ١٩٨٦م

لقاء الصادق وقرنق .. وما بعده

تابع أهل السودان باهتمام بالغ ما كان يدور في العاصمة الإثيوبية، في نهاية الأسبوع الماضي، من لقاءات بين رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي ووفد التجمع الوطني من جهة والدكتور جون قرنق رئيس حركة تحرير شعب السودان ووفده من الجهة الأخرى .

ولم تصل تلك الاجتماعات إلى قرارات حاسمة قاطعة، ولكنها وصلت إلى حد أدنى يمكن أن يكون قاعدة لمزيد من الحوار والتفاهم ، وذلكم هو اتفاق على إن تستمر المشاورات ومساعي السلام من خلال اجتماعات لجنة المتابعة والتنسيق وفق إعلان كوكا دام، والتي ستتواصل في أديس أبابا ابتداء من يوم الاثنين ٥ أغسطس بعد غد .

وقبل ذلك، وبعد نهاية لقائه الأول مع جون قرنق ، كان السيد رئيس الوزراء قد طرح بأنه ينوي التحرك إلى حد ما نحو تلبية مطالب الحركة الشعبية فيما يتعلق بإلغاء قوانين ١٩٨٣م واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والاتفاقية العسكرية مع الجماهيرية الليبية .

وفي نفس هذا الوقت تقريباً تشهد جلسات الجمعية التاسيسية ـ وهي منعقدة في شكل لجنة ـ ظاهرة ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة ، إذ انسحب الأعضاء الجنوبيون بلا استثناء، وكذلك انسحب نواب الحزب القومي السوداني، في احتجاج على رفض مطلبهم بالرجوع إلى قوانين ١٩٧٤ وليس استبدال قوانين ١٩٨٣ بأخرى (إسلامية) وفق ما جاء على لسان الحكومة .

وبصرف النظر عما لو كنا نوافق على هذا الأسلوب أو لا، فإننا يجب أن ننبه إلى ما نرى خلاله من خطر على الديمقراطية وعلى

الوحدة الوطنية، إذا كانت القضايـــا الكـبرى تعــالج بمنطــق الأغلبيــة الميكانيكية دون اعتبار للجوانــب الأخــرى فــي خصــائص المجتمــع السوداني.

إن العودة لإقرار بيان كوكا دام أساســـا لمواصلــة المناقشــة والحوار، تعتبر ــ في تقديرنا ــ خطوة إلى الأمام، ذلك لأن السيد رئيـس الوزراء وحزبه كانا قد ألمحا إلى التخلي عنها ــ ولو جزئيـــاً ــ قصــد إرضاء الشريك الآخر في الحكم، الحزب الاتحادي الديمقراطي .

حدث هذا رغم إن الحزب الاتحادي لم يعلن رأيا محــدداً ضــد بيان كوكا دام، ولم يوضح للرأي العام ما يرى من خطأ في ذلك البيــان، ولم يبين لماذا يعترض عليه .وهو أمــر يحتــاج إلــى بيــان، لا ســيما والاتحادي الديمقراطي حزب كبير يشارك في أعباء الحكم، وله جمــاهير لابد أن تتضح لها رؤية القيادة في قضية مركزية كهذه .

إن ما تم مؤخرا في أديس أبابا يجدد الأمــل والرجــاء فــي أن الاجتماعات التي ستبدأ هناك بعد غدٍ يمكن أن تصل بنا إلى بر الســلام، إذا لقيت من كل الأطراف ما يساندها ويدعمها من سياسات وقرارات .

الأحد ٣ أغسطس ١٩٨٦م

خطأ جسيم يعيق جهود الحل السلمي

ارتكبت حركة تحرير شعب السودان خطأً جسيماً واقترفت إثماً لا يغتفر بعدوانها على طائرة الركاب السودانية (١٦) صباح يوم السبت الماضي، على مقربة من ملكال، ولوثت قيادة هذه الحركة أياديها بدماء الشهداء الأبرياء الستين دون أن تملك سبباً واحداً يبرر هذا الجرم البشع.

صحيح أن الحركة أنذرت بأنها لن تسمح لأية طائرة، مدنية كانت أم عسكرية، بعبور الأجواء التي تملك فيها سيطرة ، وقالت إنها ستسقط مثل تلك الطائرة لأنها لا تثق فيما تعلنه حكومة السودان من أن هذه الطائرات تحمل مونا للإغاثة أو غير ذلك .

وهذا منطق قد يكون مقبولا في حالة الحرب، ولكنه يخضع وفق قوانين الحروب لقيود وشروط . فقد كانت هذه الطائرة هي السفرية الأسبوعية المعروفة سلفاً، والمبرمجة وفق جدول طيران الخطوط الجوية السودانية . ويقيناً إن قيادة حركة تحرير شعب السودان تعلم حقيقة أن لسودانير سفرية واحدة في الأسبوع إلى ملكال تتم صباح كل يوم سبت .

وهنا قد يكون من حقنا أن نوجه اللوم للحكومة في أنها كان يمكن أن تستوثق أولا من أن السفرات العادية المبرمجة لن تتعرض لمثل هذا التصرف الأحمق وأن الإنذار لا يشملها .

ولكن تقصير الحكومة لا يبرر الجرم مهما كان مدي ذلك التقصير.

إن جهوداً سياسية مكثفة تتم بهدف الوصول إلى حل سلمي لقضية الحرب الأهلية في الجنوب.

*فقد سعي التجمع الوطني وما زال يواصل السعي منذ انتصار الانتفاضة في أبريل قبل الماضي .

*وتوصل التجمع الوطني من خلال هذا الجهد إلى ما عرف بإعلان كوكادام الذي اشتمل على أسس كانت تمهيداً حسناً لخطوات تالية تنتهي بمؤتمر السلام .

*وشاركت الحكومة المنتخبة في هذا الجهد فعقد رئيس وزرائها اجتماعاً مطولاً مع العقيد جون قرنق اعتبرت حصيلته خطوة إلى الأمام.

بل إن آخر اجتماع لوفد التجمع الوطني مع وفد حركة تحرير شعب السودان انتهي قبل عطلة العيد بيومين أو ثلاثة أيام.

فهل تظن قيادة حركة تحرير شعب السودان أنها يمكن أن تخدم قضية جهود الحل السلمي بارتكابها هذه الجريمة النكراء؟

إن حركة تحرير شعب السودان تعلم قبل غيرها أن هناك قوي سياسية لا تريد حلاً سلمياً، وأنها بطبيعة تكوينها تقف مع الحل العسكري (رغم أنها لا تعلن ذلك صراحة) ..تقف مع الحل العسكري مهما طال أمده ووضحت استحالته. بل أن هناك فصائل من هذه القوي تفضل الانفصال التام للجنوب بديلاً لأي وضع ديمقراطي أصيل في الشمال وفي الجنوب. وهذا الذي أقدمت عليه حركة تحرير شعب السودان يوم السبت الماضي لن تكون نتائجه إلا دعماً لدعاة الحل العسكري وإضعافاً لدعاة الحل السلمي.

إننا ندين هذا العمل ونستنكره بكل قوة، ونأمل أن يتحسس دعاة الحل السلمي، من الجانبين، خطاهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا، وألا تسمح لمثل هذه الأخطاء، مهما كانت قاسية، أن تقعدنا عن مواصلة السير في طريق لا طريق سواه، وان نملك من الشجاعة في الحق رفض واستنكار أي خطأ صدر من هنا أوهناك.

ولشهداء الطائرة الرحمة ولأسرهم أحر العزاء .

الأربعاء ٢٠اغسطس ١٩٨٦م

فقدت حركة تحرير شعب السودان مصداقيتها والحل مازال قائما

قال السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي نهار الخميس الماضي إن هناك أربعة احتمالات لسقوط الطائرة، وحدد احتمالاً واحداً هو سقوطها بصاروخ، الا أنه ، فيما قال ، احتمال قابل للطعن، لأن الطائرة لم تنفجر في الجو بل سقطت محترقة وتناثرت في دائرة قطرها ٢٠مترا ..أما الاحتمالات الثلاثة الأخرى فان السيد رئيس الوزراء لم يحددها، واكتفي بالقول بأنها موضع تحقيق جار الآن.

وسواء برهن التحقيق علي أن الطائرة أسقطت بصاروخ، أو أنها سقطت لأسباب أخري تتعلق بعطل فني فيها أو بازدياد حمولتها ، أياً كانت نتيجة التحقيق فأن الواقع يؤكد أن حركة تحرير شعب السودان قد فقدت مصداقيتها في أفعالها وأقوالها. فإذا كانوا هم الذين أسقطوا الطائرة وفق ما ادعوا، فهم مدانون وإذا كانوا لم يسقطوها وادعوا ذلك كذباً فإنهم مدانون أيضا.

هذه حقيقة يجب أن تدركها قيادة هذه الحركة تماماً ، و لا سبيل لنمضي علي الطريق خطوة واحدة إذا لم يتم ذلك الإدراك .

لقد نسف الحادث الأخير كل الجهود التي بذلت منذ الانتفاضة والوسائل التي اتبعت بفتح جسور الحوار والتفاهم والتي استقطبت قوي أخري ووصلت إلى مستوي :

أعلن فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي الحزب الثاني في الحكومة -وهو لم يكن في إعلان كوكادام ولم يكن عضواً في التجمع الوطني-

أنه سيرسل وفداً من عضوين للتحدث إلى حركة قرنق، وفق ما أعلن السيد أمينه العام .

التقي زعيم الجبهة القومية الإسلامية بممثل الحركة في لندن وأعلنت الجبهة أنها بصدد إرسال وفد من عضوين للقاء قادة الحركة أيضا- والجبهة القومية هي من عرفت بعدائها السافر المتصل لتلك الحركة ، وهي من عرفت مواقفها ماضياً وحاضراً ضد الحل السلمي.

وكنتيجة لهذا فقد عاد الوضع خطوات وخطوات إلى الوراء، وأصبح لزاماً علي كل الأطراف أن تبدأ من جديد .

وهو وضع تتحمل قيادة حركة تحرير شعب السودان مسؤوليته الكاملة ، وعليها طالما كانت حركة سياسية شعبية ، وفق ما تعلن ، أن تعيد حساباتها مرة أخري وتسعي من جانبها هي وبمبادرة منها إلى إعادة فتح الأبواب مرة أخري، وتقديم ما يمكن أن يسهل تلك العملية من إدانة ما حدث واعتذار عنه وفتح القنوات مرة أخري للتفاهم .

ولن تعود لحركة(قرنق)مصداقيتها السابقة إلا إذا عرفت كيف تمحو هذا الخطأ وتفتح أبواب الحوار من جديد .

وفي حديث السيد رئيس الوزراء ما يشجع علي ذلك، إذ أكد أنه مازال متمسكاً بمبدأ الحوار، ومازال ملتزماً بعقد المؤتمر الدستوري، ومازال مؤمناً بوجود مشاكل كبري لابد من مناقشتها والوصول حولها إلى تراضٍ قومي .

الأحد ٢٤اغسطس ١٩٨٦

الموقف في الجنوب
والحديث عن تنشيط لائحة قانون الطوارئ

تحدث السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي أمس باستفاضة حول الوضع المعيشي في الشطر الجنوبي من الوطن .

ويكتسب الحديث أهمية خاصة لان حياة الناس هناك تتعرض الآن لأقسى الظروف وأبشعها .

عشرات الألوف وربما مئات الألوف يواجهون شبح المجاعة وشح المواد الغذائية في بعض الأماكن وانعدامها تماماً في أماكن أخرى .

ارتفاع نسبة الوفيات خصوصاً بين الأطفال ـ نتيجة سوء التغذية .

العقبات والعراقيل التي تحول دون وصول مواد الإغاثة إلى من هم في أمس الحاجة لها .

قال رئيس الوزراء إن سبل المواصلات الثلاثة بالبر والجو والنهر يجري تنشيطها الآن بصورة جادة للوصول لعواصم الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل . وقال أيضا إنه يعتقد أن وكالات العون والغوث العالمية تتجاوب مع الحكومة في المساهمة في مواجهة المشكلة، ليس بالمواد الغذائية وحدها بل وبالمشاركة في توفير سبل توصيلها . وقال كذلك أن لا تبديل في العلاقة بين حكومته وحكومة يوغنده ، وأكد إن تلك العلاقة ستدعم وتقوى بما يخدم مصالح البلدين وأن ما جرى من قبل كان نتيجة سوء فهم .

كل هذا من شأنه أن يطمئننا على أننا نمضي في طريق سليم لمعالجة أزمة حادة تعرض أرواح مواطنين أبرياء لخطر عظيم .

ولكننا نقف عند نقطة أثارها السيد رئيس الوزراء في مؤتمره،

عندما تحدث عن " لجنة فنية مؤهلة تعكف الآن على تحديد الخط اللازم اتباعه لضبط الشروط الأمنية، وما يراد تنشيطه من لائحة قانون الطوارئ، لمواجهة الوضع الأمني في الجنوب وتقديم ورقة عمل شاملة حول الخط الإعلامي) .

ورغم أن السيد الصادق لم يسترسل في شرح هذه النقطة، إلا أننا نشتم منها رائحة ما قد يكون حجراً على الحريات أو حداً منها، وهو أمر سيكون ضرره أكثر من نفعه وستكون نتائجه عكسية سلبية .

إن حالة الحرب في الجنوب تعني ان ذلك الجزء من الوطن يخضع واقعاً لقانون طوارئ، وهذا هو الأمر الممارس فعلاً لا قولاً. ولكن الحديث عن تحديد الخط الإعلامي حول الحرب في الجنوب يعني إن قيداً سيوضع على الصحافة وغيرها من وسائل الاتصال ليجعلها لا تنقل إلا ما تريده الحكومة .

وفي هذا اعتداء على الحريات مرفوض من أساسه ، ثم إنه لن يكون عوناً للحكومة في معالجة قضايا ذات طابع قومي تقتضي مشاركة الجميع .

وإذا كانت هناك انحرافات واضحة في العمل الإعلامي بصورة تعوق الخط القومي العام فان في قوانين العقوبات ما يكفي .

الأربعاء ٣سبتمبر ١٩٨٦م

الالتزام بالدستور والقانون في مسألة إدارة الجنوب

من بين القضايا التي تثير البلبلة والقلق عدم حسم موضوع الإدارة في الجنوب والانتقال به من مرحلة المناقشات والمشاورات التي لا تنتهي إلى قرار واضح بتعيين المجلس التنفيذي العالي ورئيسه .

وكان الأستاذ محمد إبراهيم نقد ، السكرتير العام للحزب الشيوعي، يعلق على اجتماع رئيس الوزراء بقادة الأحزاب صباح الاثنين الماضي حين قال بضرورة معالجة هذا الموضوع كمسألة قومية والانتقال به من مناقشة بين رئيس الوزراء والأحزاب الجنوبية إلى مناقشة تشمل كل الأحزاب . وهو اقتراح قديم طرحه الحزب الشيوعي عبر مندوبه في التجمع الوطني منذ يوليو الماضي .

وها هي مجموعة من الأحزاب والمنظمات الجنوبية تتبنى الدعوة إلى عقد ميثاق لإدارة الجنوب وفقاً للدستور والقانون ، وناشدت الفعاليات السياسية الأخرى بالانضمام إلى ذلك الميثاق .

إننا نرى إن هذه خطوة إلى الأمام . فهي تقترح أن نلتزم بالدستور الانتقالي الذي تنص المادة ١٦(٢) منه على أن يقوم نظام الحكم الذاتي في الإقليم الجنوبي وفقاً لقانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢م . إن هذا القانون يتضمن أن ينشأ مجلس تنفيذي عال وان يكون له رئيس يتولى تعيين حكام للمديريات الجنوبية .

إن الدعوة إلى الالتزام بالدستور والقانون في قضية إدارة الجنوب ينبغي أن تكون مخرجا مقبولا من الدوامة الراهنة . فرئيس الوزراء نفسه أكد عدة مرات ، آخرها في لقائه المذكور بقادة الأحزاب ، على

ضرورة قيام المجلس التنفيذي قبل تعيين الحكام .

فإذا كانت هذه نقطة اتفاق واسع، بحيث ينبغي أن يكون الالتزام بالدستور والقانون هو الموقف المشترك لمختلف الأحزاب ، فإن المطلوب هو وضع المسألة على مائدة المناقشة بين هذه الأحزاب والبت فيها كمسألة قومية تتطلب حسماً سريعاً .

إن الوضع في الجنوب يزداد خطراً كل يوم . والتلكؤ في حسم موضوع إدارته يفاقم ذلك الخطر . وإننا لنتفق مع الأحزاب والتنظيمات الجنوبية في الإعراب عن الأمل في البت فوراً في ذلك الموضوع .

الجمعة ١٢ سبتمبر ١٩٨٦م

فرصة جديدة أمام قرنق

ترحب بالإشارات التي وردت في بيان السيد رئيس الوزراء أمس الأول عن مشكلة الجنوب ، لأنها تحتوي على عناصر إيجابية هامة .

بداية نحن نتفق مع السيد الصادق في أن (الحركة الشعبية لتحرير السودان) مطالبة ببيان موقفها تجاه حادث إسقاط طائرة الركاب عند ملكال . ذلك أننا نعتقد ـ وقلنا ذلك مراراً - أن (الحركة) قد بترت التطورات الطيبة التي بدأت بشكل جدي في محادثات كوكادام حتي وصلت إلى الاجتماع المشترك بين رئيس الوزراء والعقيد قرنق . وهي خطوات تمت بمبادرات من هذا الجانب من المتاريس . ومن ثم أصبح الآن علي (الحركة) أن تعود إلي طريق التفاوض، طريق البحث عن حلول سلمية ، بمبادرة جدية وجديدة من جانبها .

غير أن الحركة، بدلاً من ذلك، تواصل عرقلة التفاوض وتعقيد الأمور حين تبذل كل ما في وسعها - مثلا لمنع وصول الإغاثة إلى سكان ومدن وأرياف الجنوب غير المقاتلين.

لهذا كان جيداً جداً من رئيس الوزراء أن يعيد التأكيد بأن حكومته ترحب بكل جهد من شأنه أن يؤدي إلى الحل السلمي للمشكلة في جنوب البلاد . كما كان جيداً أيضاً أن يعيد تأكيد موقفه السابق من أن للمشكلة وجوداً موضوعياً يتطلب الاتجاه إلى علاجه سلمياً .

وكان منطقياً بعد كل هذا أن يعلن السيد الصادق أنهم ماضون في التحضير لعقد المؤتمر الدستوري .

وهكذا فتح رئيس الوزراء باباً كاد أن يغلق أمام الجهود المبذولة لإنهاء الحرب الأهلية التي تحصد أرواح أبناء الوطن بأيديهم وتهلك

الزرع والضرع وتلقي أعباء ثقيلة علي اقتصادنا الوطني وتكاد تعصف بوحدتنا الوطنية .

وهاهي فرصة أخري تتاح لقادة(الحركة الشعبية لتحرير السودان) ليحكّموا العقل والمنطق والمصلحة الوطنية ، وليتقدموا بمبادرة تعود بنا إلى طريق التفاوض والتحضير للمؤتمر الدستوري القومي والحل السلمي الديمقراطي للمشكلات القائمة .

الأربعاء ٢٩أكتوبر ١٩٨٦م

النتيجة المنطقية لاحتضان أنيانيا (تو)

نقلت الزميلة (سودان تايمز) في عددها الصادر صباح الجمعة الماضي نبأ مفزعاً حول نشاط إجرامي واسع الأبعاد تقوم به قوات الإنيانيا (تو) المسماة بالقوات الصديقة للقوات السودانية المسلحة .

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

* يقومون بهجمات مسلحة على عدد من القرى غرب النيل على مقربة من ملكال ينهبون ويسلبون ومن يقاوم أو لا ينصاع لمطالبهم مصيره القتل فوراً.

* بلغ عدد من عرف من ضحاياهم خلال الشهرين الأخيرين حوالي ٥٠ مواطناً، وهناك من يعتقد أن العدد الحقيقي أضعاف ذلك، إضافة للجرحى.

* حرموا بعض سكان ملكال نفسها -تحت التهديد بالسلاح- من الخروج لحصاد مزارعهم التي قرروا أن يكون حصادها لهم.

وكما هو معلوم فإن السلاح الذي تستعمله هذه الجماعة يجيئها إهداء من قوات الشعب المسلحة لأنها هي المسماة (بالقوات الصديقة).

لقد انقضت الآن على نشر هذه الانباء أربعة أو خمسة أيام ولم يصدر بشأنها نفي من أي جهة حكومية، مما يحمل على اعتبار تلك الاخبار حقيقة واقعة. وقد حذرنا من قبل من خطورة رعاية تنظيم مسلح مثل تنظيم انيانيا (تو) بدعوى أنها قوى صديقة للقوات المسلحة، ونبهنا أكثر من مرة إلى خطأ المبدأ وإلى خطورة النتائج التي يمكن أن تترتب على تلك الخطوة الهوجاء .

ونحن نعلم أن في داخل قيادة القوات المسلحة اتجاهين : اتجاهاً

يدعو لرعاية مثل هذه الجماعات واتجاهاً يرى العكس. وقد ساد الاتجاه الأول لأن الحكومة المدنية ـ وهي صاحبة القرار النهائي ـ ساندته وأيدته ، وها هي نتائج مثل ذلك العمل واضحة للعيان. وكما قلنا من قبل فإن أنيانيا (تو) ستتبعها أنيانيا (ثري) وأنيانيا (فور) إلى غير نهاية .. وبالفعل فقد ظهرت أنيانيا (ثري) التي لم توصف حتى الآن بأنها (صديقة).

إن هذه السياسة الخرقاء لن تؤدي إلا إلى مثل ما أدت إليه في ملكال وضواحيها وفق الأخبار المشار إليها ، ولكن هذه السياسة لن تساعد في حل مشكلة الجنوب بل ستزيدها تعقيداً وعنفاً، وتنتهي بالحكومة القائمة في الخرطوم طرفاً في نزاعات قبلية تضعها أمام حالة تستحيل السيطرة عليها .

إن كل الدلائل تشير إلى فشل هذه السياسة وخطرها. وليس أقل -في هذه المرحلة -من استدراك الخطأ وإنهاء فرية (القوات الصديقة) وإطلاق يد القوات النظامية الرسمية في كبح جماح كل عابث بالأمن مهدد لسلام المواطنين .

الأربعاء ١٢ نوفمبر ١٩٨٦

المبادرة الجديدة

كان يقيننا الدائم والثابت هو إن السودانيين يستطيعون بالجهد والمثابرة أن يجدوا مدخلا لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة في الجنوب وللتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي لقضية الوحدة الوطنية عبر المؤتمر الدستوري القومي. وظللنا ندعو باستمرار للامتناع عن سد المسالك إلى الحلول وعن إقامة العقبات علي طريق الحوار.

ولم يكن هذا الموقف سهلا في مواجهة الشعارات المسمومة التي ظلت تطرحها القوي والدوائر ذات المصلحة في الحل العسكري وفي استمرار الأزمة ، وأيضا في مواجهة الأخطاء وقصر النظر السياسي لدي أولئك الذين يعتقدون-علي طرفي الصراع- إن من الممكن حسم القضية عسكريا .

وخلال الأشهر الماضية لم تعكر الأجواء فقط حادثة الطائرة – التي كانت عملا بشعا بكل المقاييس تقع مسئوليته علي عاتق قرنق وحركته – وإنما عكرتها أيضاً بعض التصريحات الصادرة عن الحكومة ، وأكاذيب وحكايات روجتها صحف بعينها ، وتحركات لبعض الدوائر الأجنبية التي تسعي لخدمة أهداف إقليمية عدوانية وتريد من السودان أن يكون أداة لتنفيذها وتبريرها عالمياً.

الآن تتاح فرصة جديدة لابد من استثمارها .

ونحن هنا لا نريد أن نثير تفاؤلاً قبل الأوان. فالقضية، كما قلنا مراراً من قبل، معقدة، وقد تعاقبت عليها الأعوام والسياسات المرتجلة المختلفة فزادتها تعقيداً. وليس من الجدية في شئ افتراض أن الاتصالات التي أجراها الأب باولينو (٢٢) مع قرنق وزملائه ستؤدي بالضرورة

إلي نتائج إيجابية سريعة أو ستترتب عليها خطوات متواصلة ومترابطة .

ولكن الشيء المهم هو أن اليأس، الذي حاول البعض أن يبثه بيننا، ليس له ما يبرره . وقد تكون الفرصة الجديدة ضيقة ، وقد يزيدها ضيقاً الشك المتبادل . ولكن لا سبيل إلى التغلب علي هذا الواقع بغير مزيد من البذل لفتح المسالك وإزالة العقبات .

ومن ثم يصبح علي كافة القوي، التي تؤمن بالحوار بديلاً للسلاح لحل المشاكل بين أبناء الوطن الواحد ، والتي ترفض مخططات التصعيد والتدويل ، أن تشجع علي إنجاح المبادرة الجديدة وجعلها نقطة انطلاق نحو مبادرات أخري لوقف القتال وإجراء المحادثات والتقدم علي طريق المؤتمر الدستوري .

الأحد ١٤ديسمبر١٩٨٦م

حرب أهلية في الجنوب
أم عدوان أجنبي ؟؟

ظل السيد رئيس الوزراء يصف الحرب الأهلية الدائرة في الجنوب، خلال الأسابيع الماضية، بأنها حرب أجنبية التسليح ، أجنبية المقر ، أجنبية الإعلام .

وانتقل السيد رئيس الوزراء خطوة أخرى، في حديثه أمام مؤتمر حقوق الإنسان العربي يوم الجمعة الماضي، فقال إن الحرب في الجنوب ليست حرباً أهلية ولكنها تدخل أجنبي صريح .

حسناً ، ولكن ماذا لو ادعت إثيوبيا بدورها بأن هذا الذي يدور في حدودها الشمالية الغربية ، في إرتريا وفي التقراي وفي غيرها، ليس هو كذلك بالحرب الداخلية ولكنه بدوره عدوان وتدخل أجنبي ؟

ما هو المخرج إذن وما هو الحل ؟

لقد قامت الحرب الأهلية الأخيرة في الجنوب لأسباب معلومة ومعروفة، منها قرار تقسيم الجنوب إلى أكثر من إقليم ، ومنها التدخل المباشر وغير المباشر الذي مارسه نظام حكم الفرد خروجاً على اتفاقية أديس أبابا، ومنها فرض القوانين المسماة زوراً بأنها قوانين (الشريعة)، ومنها إن القيادات السياسية الجنوبية التي تولت مقاليد الأمور في الجنوب، في الفترة منذ إنهاء الحرب الأهلية الأولى وحتى الإطاحة بنظام مايو، فشلت فشلاً بيّناً في أن تغير حياة المواطن الجنوبي أو ترفع عنه الغبن أو حتى تخطو خطوة واحدة في طريق الخروج بالجنوب إلى رحاب التقدم والطمأنينة والاستقرار .

فهل زالت هذه الأسباب التي نعلمها جميعاً ؟ لا .

وبالتالي، يبقى الحل في اجتثاث تلك الأسباب والقضاء عليها. يبقى الحل في إزالة الشرارات التي أججت نار القتال . يبقى الحل في معالجة قضية العلاقة بيننا وبين إثيوبيا علاجاً جذرياً لا يترك لهم حجة ولا يجعل في إمكانهم الرد على السيد رئيس الوزراء بنفس منطقه .

وهذا أمر لا نعتقد أننا أوفيناه حقه حتى الآن، ولا نعتقد أننا استنفدنا كل وسائله .

يبقى الحل في إلغاء قوانين سبتمبر وغيرها من القوانين التي تسهم في بذر التفرقة ، ويبقى الحل في المثابرة السياسية والدبلوماسية، وفي خلق الإطار المناسب والمناخ السليم لانعقاد المؤتمر الدستوري ليجلس الجميع من حملة السلاح ليتدبروا أمر بلادهم بموضوعية وصدق، حتى نصل إلى بر الأمان ونضع من الأسس ما يجعل قيام حرب أهلية في المستقبل أمراً مستحيلاً .

ليكن ذلك طريقنا قبل أن نصل بشعبنا إلى حد الاستنفار بأنه يواجه عدواناً أجنبياً .

فبراير ١٩٨٧م

الأحزاب الجنوبية
وقضايا الجماهير اليومية

رغم أن الأزمة التي نشبت مؤخراً حول تشكيل حكومة الاستوائية وتوزيع حقائبها الوزارية قد بدأت تنقشع بالاتفاق على ما طرحه مجلس الجنوب بان تكون الحكومة من ثلاثة أحزاب هي حزب الشعب التقدمي وحزب سابكو وحزب التجمع السياسي ، إلا أننا نرى من الواجب الوقوف عندها بالتعليق على ما حدث .

دأبت الأحزاب الجنوبية على إثارة أزمات كبرى حول قضايا ثانوية، غافلة عن القضايا الجوهرية والأساسية التي تمس حياة الشعب المباشرة في مأكله ومشربه ومأواه وأمنه. وبدأ يتكون إحساس لدي الجماهير بان الأهداف النهائية التي تسعى لها الأحزاب الجنوبية هي الحصول على المناصب الحكومية، مركزية كانت أم إقليمية أم غيرها .

والأزمة الأخيرة التي نشبت حول تشكيل حكومة الاستوائية تعمق هذا الإحساس .

فالأحزاب الجنوبية لم تبذل جهداً مقنعاً من أجل تخفيف أعباء الحيلة اليومية على المواطن الجنوبي . فهي لم تهتم بقضايا نقل مواد الإغاثة للمواطنين في الجنوب الذين تطحنهم الحرب والمجاعة . وفوق ذلك لم تهتم حتى بقضية الحرب الأهلية التي زعزعت أمن المواطنين وشردتهم صوب الشمال، حيث يعيشون ظروفا مزرية من الفقر والعطالة والسكن، في أكواخ الصفيح والبروش والكرتون في أطراف المدن، ولم تعط نصيبا من الاهتمام بقضايا الصراعات القبلية عند نقاط التماس بين

القبائل العربية والقبائل الجنوبية، ولا بالصراعات بين قبائل الجنوب نفسها .

وبالمقابل تصطرع هذه الأحزاب بحمية حول اقتسام مناصب السلطة في المركز وفي الأقاليم، وبمستوى يطغى على كل القضايا الأخرى ويضعها في (الرف) .

وكلما كانت هناك مناصب تنتظر من يتولاها، يدب النشاط وسط هذه الأحزاب وتنشأ الأزمات وتحتد الصراعات فيما بينها، بل وتظهر الخلافات داخل كل حزب على حدة وتحدث الانقسامات فيه ويخرج بعض قادته منه لتولّي المناصب . وكأن المنصب أهم من الحزب وبرنامجه وأهدافه. وكأن الانتماء للحزب هو فقط قنطرة للوصول للمنصب .

المشاركة في السلطة هي واحدة من الوسائل التي تسعى عبرها الأحزاب لتحقيق أهدافها وبرامجها، ونحن لسنا بصدد التقليل من شأنها. ولكن أن تصبح وكأنها هدف نهائي ، فهذا ما يجب أن نقف ضده ونستنكره .

هل تستجيب الأحزاب الجنوبية لدعوتنا لها بإعلاء القضايا الملحة والمباشرة التي تتعلق بحياة أهل بلادنا عامة وأهل الجنوب خاصة وتعطيها مكان الصدارة في نشاطها ؟

الثلاثاء ٥ مايو ١٩٨٧

لتتواصل الجهود نحو المبادرة السلمية

مرة ثانية ارتكبت حركة تحرير شـعب السـودان خطـأ جسـيماً باعتدائها على طائرة شركة ساسكو (سيسنا ٤٠٤) بعـد إقلاعـها مـن مطار ملكال نهار الثلاثاء الماضي . وهي طائرة مدنية وتحمـل ركابـاً أبرياء . لقد سبق أن أنحينا باللائمة على الحركة في أغسطس من العـام المنصرم عندما أعلنت عدوانها على طائرة سودانير وقلنا "إننا ندين هـذا العمل ونستنكره بكل قوة". (الميدان ٢٠اغسطس ١٩٨٦). وكنا نـدرك إن ذاك العمل يعوق المساعي المبذولة للتوصل للحل السلمي، ويعطي دفعـاً لدعاة الحل العسكري والمتشددين ، فضلاً عن أنه تقتيل لأبرياء بلا ذنـب ولا جريرة .

لقد قيل تبريراً لضرب الطائرة أنها تحمل سلاحاً . إذا كان الأمـر كذلك فلماذا لا تضرب وهي متجه صوب ملكال وفي جوفـها السـلاح ؟ لماذا الضرب بعد تفريغ حمولتها ـ لو صح الادعـاء ـ وفـي طريـق عودتها من ملكال ؟ الحركة مطالبة بالرد على هـذا السـؤال . ولنـا أن نسأل الحركة: هل في صفوفها جناح متشدد رافض للحل السلمي يتمسـك بنظرية " من فوهة البندقية " ولذلك يسعى بكل ما أوتي من جـهد لقطـع الطريق أمام الجهود المتصلة المبذولة بمثل هذه الأعمال ؟ فكلما تكللـت تلك الجهود المتعددة الأطراف بالنجاح النسبي وتمكنت مـن فتـح قنـاة للحوار، سعى هذا الجناح لإغلاقها بعنف وبعمل استفزازي يصب المـاء في طاحونة دعاة التعصب والحل العسكري في الشـمال. وقـد أثبتـت التجربة أن الحل العسكري طريق مسدود ولن يجلب النصـر لأي مـن الطرفين .

إننا نرى أن تتواصل الجهود دون أن تصاب بإحباط أو الوقوع فريسة لقارعي طبول الحرب . إن كل القوى السياسية التي لعبت دوراً فيما مضى عليها مواصلة المشوار دون كلل، وفقاً للمبادرة التي أعلنها السيد رئيس الوزراء قبل شهر . والخطوة الأولى على الطريق في رأينا أن تتكون لجنة عسكرية مشتركة لمراقبة نقل الإغاثة والمدنيين .

إننا ندعو بأن يتزامن ، جنباً لجنب ، الاتفاق العسكري مع الاتفاق السياسي، لنضع حداً لهذه الحرب التي كبدت وطننا الكثير والكثير جداً وعطلت خطى تقدمنا، وهي تمنع اليوم أي خطوة لإعادة بناء الوطن وانتشاله من هاوية الخراب والإفلاس .

الجمعة ٨ مايو ١٩٨٧

نتوقع أن يحوي خطاب الحكومة مبادرة جديدة لإنهاء الحرب الأهلية

لا جدال إن الحرب الدائرة في الجنوب هي أخطر وأعقد قضية لها أعظم تأثير منفرد على كامل تطور الحياة السياسية في بلادنا في الوقت الراهن .

وسواء شاء البعض أم أبى فإن الحرب تدور حول عقدة مستقبل الحكم في السودان : الدستور والديمقراطية والمساواة بين المواطنين على اختلاف أعراقهم ودياناتهم وحضاراتهم ، والعلاقة بين التكوينات القومية المختلفة ، والعلاقة بين الدين والسياسة، وغير ذلك من المسائل التي تتعلق بتأمين وحدة التراب والشعب في ظل حكم ديموقراطي .

تحصد الحرب يومياً أبناء السودان ، وتلتهم موارد مادية يستحيل حصرها من أسلحة وذخائر ووقود ، وتكلفنا يومياً ملايين الجنيهات في خسائر يستحيل تعويضها .

تهيئ الحرب بصورة متصاعدة مناخاً مساعداً للتدخل الأجنبي الإمبريالي الذي يهدد سيادتنا الوطنية بأوخم الأخطار .

تسمم الحرب علاقتنا بأكثر جيراننا على الشرق والجنوب والغرب وتخلق أوضاعاً متوترة على الحدود بما يهدد أمننا ويفتح ثغرات واسعة للتآمر الأجنبي.

لكل هذه الأسباب فإننا نتوقع أن يأتي إنهاء هذه الحرب على رأس أولويات مهام الحكومة الجديدة في خطابها الذي يلقيه رئيسها أمام الجمعية التاسيسية غداً.

وبعبارة أخرى فإننا نتوقع أن تقدم الحكومة مبـــادرة جديـــدة تبـــدد الغموض الذي يحيط بنواياها من جراء إغفال المواثيق، التي قادت إلـــى التشكيل الجديد، عن أي إشارة إلى قرارات كوكا دام والى مبادرة الســيد الصادق المهدي في احتفالات ٦ أبريل . وهو إغفال يقود إلى الاســتنتاج بان الحكومة ربما تريد أن تبدأ من نقطة تتراجع عما تـم تحقيقـه علـى طريق الحوار والحل السلمي. إن تأكيد مبدأ الحـوار ، والتدابـير التـي يمكن أن تتخذ لوقف القتال بضمانات لتنفيذه واستمراره، وتهيئة المنـــاخ لعقد المؤتمر الدستوري بإلغاء قوانين سبتمبر ورفـــع حالـة الطـوارئ ووقف الاشتباكات القبلية في مناطق التّماس بين الجنوب والشمال وعـدم الشروع في البت في قضايا ستطرح أمام المؤتمر ــ كل ذلك يمكـــن أن يشكل مبادرة جديدة شجاعة تقودنا إلى أكثر من نصف الطريق إلى الحل السلمي، والى وضع أسس راسخة لعلاقـــة ديموقراطيـــة بيـن الشـمال والجنوب تؤمن الوحدة الوطنية لبلادنا، والى إقامة نظام ديمقراطي راسخ ومزدهر .

الأحد ٧يونيو ١٩٨٧م

مخاطر التعامل بردود الأفعال " ١ "

في موقعين متتابعين من خطاب الحكومة أمام الجمعية التأسيسية ، بدا السيد رئيس الوزراء كما لو قرر الانتقال من منهج ضبط النفس ، الذي أعلن مراراً أنه يلتزمه ، إلى التعامل برد الفعل . المرة الأولى عندما تحدث عن الاشتباكات القبلية، والمرة الثانية وهو يتحدث في تلميح مكشوف عن العلاقة مع إثيوبيا .

في المرة الأولى قال: "استنهض التمرد قبائل جنوبية وقبائل شمالية ضده . وكلما ازدادت حماقات التمرد زاد استنهاض هذه القوى المضادة التي حولها التحدي والترويع إلى موجات شعبية مسلحة لا يقودها توجيه رسمي ، يدفعها اعتداء المعتدين ". ومن الواضح إن الخطاب يشير ، ويتعاطف واضح ، إلى الاشتباكات القبلية في الجنوب وعلى مواقع التّماسّ بين الشمال والجنوب ، والتي اتخذت شكلاً حاداً وبالغ الخطورة عندما شجعتها السلطة الانتقالية إلى حد توزيع السلاح على قبائل عربية وجنوبية معادية لقبيلة الدينكا ، التي تعتبر رسمياً السند الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان . وكان ذلك وفق مفهوم تكتيكي يبرر استخدام العداوات القبلية كعامل مساعد لقوات الشعب المسلحة .

وكثيراً ما يكون ذلك تكتيكاً معقولاً بين دولتين ، حين تعمد إحداهما إلى إثارة "القلاقل" الداخلية ضد الأخرى . ولكن اتباع هذا التكتيك داخل الوطن الواحد سلاح ذو حدين ، وخاصة في ظروف السودان بقبائله الكثيرة المتزاحمة على مساحات محدودة من الماء والكلأ، يقلصها باطراد الجفاف والتصحر فتتفاقم النزاعات والصدامات الدموية .

وهناك أدلة كثيرة على قلة جدوى هذا "التكتيك" في مساعدة جهد

القوات المسلحة ، وعلى جسامة الأضرار الناجمة منه على أمن الوطن .
ولا نشك إن الحكومة تستطيع أن تجمع الكثير من المعلومات التي تؤكد ما نقوله ، مثل القتل الجماعي والنهب المسلح وتوتير العلاقات بين قبائل لم تعرف قبلا غير التعايش والتعاون . وفي ذلك من الخطر على حاضر الوحدة الوطنية ومستقبلها مالا يحتاج إلى بيان .

والاشتباكات بين القبائل ضاربة في تاريخ بلادنا . ومنذ ربع قرن وهي تزيد شراسة . وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ــ وقبل ظهور قرنق ــ وقعت اشتباكات دموية بين قبائل عربية / عربية وأخرى عربية / جنوبية . ومن المؤكد إن الحرب الأهلية في الجنوب قد فاقمت من الصدامات القبلية المسلحة ، ولكن تصويرها وكأنها نتيجة "لحماقات التمرد " فيه كثير من خداع النفس لتبرير تكتيك استخدام العداوات القبلية لضرب " الحركة الشعبية لتحرير السودان " .

ينبغي أن ننظر إلى أبعد من احتياجات الساعة . ينبغي أن ننظر إلى احتياجات الوطن وبنيه بعد أن تنتهي هذه الحرب العقيم ، والتي لا بد أن تنتهي .

١٤ يونيو ١٩٨٧

مخاطر التعامل بردود الأفعال " ٢ "

تناولنا بالأمس ما ورد في خطاب الحكومة أمام الجمعية التاسيسية حول الاشتباكات القبلية ، واعتبرناه نوعاً من التعامل بردود الفعل يعرض الوحدة الوطنية في بلادنا لمخاطر وخيمة . واليوم نتناول من نفس الزاوية ما ورد في الخطاب حول العلاقة مع إثيوبيا .

يقول الخطاب: "السند الأجنبي الذي يقف وراء التمرد يقوم على أرجل من طين. ففي التحصيل النهائي يستطيع السودان أن يؤذي المعتدين أضعاف ما يستطيعون إيذاء السودان". كما قال "السودان يحب تبادل المصالح والمنافع لا المضار" . وحتى لا يكون هناك أدنى لبس حول المقصود ، يضيف الخطاب في الفقرة التالية مباشرة: "إن أسس التماسك القومي متوافرة للسودان بصورة تفوق توافرها لكثير من البلاد المجاورة له. ولذلك ففي الصراعات التي اختارها البعض ، الخطر المصيري عليهم لا على السودان " .

والتهديد واضح ومباشر. وهو يتنافى مع تصريحات كثيرة سابقة لرئيس الوزراء، أكد فيها ــ وهو محق ــ أنه لن يقايض أمناً بأمن . وذلك موقف عاقل ومسؤول، فالذين سيتجهون إلى تدمير سيادة إثيوبيا واستقلالها ووحدتها لابد أن يدوسوا على سيادتنا في طريقهم إلى هدفهم .

وبداهة لن يكون السودان هو مصدر المساعدات العسكرية والمادية للجماعات والمنظمات التي تحارب الدولة الإثيوبية. فالمصدر معروف وهو أمريكا والسعودية وحلفاؤهما وأذنابهما . وكما كان الأمر على عهد النظام المباد، ستكون الأرض السودانية هي ممر السلاح والمساعدات الأخرى وميدان التدريب ومنطلق العمليات العسكرية .

ونحن نعلم علم اليقين إن هذا تم في الماضي على حساب الوطنية السودانية: نعلم إن أقساطاً من سيادتنا بيعت مقابل الحصول على مساعدات، ونعلم إن وكلاء الإمبريالية الأمريكية وجواسيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أتيح لهم أن يتصرفوا في وطننا دون رقابة تماماً كما لو كنا مستعمرة . فكانت مراكز التدريب ، وكان التسلل عبر الحدود ، وكانت الإذاعات الموجهة ، وكان ترحيل الفلاشا ..الخ. وعندما هب شعبنا في انتفاضته الباسلة، نسف كل ذلك تأكيداً لتمسكه بسيادته الوطنية. غير إن خطاب الحكومة يهدد بالعودة إليه من جديد .

وقد ظللنا نكشف الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة، حين تقبض يدها عن مساعداتها وقروضها إلا بشروطها ، ومن بينها السكوت عن مخططها لضرب إثيوبيا . وكذلك الضغوط التي تمارسها السعودية التي كثفت نشاطها مؤخراً في هذا الجانب. وما نريد أن نؤكده هو أن الذي يخطط لنسف استقلال دولة تجاورنا لن يحترم استقلالنا إذا قبلنا أن نساعده في مخططه . وهكذا فان "الخطر المصيري" سيشملنا أيضا .

إن لدينا مشاكل لا شك فيها مع إثيوبيا، ولكنها مشاكل عابرة، بينما مصالحنا معها أزلية ودائمة. وعلينا أن نحل مشاكلنا معاً، مهما تعقدت، بالتفاهم المباشر ، وألا نسمح بان تدخل بيننا دول أخرى لا ريب في نواياها الشريرة لبلدينا كليهما .

الاثنين ١٥يونيو ١٩٨٧م

لا بد أن ينتصر العقل

من الذي يستفيد من استمرار الحرب الأهلية ؟؟

سؤال لابد أن يطرح بجدية تامة في مواجهة حرب تتواصل لأربع سنوات، تقضي على الأخضر واليابس، وتقصف أعمار شباب بلادنا سواء في هذا الجانب من ميدان القتال أو الجانب المقابل، وتستنزف مواردنا ونحن على شحها أحوج ما نكون إليها، وتفتح ثغرات واسعة للتدخل الأجنبي والتآمر الداخلي.

إن مقياس الوطنية الحقة الآن هو مقدار الجهد الذي تبذله كل جماعة وقوة سياسية لإنهاء هذه الحرب، وذلك بتقديم مقترحات وحلول عملية تضع الفأس على جذر المشاكل التي أدت إليها. بعض الناس يحلو له أن يردد باستمرار إن ما هو حادث في الجنوب تمرد. وهو من الناحية الحقوقية كذلك بالفعل. ولو تحدثنا بالتجريد المطلق لقلنا إن الانتفاضة التي أطاحت بالنظام المباد، بما فيها انحياز الجيش لها، كانت تمرداً أيضا. لذلك ينبغي أن نبتعد عن هذا النوع من المعالجة لقضايانا الوطنية الكبرى.

فنحن جميعاً نعرف إن الحرب الدائرة الآن هي امتداد للصراعات السياسية بوسائل أخرى. ونعرف إن هذه ليست الحرب الأولى في تاريخ بلادنا. ونعرف إن للحربين أسباباً سياسية واجتماعية. ونعرف إن جهوداً لا حصر لها بذلت خلال الأعوام الثلاثين الماضية لمنع الحرب أو احتوائها أو وقفها. ونعرف إن هذه الجهود تواصلت، رغم مرارات القتال وكثرة الضحايا والخسائر، في اتجاه العثور على صيغة وطنية تقوم على التعدد القومي والديني والحضاري والسياسي، وتضمن التعايش

الديمقراطي بين السودانيين في وطنهم الواحد بحقوق وواجبات متساوية
.

إن المبادرة التي قدمها الحزب الشيوعي بالأمس للحكومة وللقوى السياسية الأخرى هي مواصلة لهذه الجهود، وهي امتداد للعمل المخلص الذي ظل يبذله لإدراك طبيعة النزاع وللتوصل إلى حل سلمي ديمقراطي له.

إنها مبادرة جادة تستحق كل اهتمام.

إن الحرب تبتعد بنا كل يوم عن الوطن الواحد.

وهي تزيد كل يوم من المخاطر على سيادتنا ونظامنا الديمقراطي.

والذين ينعقون كالبوم ويدقون طبول الحرب ويصبون الزيت على لهبها، يبرهنون بالدليل العملي على أنهم لا يريدون لوطننا وحدة ولا سيادة ولا ديمقراطية .

غير أن العقل لابد أن ينتصر. وسوف ينتصر.

الأربعاء ١٧يونيو ١٩٨٧م

موضوعية ومبدئية الحزب الشيوعي

زعمت دوائر الجبهة الإسلامية -مباشرة أو بالوكالة -أن الحزب الشيوعي لم يتقدم بمبادرته الأخيرة لإنهاء الحرب الأهلية والتقدم نحو عقد المؤتمر القومي الدستوري إلا بعد موقعة الجكو. (ونرجو من القراء أن يسمحوا لنا -احتراماً لعقولهم وعقولنا -بتجنب الإشارة إلى الاتهامات والافتراءات الأخرى التي يوجهها إلينا قادة الجبهة وكتابها والتي لا تصدر إلا عن عجز يجد في شتم الخصوم السياسيين بدون مبرر مهرباً من مواجهة القضايا الوطنية الكبرى).

إن تاريخ حزبنا في المعالجة الجادة والمسؤولة لقضية الجنوب يملأنا اعتزازاً مشروعاً. ومع ذلك فنحن لا نود العودة إلى بعيد للرد على مزاعم الجبهة حول مبادرته الأخيرة، مما قد يتهم بأنه من نسج الخيال، بل تكفينا الإشارة إلى أحداث قريبة سجلنا إزاءها مواقف أثارت علينا هجوماً متواصلاً من الجبهة، لا يزال بعض غباره عالقاً. إن مواقفنا مبينة في مبادرات ومذكرات ومقالات واقتراحات مسجلة وموثقة.

فقبل مضيّ أقل من أسبوعين على السادس من إبريل، وبالتحديد يوم ١٧ إبريل ١٩٨٥، تقدم الحزب الشيوعي بمذكرة مكتوبة إلى المجلس العسكري الانتقالي وتجمع النقابات والأحزاب السياسيى، وزعت منها عشرات الالاف من النسخ على جماهير الانتفاضة.

وفي تلك المذكرة:

*اقترح الحزب الشيوعي على المجلس العسكري الانتقالي أن يصدر على الفور بياناً يوضح سياسته نحو الجنوب.

*قال الحزب: "إن حجم الحرب اليوم أكبر وأخطر عشرات المرات مما كانت عليه عام ١٩٦٩. ولسنا في مكان من يتطاول لتبصير القيادة العامة بحجم خسائر القوات المسلحة في الحرب، وضحايا المعارك من الطرفين أبناء الوطن الواحد. وما عاد خافياً على الرأي العام في الداخل والخارج أن تكلفة الحرب تتراوح بين ٣ و ٥ مليون جنيه سوداني في اليوم خلال شهري يناير وفبراير هذا العام".

*وقال: "إن الدعوة للحوار، بدون سياسة محددة، لن تجدي ولن تعدو كونها بادرة لإظهار حسن النية".

*وقال: "ولنستعرض تجارب الماضي البعيد والقريب، لندرك كم أخطأ الحاكم الفرد في حساباته عندما توهم أنه يستطيع ضرب الجنوبيين بعضهم بعضاً ... وفشل الحكومات المتعاقبة لاستقطاب ساسة جنوبيين أو قوى سياسية جنوبية طيلة فترة أعوام ٥٥ / ٧٢ لتطويق وحصار التمرد وعزل قيادته العسكرية والسياسية".

*وقال:" جذور أزمة الجنوب في الداخل وليست بالخارج. إنها جزء من أزمة السودان. ولا سبيل لمواجهتها إلا بالاعتراف بحجمها وتضافر الجهود لحلها وتوفير الديمقراطية بكامل ضماناتها ليسهم الجميع، كل حسب قدرته وما هو ميسر له، في الحل".

ما نجده في مذكرة ١٧ أبريل ١٩٨٥ ليس الذعر من جسامة خسائرنا في معركة، وإنما النظر بعينين ثابتتين ومفتوحتين في جسامة الحرب كلها وجدواها وأخطارها، قبل عامين من تلك المعركة. وفي هذا الدليل الذي لا يدحض على الثبات الراسخ على الموضوعية والمبدئية.

الأحد ٢١ يونيو ١٩٨٧م

مهلاً رئيس الوزراء

المبادرة التي قدمها الحزب الشيوعي لإنهاء الحرب والتقدم نحو المؤتمر القومي الدستوري مبادرة جادة تتناول إحدى أهم القضايا الوطنية، والتي هي في الوقت الحاضر المهمة ذات الأسبقية الأولى لمواجهة تطورات الوضع السياسي المعقد الذي تمر به البلاد.

ونحن لا نتوقع بأي حال أن تكون محتويات هذه المبادرة محل اتفاق من الوهلة الأولى بين الأحزاب والمنظمات السياسية. ومن المؤكد أن هناك اختلافات جوهرية في المنطلقات وفي التصور وفي الاستنتاجات النهائية تقف حتى الآن دون التوصل إلى صيغة ملائمة لإدراك طبيعة الحرب القائمة والمخرج منها إلى حل سلمي ديمقراطي تحظى بتأييد غالب الرأي العام .

ونحن ندرك أن بعض خصومنا السياسيين سيهربون من المناقشة الموضوعية إلى الشتائم الاستفزازية ، قاصدين خلق جو سلبي يستحيل فيه التفكير المستقيم . ولكننا لم نتوقع أن يلجأ رئيس الوزراء إلى المنهج الذي سلكه وهو يتناول المبادرة أمام الجمعية التأسيسية الليلة قبل البارحة ، حين تعرض بشكل غير صحيح لنصها حتى يتمكن من نقدها والاعتراض عليها .

قال سيادته إن المبادرة كانت رقيقة مع جون قرنق بصورة " لا تليق ". وهذا مجرد انطباع -على أحسن الفروض -يختلف فيه الناس ويتفقون. غير أن المبادرة كانت دعوة للحوار، ولوقف الحرب وللجلوس حول مائدة التفاوض، ولم تكن دعوة لمزيد من النزال والاقتتال ومن ثم للتباري في حدة التعبير.

وقال سيادته إن المبادرة تحدثت عن " التمرد المزعوم ". ونحن نحب أن نؤكد أن مذكرة المبادرة ،وهي الآن بحوزته وغيره من المسؤولين وقادة الأحزاب والمنظمات النقابية والاجتماعية ، لاتحوي كلمة " تمرد" ناهيك عن إضافة صفة " مزعوم ". وقد جاءت عبارة " التمرد المزعوم " في خطاب المعارضة الديمقراطية وفي سياق آخر.

وقال سيادته أن المبادرة ذكرت "إن تدمير الجيش السوداني القائم مادياً ومعنوياً يمثل قصر نظر". وتوقف عند هذا الحد، وكال من التهكم ما أعانته قدرته عليه. ونحن نحب أن نتوقف كثيراً هنا، لأن الفقرة التي ابتسرها سيادته تمثل فكرة مركزية عند الحزب الشيوعي، عبر عنها منذ خطابه أمام مؤتمر المائدة المستديرة. والفقرة المعتدى عليها تقول بالكامل: "أياً كانت نتيجة الحرب فإن السودان الموحد - وهو الهدف المعلن للجميع - يحتاج إلى جيش وطني واحد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حدود الوطن وسيادته . ولا يمكن أن تقوم الوحدة الوطنية بدون الأمن. ومن ثم فإن تدمير الجيش السوداني القائم مادياً ومعنوياً يمثل قصر نظر لا يغتفر ويتنافى مع الوطنية السودانية ".

إن السخرية بالخصوم سلاح مشروع في الصراع السياسي والحزبي. لكننا نرجو أن تقوم على أسس غير مختلقة، وألا يكون الهدف منها طمس قضايا الصراع وخلق مصاعب أمام فهمها وحلها. ونحن واثقون أن اعتراضات السيد الصادق المهدي على مبادرة الحزب الشيوعي ليس مردها قراءة خاطئة لحروفها، ولكننا نتطلع إلى ارساء منهج أفضل في ممارسة الخصومة السياسية.

الاثنين ٢٢ يونيو ١٩٨٧م

هل عقد اتفاق كهذا فعلاً ؟

صدّرت جريدة (الراية) (٣٢) صفحتها الاولى أمس بعبارة نسبتها إلى السيد الصادق المهدي تقول: "اتفاق بين الامة والجبهة والاتحادي حول الجنوب". وفصّلت الجريدة في خبرها الرئيسي أن رئيس الوزراء تحدث لها عن تبلور هذا الاتفاق في تصور محدد تم تتويجه باجتماع ضمه مع السيد محمد عثمان المرغني ودكتور حسن الترابي حيث صيغت النقاط الرئيسية لقضية الجنوب التي اتفق عليها. ولكن الوثيقة التي تضمنت هذه النقاط لم يوقع عليها بعد.

وبشكل عام يبدو أن (الراية) يزدهيها الفخر والطرب بوجود اتفاق بين الجبهة الاسلامية والحزبين المؤتلفين . فطالما تحقق الاتفاق حول قضية محورية ورئيسة واستراتيجية مثل قضية الجنوب، تكون الابواب قد فتحت على مصاريعها لاشراك الجبهة في الحكومة .

وفي تقديرنا أن الاتفاق على قضية الجنوب ليس بالأمر العابر الهيّن الذي يمكن أن "يحدث" ويبقى في طي الكتمان وخارج مدار الاهتمام العام في بلادنا. ومن المقطوع به أن الاتفاق بين أي حزبين سودانيين على قضية الجنوب هو حدث هام. فإذا وقع الاتفاق بين احزاب ثلاثة في حجم الامة والاتحادي الديمقراطي والجبهة فإنه إشارة على تطور سياسي بعيد المدى والتأثير .

إن قضية الجنوب -وتعتبر الحرب الأهلية الدائرة امتداداً عسكرياً لها -تمثل عقدة أهم خيوط وشرايين الحياة في بلادنا . إنها إحدى أهم قضايا الديمقراطية ، لأنها تعالج العلاقة في إطار التعددية بين مختلف القوميات والأديان والحضارات واللغات . وهي إحدى أهم القضايا السياسية، لأنها تتعلق بمستقبل الحكم -بالدستور والقوانين وشكل

الدولة وتقسيماتها المختلفة. وهي إحدى أهم الأسباب والنتائج لنهج التنمية المتوازنة وللسياسات الاقتصادية المبنية عليه . وهي إحدى أهم قضايا الوحدة الوطنية والسيادة . وهي إحدى أهم العوامل التي تشكل سياستنا الخارجية، ومن بينها علاقات الجوار والمحاور والارتباطات الدولية.

ومدهش أن يتم اتفاق على قضية بهذا الحجم دون أن يحظى بالنشر . ومدهش أكثر ألا ينعكس مثل هذا الاتفاق أثناء مناقشة خطاب الحكومة أمام الجمعية التأسيسية. بل إن المناقشة كشفت عن اختلاف رئيسي في نقطة جوهرية، هي الموقف من اتفاقية الدفاع المشترك. فبينما يجعل قادة الجبهة الاسلامية من الاتفاقية قناة الانقاذ لمشكلة تسليح القوات المسلحة والوسيلة الضرورية لتحقيق الانتصار ضد (حركة قرنق)، يؤكد قادة حزب الأمة أن الاتفاقية ماتت ودفنت، وأن الالتجاء إليها أمر لا يتفق والوطنية السودانية .

غير أن كل ذلك لا ينفي إمكان الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة على تصور واحد، شامل أو جزئي، لقضية الجنوب. بل ليس لدينا ما يكذّب ما نشرته (الراية). والأمر الوحيد المؤكد هو أن مثل هذا الاتفاق الذي لم يشمل الأحزاب الجنوبية، ولم يشمل أحزاب ومنظمات الانتفاضة وبينها الحزب الشيوعي ، لابد أن يكون مائلاً نحو خط الجبهة الاسلامية، خط التصعيد والتدويل، خط الخيار العسكري .

إن اتفاقاً مثل هذا، إن حدث فعلاً، يمثل تطوراً سلبياً وسيؤدي إلى عواقب وخيمة، وسيتسبب في مزيد من الآلام لشعبنا. ولكنه يقود إلى طريق مسدود، ولن يكون مآله غير الفشل .

الاثنين ٦ يوليو ١٩٨٧م

السعي للسلام من " موقع القوة "

هذا تعبير جديد ظهر مؤخرا في الساحة السياسية السودانية، ويبدو أن من الضروري أن نوطن أنفسنا على العيش معه لبعض الوقت. وإذا كان حكام الولايات المتحدة قد دأبوا على تفسير مغالاتهم في سباق التسلح وبناء القواعد العسكرية وتوتير الأجواء الدولية، بأنهم يريدون أن يتفاوضوا مع السوفييت من "مواقع القوة" للتوصل إلى السلم العالمي، فإن بعض الأحزاب في بلادنا ترى إنها ليست أقل شأناً، وأنها هي أيضاً تسعى لتحقيق السلام في الجنوب "من موقع القوة" !

وقد برهنت أحداث الأعوام الأربعين الماضية على أن قادة الإمبريالية الأمريكية دفعوا البشرية مرات عديدة إلى "حافة الهاوية" على حسب تعبير وزير الخارجية جون فوستر دالس الذي يعتبر أحد أكبر مهندسي الحرب الباردة. وكانت سياسة " مواقع القوة " هي التبرير النظري لمصالح رجال الاحتكارات الكبرى الذين جنوا الأرباح الطائلة من صناعة السلاح، والذين جعلوا من التلويح بخطر العدوان السوفيتي عصاهم الغليظة للتسلط على الشعوب الضعيفة .

وكان منطق أصحاب نظرية " مواقع القوة " هو أن الاتحاد السوفيتي دولة معتدية، ولا سبيل إلى ردعه إلا بترسانة من أفتك أنواع الأسلحة، وأن ذلك هو السبيل الوحيد للسلام. وهكذا صوّرت الامبريالية الأمريكية نفسها أنها عدوة الحرب ، في حين أنها بذلت كل ما تستطيع لإشعالها. ولولا نضال الشعوب والدول والقوى المحبة للسلام لكانت البشرية قد ذاقت أهوال كارثة ماحقة. ومازال الخطر قائماً ويستدعي تعبئة كل قوة خيّرة لإزالته.

وعندما يتحدث قادة الجبهة الإسلامية اليوم عن أنهم يسعون للسلام من "مواقع القوة"، فإن موقفهم أسوأ من مجرد رجع الصدى. إذ كيف يفكرون في الوصول إلى حالة القوة التي تجعلهم يُملون إرادتهم على الطرف الآخر ويجبرونه على الجلوس إلى مائدة التفاوض والقبول بالحوار ؟

من الواضح أنهم لا يجدون طريقاً إلى ذلك إلا بتدويل الحرب الأهلية واستعداء دول أجنبية. ولكن السلاح له ثمن، والمعونة العسكرية الأجنبية لها ثمن. ولما كان السودان لا يملك المال فلا يبقى إلا أن يبيع سيادته وكرامته، إضافة إلى كل ويلات الحرب الأهلية للحصول على العتاد والسلاح.

هذه ليست مجرد ببغاوية الشعارات، وإنما هي محاولة لبيع المواقف والسياسات القديمة في ملابس جديدة. إن إدعاء السعي للسلام من "موقع القوة" هو نفسه العمل على تصعيد الحرب وتطويل أمدها، أملاً في انتصار عسكري. إنه الخيار العسكري لحل قضية الجنوب، مصاغاً في نظريات ممضوغة من قبل.

والخيار العسكري لن يقود إلى انتصار جانب على آخر، ولن يقود إلى الحوار. إنه طريق مسدود .

الثلاثاء ٧يوليو ١٩٨٧م

هذا، أو تمزيق الوطن

إن معركة إلغاء قوانين سبتمبر هي معركة حقيقية من أجل الديمقراطية والوحدة الوطنية في بلادنا. وفي كل يوم جديد تتكشف مواقف الذين يريدون الإبقاء على تلك القوانين بصورة أو أخرى عن برامجهم الحقيقية التي يحاولون إخفاءها بالشعارات الجوفاء.

ولنأخذ كمثال إصرار بعض القوى السياسية، داخل الحكومة وخارجها، على سن قانونين عقابيين، احدهما إسلامي والآخر وضعي، والمأزق الناشيء عن ذلك والذي يزداد ضيقاً كل يوم.

هل يقوم التشريع على أساس شخصي، أي وفقاً لدين كل مواطن أينما كان ؟ دعاة تطبيق الحدود يتخوفون من ذلك ويقولون إنه سيؤدي إلى فتنة المسلمين عن دينهم خوفاً من العقوبات الحدية. وهذا منطق غريب من الذين يزعمون انهم يتحدثون باسم المسلمين السودانيين عندما يطرحون إقامة الجمهورية الإسلامية والدستور الإسلامي وتطبيق الشريعة نظاماً للحكم في البلاد. فإذا كان هناك قسم محسوس من هؤلاء المسلمين يصل به رفض تطبيق الحدود أو الخوف منها درجة التحلل من دينه، فأن ذلك أدعى لأن يعيد قادة الجبهة الإسلامية ومن لفّ لفّهم النظر في برنامجهم بصورته الراهنة.

ولكنهم بدلاً من ذلك يعملون من أجل إصدار تشريع عقابي إسلامي على أساس إقليمي. وهذا يعني ان يطبق ذلك التشريع (الحدود) في الأقاليم ذات الأغلبية المسلمة، وألا تطبق الحدود في الأقاليم الأخرى، وهو يعني أيضاً أن تطبق الحدود في الأقاليم ذات الأغلبية المسلمة على جميع سكانها مسلمين وغير مسلمين. أما في الأقاليم الأخرى فيعفى المسلمون من تطبيق الحدود.

والنتيجة المباشرة في هذه الحالة ستكون رحيل جميع غير المسلمين عن الأقاليم ذات الأغلبية المسلمة. ولكن الأمر يتعدى ذلك، فتمشياً مع منطق الذين يخشون "الفتنة"، فإن كل الذين يرفضون تطبيق الحدود أو يخافون منها سيجدون سهلاً عليهم أن يرحلوا إلى الأقاليم ذات الأغلبية غير المسلمة، وحتى دون أن يضطروا للتحلل من إسلامهم، بينما يبقى في تلك الاقاليم المسلمون الذين كانوا أصلاً يقيمون بها من قبل .

وربما يكون هذا من أحلام بعض الغلاة الذين يحنون إلى جعل الشمال (دار إسلام) صافية للمسلمين لا يخالطهم فيها غيرهم. وربما تكون هذه آخر صيحة عندهم لحل مشكلة مستقبل الحكم في السودان وللتخلص من مشكلة الجنوب ومن قضية التعددية السياسية والدينية والعرقية المزعجة !

وهذا وجه آخر لعدم القدرة على احتمال مشاكل بلادنا المعقدة. إنه وجه آخر للذين يعتقدون أن حل مشكلة الجنوب مثلاً، يجيء بتعميم الإسلام أو تعميم العروبة. فإذا لم يكن ذلك ممكناً فليكن الحل في شق السودان قسمين. إنه وجه آخر للأساس الأيدولوجي للخيار العسكري .

نحن في وطن متعدد القوميات والأديان والثقافات واللغات والطبقات والمذاهب السياسية. من هذا الأساس وحده ينبغي أن تتبثق ممارستنا الديمقراطية، وفي تربته وحده ينبغي أن تنمو الوحدة الوطنية.

وليس هناك مفر من أن نعيش معاً مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. وهذا لن يتأتى إلا بدستور ديمقراطي علماني، وبقانون واحد لا تمييز فيه لمواطن على آخر .

هذا أو تمزيق الوطن .

الجمعة ١٠يوليو١٩٨٧م

بشائر مشجعة قليلة، ولكن إيجابية

لابد من الترحيب بهذه الأنباء المشجعة التي تبشر بأننا على عتبة تطورات عملية في اتجاه إنهاء الحرب الأهلية وحل المشاكل التي أثارتها بطريق الحوار السلمي الديمقراطي .

ولا يجوز أن نقفز قفزاً فوق كل المشاكل والصعاب والعقبات والموروثات إلى تفاؤل غير مؤسس. ولكننا نرى بشائر حقيقية في وساطة الرئيس النيجيري السابق أبسانقو واتصالاته في الخرطوم وأديس أبابا، والانطباعات الإيجابية التي خرج بها القادة السياسيون هنا، وبينهم رئيس الوزراء من تلك الاتصالات، ثم ما جاء في إذاعة ((الحركة الشعبية) يوم الجمعة، واتصالات وزير الخارجية السوداني بالمسؤولين الأثيوبيين، وتصريحات نائب رئيس مجلس رأس الدولة. وهذه البشائر كلها ثمرة حقيقة لمثابرة قوى الخيار السلمي داخل مختلف الأحزاب والتنظيمات. صحيح إنها مازالت قليلة، وفي بدايتها، ويجب دعمها وتوسيعها بالمزيد من المثابرة والجهد .

ونحن نعتقد أن الوجهة المثلى هي الانطلاق من ميثاق كوكادام. وحتى لا يكون هناك أي سوء فهم، نود أن نوضح أننا لا نفهم ذلك الميثاق كشيء نهائي وإنما نراه كمشروع ، كنهج ، ونرى أن كل القوى التي لم تنضم إليه، بما في ذلك الحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية، يمكن أن تشارك فيه وأن تعمل على تطوره بما لا يمس روحه وجوهره. والجوهري في كوكادام هو الإقرار بوجود قضايا ومشاكل موضوعية في بلادنا، ونبذ الخيار العسكري لحلها، وتمهيد

المناخ الملائم لإنجاح المؤتمر الدستوري القومي لتقرير الإصلاحات الديمقراطية اللازمة في شكل ومحتوى الحكم في مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية والقانونية والثقافية والروحية .

وفي اتجاه تغليب التطور الإيجابي، ندعو قوى الخيار السلمي للنضال ضد مختلف المظاهر السلبية ، بدءاً من الكشات وتهديم المساكن العشوائية. وسوف يحسن رئيس الوزراء صنعاً إذا لبى دعوة الرئيس منقستو للمشاركة في احتفالات إعلان الجمهورية الإثيوبية الشهر القادم، وانتهز الفرصة لمباحثات مثمرة بين البلدين، وربما لمقابلة العقيد قرنق. إن الحرب الأهلية هي عقدة كل مشاكلنا الأساسية، السياسية والأمنية والأقتصادية. والصحيح والمنطقي أن يحتل إنهاؤها قمة الأولويات الملحة في نشاط الحكومة .

والمتمعن في الأزمة الوزارية القائمة يستطيع أن يرى بوضوح أن الشروع في خطوات عملية لوقف القتال والتمهيد للمؤتمر الدستوري يمثل، حتى على المستوى القريب، خياراً منتجاً لتبديل المناخ السياسي داخل الجمعية التأسيسية وخارجها، ويمثل بالتالي عامل استقرار في الحياة السياسية والحزبية وفي الحكم.

الاثنين ١٧ أغسطس ١٩٨٧م

إعـــلان كـــوكـــادام

في ٢٤ مارس ١٩٨٦م، وفي منتجع كوكادام بالقرب من العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، تم التوقيع على إعلان تاريخي، كان ولا يزال يصلح أساساً متيناً لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب ولإرساء حل سلمي وديمقراطي للمشاكل التي أثارتها.

وها نحن، مواصلة لنشر مواثيق الإنتفاضة، نقدم نص هذه الوثيقة التاريخية بعد حذف مقدمتها:

2/ إن هذا الإعلان، بين التجمع الوطني لإنقاذ الوطن وحركة وجيش تحرير السودان، واللذين سوف يشار إليهما هنا فيما بعد ب "الطرفين"، يؤكد أن الشروط المسبقة التي تمهد وتساعد على خلق الجو الملائم لعقد المؤتمر الدستوري، هي :

أ) أن تعلن جهراً كل القوى السياسية وحكومة اليوم التزامها بمناقشة "مشكلة السودان الأساسية" وليس ما يسمى بمشكلة الجنوب. وسيكون ذلك طبقاً للأجندة المتفق عليها في هذا "الإعلان".

ب) رفع حالة الطوارىء.

ج) إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وكل القوانين المقيدة للحريات.

د) العمل بدستور ١٩٥٦م المعدل ١٩٦٤م مع إضافة (الحكم الإقليمي) وأي مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية.

هـ) إلغاء الاتفاقيات العسكرية التي تمت بين السودان وأي أقطار أخرى والتي تمس سيادة السودان .

و) بذل المحاولات المستمرة بين الطرفين لاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لوقف إطلاق النار .

3/تؤمن حركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان بأن الالتزام المعلن بواسطة كل القوى السياسية وحكومة اليوم بأن تلك

الحكومة سوف تحل نفسها إذا تم الإتفاق على ذلك في المؤتمر الدستوري المقترح، ويستعاض عنها بحكومة انتقالية تمثل كل القوى السياسية بما فيها حركة وجيش تحرير السودان. إن هذا الالتزام المسبق ضروري جداً لبدء المؤتمر الدستوري المقترح. وقد اتفق الطرفان على إرجاء هذا البند لمناقشات مستفيضة في المستقبل القريب.

/4اتفق الطرفان على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد تحت رايات السلام والعدالة والمساواة والديمقراطية.

وقد اتفق الطرفان أيضاً أن تحتوي أجندة المؤتمر على الآتي:

(1) أ/المشكلة القومية _ ب/ المشكلة الدينية_ ج/حقوق الإنسان الأساسية -د/ نظام الحكم_ هـ/ التنمية والتنمية غير المتوازنة_ و/الموارد الطبيعية_ ز/القوات النظامية والترتيبات الأمنية_ف/ مشكلة الثقافة والتعليم والإعلام _ ع/ السياسة الخارجية.

(2) اتفق الطرفان على أن الأجندة المذكورة أعلاه لا يفهم منها بأي حال من الأحوال إنها شاملة وكاملة.

/5اتفق الطرفان مبدئياً على أن يعقد المؤتمر الدستوري المقترح بالخرطوم في الإسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦م، علىأن تسبقه اجتماعات تمهيدية. على أن المؤتمر سوف يبدأ حقيقةً بعد أن تعد وتعلن الحكومة اليوم ترتيبات الأمن الضرورية والظروف الملائمة لعقده .

/6وإدراكاً لضرورة المشاورات المنتظمة بين الطرفين فقد اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة مكونة من خمسة أشخاص من كل طرف لهذا الغرض. وقد اتفق الطرفان أن تعقد اللجنة المشتركة اجتماعها الأول يوم الأربعاء ٧ مايو ١٩٨٦ في أديس أبابا .

عاش نضال الشعب السوداني. الثلاثاء ١٥سبتمبر١٩٨٧م

التجاوزات والقوات المسلحة (١)

يلفت النظر أنه طرحت قبل اسبوعين أمام الجمعية التأسيسية مسألتان مستعجلتان، بفارق زمني قليل بينهما، تتعلقان بالقوات النظامية وأمن المواطنين، وسط أخبار وروايات متواترة من مصادر محلية وأجنبية عن تجاوزات ارتكبت وضحايا سقطت .

والتجاوزات ليست بالأمر غير المألوف بالنسبة للقوات النظامية، سواء في السودان أو غيره. وهي أكثر وقوعاً في ظروف الحروب وانفراط عقد الأمن. وهناك حالات معروفة ومحددة تكون فيها القوات النظامية لدولة ما، بما فيها الجيش، خاضعة لنظام فاشستي أو عنصري ويكون من ضمن سياسات ذلك النظام تدبير حملات إبادة متعمدة للبشر. وهي حالات معروفة ومدونة في التاريخ حفلت بها فترات العنف البالغ في معارك الصراع الاجتماعي والوطني والسياسي . وأقرب الوقائع إلينا ما يقوم به الآن جيش الصهاينة ضد العرب، وعصابات الانعزاليين الفاشيين اللبنانيين ضد الفلسطينيين. ولكن الجيوش النظامية الحديثة تخضع عموماً لضوابط مقرة دولياً، أو هي على الأقل لا تشمل الجيش المعني كله .

ونحن نعلم أن القوات المسلحة السودانية تخضع لمثل هذه الضوابط. بل ونعلم أيضاً أنها كمؤسسة تأخذ على عاتقها مهام إنسانية، وقد انجزت العديد من هذه المهام في ظروف الكوارث وفي الظروف العادية على السواء.

ولكن الحرب، أهلية أو غيرها، هي الحرب، يخوضها بشر تتنازعهم أهواؤهم وردود الفعل الانعكاسية التلقائية التي تصعب السيطرة عليها. ولهذا ليس غريباً أن تقع تجاوزات. وفي الحرب الأهلية الدائرة

في الجنوب الآن تأتي هذه التجاوزات من (قوات الشعب المسلحة) ومن (الجيش الشعبي) على السواء. وهي تصيب بشرورها المواطنين غير المقاتلين، الذين يفترض أن يكونوا آمنين في سكنهم وعملهم.

ونحن، إذ نعارض التجاوزات التي تطول الآمنين، لا ننظر بالطبع بلا مبالاة إلى هدر الأرواح ونزيف الدماء الذي يتعرض له مواطنونا المقاتلون على طرفي المعركة. ولكن هذا مصير اختاروه طواعية، ونفترض إنهم يرتضون التضحية والاستشهاد كنتيجة طبيعية لاختيارهم. أما الآخرون فإن ترويعهم وتقتيلهم وحرق مساكنهم وإهلاك ممتلكاتهم، وكل ما يدخل في ذلك، يعتبر جريمة، سواء بالعرف أو القانون. ولذلك فإننا نستنكره من أي مصدر أتى. وقد أتيح لنا أن نعبر عن ذلك أكثر من مرة. وإننا، إذ نرفض هذه الحرب الأهلية برمتها ونعتبرها إهداراً لا مبرر له للأرواح والموارد ونطالب بوقفها فوراً، فإننا نرفض أكثر وندين التجاوزات التي تصيب المواطنين الآمنين، ونطلب من الطرفين بذل جهد خاص لإيقافها بحزم.

وبالنسبة للمسائل المستعجلة أمام الجمعية فإننا نود أن نعبر عن ثقتنا في أن الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط تعارض أي تجاوزات ولا تشارك فيها. ولكن يبقى إنها تقع.

الاثنين ٢١ سبتمبر ١٩٨٧م

التجاوزات وقوات الشعب المسلحة (٢)

ما كتبناه أمس في هذا المكان عن الجهد الذي ينبغي أن تبذله قوات الشعب المسلحة لتبرئة ساحتها من التجاوزات التي حدثت في واو أو في أي مكان آخر، ليس فكرة جديدة أو طارئة علينا .

فبعد إسبوع واحد فقط من عودتنا للصدور العلني وبالتحديد في ٢٣ يوليو ١٩٨٥، جاء في (كلمة الميدان)، تحت عنوان "حتى لا يكون تعذيب ! حتى لا تكون مجازر ! "، ما يلي :

" باسم قوات الشعب المسلحة ارتكب السفاح نميري جرائم لا حصر لها ضد شعبنا .. انتهك شرف الجندية وهو ينكل بخصومه العسكريين والسياسيين ، وخلا سلوكه من السماحة العسكرية عند الهزيمة والانتصار.

" وقوات الشعب المسلحة، وقد أطاحت مع الشعب بهذا الطاغية، مواجهة بان تعيد النظر في كل ما فات لتنظف سمعتها مما لحق بها من أدران.."

"خلال ١٦عاماً لم يكف شعبنا عن المقاومة، وعن الانتفاض المرة بعد الأخرى. وعقب كل هزيمة لقوى المعارضة كان السفاح يطلق أجهزته تمارس الاعتقال والتعذيب المجنون والإعدام بمحاكمة وبغير محاكمة .."

"إننا نطالب بالتحقيق في كل التجاوزات التي جرت والنشر الوافي لكل ما يتوصل إليه التحقيق .. "

واختتمنا (الكلمة) بالعبارات التالية :

"ربما تجد قوات الشعب المسلحة بعض الحرج أو كثيراً منه في

الكشف عن جرائم دموية ومخزية ارتكبت باسمها . وربما تطغى على تفكيرها المقولة الشهيرة (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً). وربما يسود مبدأ (عفا الله عما سلف). وربما يكون هناك ضباط شاركوا بالفعل في التدبير والتنفيذ فيعوقون بشتى الأساليب مواجهة هذا الأمر كما ينبغي، خوفاً من الفضيحة أو العقاب".

"لكن مصلحة الوطن والشعب ومصلحة القوات المسلحة نفسها، تقتضيان إماطة اللثام عما جرى، حتى لا يكون للتعذيب مكان في حياتنا قط ! حتى لا يكون للمجازر مكان في حياتنا قط ! "

لقد بدأت التجاوزات في الجزيرة أبا في مارس ١٩٧٠، وبلغت قمتها في مجازر الشجرة في يوليو ١٩٧١، واستقرت كممارسة مشروعة في سبتمبر ١٩٧٥ وفي يوليو ١٩٧٦. وكان لابد لكل ذلك أن يترك آثاره السلبية على بعض أقسام قوات الشعب المسلحة وعلى بعض جنودها وضباطها. ونحن عندما ندعو إلى إعادة النظر في ما حدث من انتهاكات لقواعد شرف الجندية المقرة، والتي نثق أنها مستقرة في ضمير الأغلبية من رجال القوات المسلحة، فإنما لأننا نريد، من جهة، أن نسد الطريق على عودة تلك الانتهاكات، ونريد، من جهة أخرى، تثبيت الجريمة على الذين ارتكبوها فعلاً، وهم نميري وزبانيته، حتى تنفضح أعمالهم أمام الشعب وأمام القوات المسلحة معاً . ولا يوجد طريق إلى ذلك غير كشف الحقائق تماماً عن كل التجاوزات التي وقعت والمسئولين عنها.

وما نقوله عن الماضي نقوله عن الحاضر ايضاً. ففي مواجهة ما يتواتر تناقله عن تجاوزات هنا وهناك، يكون الكشف عن الحقيقة هو العاصم من تعميم الاتهامات بلا أساس .

ونحن نأمل أن تتحرر قوات الشعب المسلحة من عقدة الحرج إزاء هذه القضية -أي قضية التجاوزات -سواء في الأشكال التي ظهرت بها في العهد المباد أو تلك التي تتبدى بها الآن . فالذين ارتكبوها، أو يرتكبونها الآن، لا يستحقون الحماية التي تسبغها القوات المسلحة عليهم، بل وبالطبع لا يستحقون أدنى قسط من الثمن الذي تدفعه الأغلبية من جنودها وضباطها مما ينال سمعتهم وشرفهم العسكري من تلويث بسبب أفعال لم يكونوا طرفاً فيها.

مرة أخرى نقول إن مصلحة الشعب ومصلحة قواته المسلحة تقتضيان إماطة اللثام عن كل التجاوزات حتى لا يكون في حياتنا مكان للمجازر قط !

الثلاثاء ٢٢ سبتمبر ١٩٨٧م

القوات المسلحة بين الجدية ودوافع الكسب السياسي

استمرأ بعض الناس المتاجرة بورقة التظاهر بالحدب على القوات المسلحة. وهي تجارة مغشوشة، هدفها الحصول على مكاسب سياسية ، اعتماداً على حساب خاطئ للقدرات الفكرية لرجال القوات المسلحة على تمحيص تجاربهم وتجارب البلاد.

وهذه لعبة خطرة ، جربناها من قبل فكانت ثمارها شديدة المرارة.

فالذين دبروا انقلاب ٢٥ مايو ، كان من أكثر أساليبهم فعالية أنهم خاطبوا في الجنود والضباط تذمرهم، لامن تردي الحالة السياسية وحسب، وإنما بالدرجة الأولى من اوضاعهم، وصوروا لهم أن الحكام آنذاك يهملونهم ولا يأبهون للمصاعب التي يلاقونها في صد التمرد ... إلخ. وجعفر نميري ظل يعمل طيلة فترة حكمه على استمالة القوات المسلحة بمختلف الوسائل الخادعة، بما في ذلك إعلانه المستمر بأنه لن يخلع ملابسه العسكرية .

وقبل عامين أنشأ الإخوان المسلمون ما أسموه هيئة (أمان السودان)، وأطلقوا من الوعود بتقديم المساعدات للقوات المسلحة ما يملأ مجلدات، وأعلنوا بدء حملة لجمع قنطار من الذهب تبرعاً من نسائهم للقوات المسلحة. ولكن كل ذلك كان لأغراض سياسية كشفناها في حينها. فهم لا يذكرون اليوم من وعودهم شيئاً، ونامت (هيئة أمان السودان) نومة ثقيلة لن يوقظها منها حديثنا هذا إلا لتنام مرة أخرى. وهكذا نجد أن متاجرة الأخوان كانت كذباً ونفاقاً، مصداقاً لما جاء في

الحديث الشريف عن المنافق أن من أياته أنه إذا حدث كــذب وإذا وعــد أخلف .

والآن ما أن يحتدم الصراع حول قضية سياسية ذات أهمية حتى تسارع جهة أو أخرى إلى التباكي على القوات المســلحة وإلــى اتــهام الآخرين بالتنكر لها . وبصفة خاصة ما إن تلوح في الأفق بارقة أمل فـي إمكان إنهاء الحرب الأهلية وبدء الحــوار الديمقراطــي وغلبــة الخيــار السلمي على الحل العسكري، حتى تفتعل معركة هنا أو هنــاك لإقحـام الموقف من القوات المسلحة عنصراً من عناصر الخصومة.

وهذا لعمر الحق أمر لا يتفق مع مصلحة شعبنا وقواته المســلحة ولا مع شرف الخصومة.

نحن الشيوعين نقول بكل وضوح:

أولاً: أن جرائم كثيرة ارتكبت وترتكب باســم القــوات المســلحة فتنسب ظلماً إليها . ومن المصلحة فضح تلك الجرائم ومرتكبيها وإنــزال العقوبة بهم وتبرئة القوات المسلحة من أوزار أفعال لم ترتكبــها . وكــل الذين يعطلون هذا النهج الصحيح يعملون فــي الحقيقــة ضــد مصلحــة القوات المسلحة وجنودها وضباطها.

ثانياً: إن إنهاء الحرب الأهلية وفق حل ديمقراطي عــادل، يخـدم وحدة الوطن وترابه ويحمي سيادته وحدوده ونظامه الديمقراطــي، هــو المطلب المقدم الآن . وتحقيق هذا المطلب ليس ضرورياً فقــط لتوجيــه امكاناتنا ومواردنا الشحيحة للتنمية وتخفيف الضائقة المعيشية، وإنما هــو ضروري أيضاً لوقف نزيف الدم وإهدار أرواح أبنائنا بمن فيهم رجــال

القوات المسلحة وإنهاء المآسي التي تتعرض لها الأسر كل يوم .

ثالثاً: أن نميري ألحق تخريباً هائلاً في القوات المسلحة في كافة الميادين . وتصفية آثار مايو التي نطالب بها تعني أول ما تعني تصحيح الوضع في هذه الجبهة وتعويض القوات المسلحة تدريباً وتسليحاً ورفعاً للقدرة القتالية والتكنيكية وإمداداً بأحدث الفنون العسكرية .

هذا هو مقياس أي جدية في المواقف تجاه المشاكل التي تعاني منها القوات المسلحة . وهي مواقف لا تنفع فيها التجارة المغشوشة .

الجمعة ٢٥ سبتمبر ١٩٨٧م

من هم الذين يدافعون حقاً
عن القوات المسلحة ؟ (١)

من الأولويات المقدمة لدى قادة الجبهة الإسلامية أن يسعوا لدق إسفين بين قوات الشعب المسلحة والحزب الشيوعي، وتأليب الجنود والضباط ضد الشيوعية والشيوعيين . ولبلوغ هذا الهدف فإنهم لا يتورعون عن الهبوط إلى أدنى درجات الاختلاق والتزوير والفبركة .

لكن، عندما كان قادة الجبهة يبايعون نميري إماماً ويصلون وراءه، وعندما كانوا يسكتون على جرائمه تجاه القوات المسلحة وعلى التخريب الذي مارسه ضدها وعلى خياناته ضد الوطن والشعب ، كان الحزب الشيوعي يرفع صوته دفاعاً عن شرف الجندية السودانية وعن السيادة الوطنية ونضالاً في سبيل الديمقراطية . وهذه حقائق لن يحجبها غبار الأكاذيب .

ونورد فيما يلي كلمة (الميدان) السرية في عدد يوليو ١٩٨٣ بعنوان "الجيش السوداني وحماية الوطن ".

" مازال جعفر نميري ونظامه في قفص الاتهام الذي وضعته فيه ١٩ يوليو، وبصفة خاصة خيانته لوظيفة الجيش في حماية أمن وسيادة السودان.

" حان الوقت لأن يفكر كل جندي وصف وضابط في الحال التي وصلت إليها القوات المسلحة، وقد التحق بها للدفاع عن الوطن ونيل شرف وشهامة الجندي الوطني. فأين تلك المثل العليا من واقع الحال ووقائع الحياة ؟ لقد باع نميري الاستقلال والسيادة والكرامة يوم تبرع للإمبريالية الأمريكية بمواقع عزيزة من أرضنا لبناء أربع قواعد

عسكرية، ومنحها التسهيلات على شواطىء البحر الأحمر ومرتفعاته وتلاله في منطقة أركويت، واستباح قدسية الأرض السودانية التي ظلت طوال تارخها مقبرة للغزاة ، لتصبح مسرحاً لمناورات و عمليات سبعة الاف من قوات الانتشار السريع خلال يوليو وأغسطس . وتنفيذاً لأوامر أمريكا أرسل نميري القوات السودانية لتشاد حاملة فاقد الحليف والوجيع حسين هبري إلى السلطة ، ويرسلها اليوم أيضاً لتحمي بقاءه في مدينة الأشباح والبوم أنجمينا بعد أن حاصرته قوات معارضيه وقطعت عليه طريق النجدة والإمداد من السودان .

بل وأين تلك المثل العليا من ممارسات نميري في تصريف شؤون الجيش كقائد عام وقائد أعلى ؟ حطم هياكله القيادية "وشلع" القيادة العامة، وأوسع الرتب تسريحاً وتشريداً ، ووضع كل الجيش تحت رقابة وإشراف جواسيس المخابرات الأمريكية من البيض والسود في زي خبراء وفنيين عسكريين ... واندلعت شرارة الحرب الأهلية الثانية في الجيش كصاروخ الضوء الكاشف فتبدد ظلام الخداع والتضليل عن الحالة الحقيقية للقوات في الشمال قبل الجنوب .

خيانة نميري لشرف الجندية والوظيفة القومية للقوات المسلحة ، امتداد لخيانته لكل قضايا الوطن. ومن هنا وحدة مصير معركة الجنود والصف والضباط لاصلاح الجيش واستعادة دوره الوطني وطرد الجواسيس الأمريكان من صفوفه ، بمعركة الشعب للإطاحة بالنميري واستعادة الحرية والسيادة الوطنية وانهاء السيطرة الأمريكية . ولا سبيل أمام الجنود والصف والضباط سوى طريق شعبهم وتوحيد همومهم بهموم شعبهم، تلك الهموم الثقيلة كالكابوس تثقل حياة المواطنين طوال ساعات يومهم وتحاصر رجال الجيش صباح مساء في ميدان التدريب

وفي العنابر والمعسكرات والمكاتب. وهي هموم لن تخفف ثقلها رشوة رخيصة كعلاوة بدل المواصلات والسكن .

لقد تمادى نميري في الاستبداد والانفلات والعربدة السياسية، متوهماً أنه مخلد في الحكم تحت حماية القوات الأمريكية ومخابراتها. لكن جبروت أمريكا وهيبتها حطمهما شعب فيتنام. وكرامة أمريكا تتمرغ كل يوم في الوحل تحت ضربات ثوار السلفادور وصمود نيكاراجوا، ومظاهرات وإضرابات شعب شيلي. لقد فشلت أمريكا في إخماد حركة الشعوب في بلدان على مرمى حجر من ترسانتها العسكرية ، ولن تنجح في إنقاذ نميري في السودان .

فليرتفع صوتنا شعباً وجيشاً رفضاً قاطعاً لمناورات قوات الانتشار السريع الأمريكية في الأراضي السودانية، ولتواجد الجواسيس الأمريكان في صفوف الجيش السوداني".

فمن الذي يدافع حقاً عن الجيش وأبنائه ومن الذي كان يساند السفاح ضد الشعب وضد قواته المسلحة ؟

الخميس ٨ أكتوبر ١٩٨٧م

من هم الذين يدافعون حقاً عن القوات المسلحة ؟ (٢)

ليس خافياً أن الأخوان المسلمين يحضرون لانقلاب عسكري يحقق لهم بالقوة والعنف ما عجزوا عن تحقيقه بالوسائل الديمقراطية التي تعتمد على إقناع الجماهير بمواقفهم وسياساتهم وبرامجهم .

وبُغية الوصول إلى أهدافهم فإنهم يتبعون، إعلامياً، خطين :

أولهما تملُق القوات المسلحة وتقديم أنفسهم في صورة الحادب عليها والمدافع عن مصالحها، وثانيهما إثارتها ضد الأحزاب الأخرى، كالحديث مثلاً عن أن الشيوعيين ينحازون (للحركة الشعبية) ضد قوات الشعب المسلحة، أو أن حزب الأمة يسخر أجهزة أمنه الخاصة للتجسس على الوحدات العسكرية. والقصد من كل ذلك هو كسب تعاطف القوات المسلحة مع الطرح السياسي والحزبي للإخوان، واستعداؤها على خصومهم .

والواقع أن كل ما يعني الأخوان المسلمين، وهم يلهثون وراء مكاسبهم الحزبية الضيقة والعاجلة، هو مخاطبة عواطف الجنود والضباط بالأقوال المفبركة، وهم يبذلون قصارى جهدهم لإثارة غبار يحجب القضايا والحقائق الجوهرية والمهمة. وعندما يكونون في غنى عن التحريض السياسي كما كان الحال طيلة فترة تحالفهم الذيلي مع نميري، لم يتحدثوا بكلمة عن التدهور الذي لحق بالقوات المسلحة تدريباً وتسليحاً، أو عن إرسال الجنود السودانيين خارج البلاد في مهام تتعارض مع امن الوطن السوداني، أو عن بناء قواعد عسكرية أجنبية تمس سيادة السودان، أو عن مشاركة القوات المسلحة في مناورات

النجم الساطع، أو عن التجاوزات التي كان يرتكبها السفاح باسم القوات المسلحة، بما في ذلك التنكيل بمعارضيه في داخلها والغدر بهم وتقتيلهم وتشريدهم .

صمتوا آنذاك رغم كل الأذى الذي تعرضت له القوات المسلحة، لأن مصلحتهم الأنانية كانت تقتضي أن يصمتوا. وهكذا وضعوا مصالحهم الزائلة فوق مصالح الوطن الباقية. واليوم يفعلون نفس الشيء ولكن في سيناريو مختلف .

وعلى العكس من ذلك تماماً نجد موقف الشيوعيين. فقد ظلوا دائماً ومنذ حداثة حزبهم ينظرون إلى قضايا السيادة والديمقراطية والأمن والوحدة الوطنية والتنمية باعتبارها قضايا مترابطة ومتساندة ومتشابكة . وفي هذا الإطار كانوا ينادون دائماً بأن يكون للسودان جيش وطني قوي، يحمي حدوده وسيادته ووحدته الوطنية، ويحمي الديمقراطية وأمن المواطنين .

ففي مؤتمرهم الثالث، في فبراير ١٩٥٦، بعد شهر من إعلان الاستقلال، طالبوا بإنشاء جيش وطني بعيد عن الارتزاق ومحرر من الممارسات المذلة للجنود .

وفي اليوم التالي مباشرة لانقلاب عبود، في ١٧ نوفمبر ٥٨، أصدر الحزب الشيوعي بياناً أوضح فيه الطبيعة الرجعية للانقلاب ودعا إلى تجميع كل القوى الوطنية من عمال ومزارعين وطلاب ومثقفين ثوريين، بالإضافة إلى الوطنيين من جنود الجيش وضباطه، في جبهة تطيح بالحكم الديكتاتوري. وكانت تلك أول إشارة في أدب الحركة الوطنية، منذ قمع ثورة ١٩٢٤، لمخاطبة القوى الوطنية في الجيش والسعي لاستنهاضها إلى صف الشعب .

وفي مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، أكد الحزب الشيوعي أنه لا وحدة وطنية بدون أمن، وأن السودان الموحد يحتاج إلى جيش وطني واحد متلاحم وقادر على حماية حدوده وسيادته. وفي عام ١٩٧٢ كان من الإنتقادات الأساسية التي وجهها الحزب الشيوعي لاتفاق أديس أبابا أنه، بدمجه للأنيانيا في القوات المسلحة، خرق هذا المبدأ الهام لأنه مس وحدتها ووضع في داخلها أحد عوامل تمزيقها.

ربط هموم أبناء القوات المسلحة بهموم شعبهم، ووضع مهمة حماية الوحدة الوطنية كحاجة ضرورية لحماية الوطن نفسه، وتحديد دور واضح للقوات المسلحة في حماية الديمقراطية _ هذه هي المهام التي تمسك الشيوعيون بطرحها والعمل على هديها.

ولنا عودة إلى هذا الموضوع الحيوي.

الجمعة ٩ أكتوبر ١٩٨٧

حتى لا يستعيد أعداء السلام زمـــام المبـــادرة

ليس مجدياً أن نتساءل عما إذا كانت حادثة الهجوم على قطار أويـل أمراً مدبراً بقصد نسف التطور الإيجاني في الجـــهود المبذولـــة لوقـــف الحرب الأهلية والشروع في التدابير العملية لعقد المؤتمـــر الدســـتوري القومي. ولكن هذه ليست المرة الأولى التي يُقطع فيها مثل هذا التطـــور. ومن المنطقي أن نفترض بالتالي أن هناك قوى لها مصلحة أكيـــدة فـــي عرقلة إعادة السلام إلى وطننا ومنع التوصل إلى حل سلمي وديمقراطـــي لعقدة مشاكله الكبرى، ألا وهي قضية الجنوب .

وكالعادة فإننا نتوقع أن ترتفع الأصوات الصاخبة، لا بإدانة الـــهجوم على القطار وحسب، وإنما بإدانة أي توجه نحو الســـلام. وســـوف تبـــدأ دوائر سياسية من جديد في اكتشاف أن قرنق مجرم وأن التعـــامل معـــه خيانة الـــخ. غير أننا نفترض أن كل الذين يتوجهون بجدية لمعالجة هـــذه القضية المزمنة يدركون دون شك أنها قضية معقدة وأن حلها لن يتحقـــق بين يوم وليلة. ومن ثم فإن المعارك ستتواصل بكل ما يترتب عليها مـــن خسائر .

منذ يومين فقط أكدت تصريحات من السيدين سيد أحمـــد الحســـين وعمر نور الدائم أن تطوراً إيجابياً قد حدث في مسار الجـــهود المبذولـــة لإنهاء الحرب. ونعرف أن الرجلين في قمة المسؤولية في حزبيهما وفـــي الحكومة. ونفـــترض أنـــهما يعرفـــان الحقـــائق المتصلـــة بموضـــوع

تصريحاتهما، ويدركان أن الطريق إلى الإتفاق النهائي طويل وسوف تتخلله عقبات ومطبات لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها، كما يدركان احتمالات تكرار حوادث مثل إسقاط طائرات الركاب المدنية وربما أسوأ منها قبل الخروج من المأزق.

وفي تقديرنا أن تقدماً كبيراً قد تحقق بالفعل. وهذا التقدم ليس معزولاً عن مجمل الجهود التي بذلتها كافة الأحزاب السودانية (شمالية وجنوبية)، منذ الإنتفاضة، لتغليب الخيار السلمي وإنهاء الحرب وحل المشاكل والقضايا التي أثارتها بوسيلة التفاوض والحوار. وتمتد هذه الجهود من الاتصالات الأولى إلى الاتفاقات التي توصلت إليها مؤخراً كتلة (الأحزاب الأفريقية) مع (الحركة الشعبية) (٤٢).

وأبرز ما تمخضت عنه تلك الجهود إعلان كوكادام، والذي شاركت في صياغته مع (الحركة) أحزاب التجمع الوطني وفيها حزب الأمة. وكما أكدنا أكثر من مرة فإننا لا ننظر إلى ذلك الإعلان باعتباره صيغة منتهية وتامة، وإنما نعتبره نهجاً للحل المطلوب. ومع أن بعض القوى السياسية لم تنضم إليه، إلا أن الجبهة الإسلامية أجرت منذ ذلك الحين مفاوضات مع (الحركة الشعبية) في أثيوبيا، كما أن السيد محمدعثمان الميرغني التقى بممثلين عنها في لندن. ونحن لا نعارض في إضافة نتائج تلك المفاوضات إلى إعلان كوكادام طالما أنها تصب في خانة تغليب الخيار السلمي وعقد المؤتمر الدستوري القومي للإتفاق على مستقبل الحكم في السودان بطريقة ديمقراطية .

ونحن نعتقد بأنه ينبغي الا نسمح لحادث الهجوم على القطار بأن ينسف التقدم الذي تحقق، وألا نسمح كذلك لأنصار تغليب الحل العسكري

بأن يستعيدوا زمام المبادرة الذي فقدوه. ولذلك فإن علينا أن نواصل من النقطة التي بلغناها بمحادثات الأحزاب (الأفريقية) في أديس أبابا وكمبالا ونيروبي، وبتصريحات السيدين سيد أحمد الحسين وعمر نور الدائم، والمناقشات الجادة التي انتظمت كل أطراف الحركة السياسية والشعبية في بلادنا.

والخطوة العملية الجدية الوحيدة للمواصلة هي إلغاء قوانين سبتمبر والعودة إلى القوانين التي كانت سائدة قبل إعلانها. ولا نشك في أن هذه الخطوة ستخلق على الفور مناخاً إيجابياً ومداً هائلاً في حركة شعبنا وإزالة المخاطر المحدقة بسيادتنا ووحدتنا الوطنية.

١٦ أكتوبر ١٩٨٧

حتى تنتصر إرادة السـلام

ركز اللواء (م) فضل الله برمه ناصر (٤٣) في مؤتمـره الصحفـي أمس الاول على حقيقة أن الهجوم على قطار أويل استهدف منع وصـول مواد الإغاثة الى الجنوب. وقال إنه يود بذلك ان يوضـح للـرأي العـام السوداني والعالمي ان الحكومة حريصة على توصيل تلك المـواد الـى المحتاجين اليها وتبذل في سبيل ذلك جهداً كبيراً ومضنياً فـي حيـن أن (الحركة) التي يقودها العقيدة قرنق تعوق ذلك الجهد وتعرقله . ولم يكـن اللواء برمه يقلل من الضحايا في الارواح، ولكنـه اعتـبر ان الحـرب تفترض ذلك على الدوام، وان الجنود والعـاملين فـي قواطـع القتـال يواجهون مصيرا يتقبلونه طواعية.

ونحن ايضا نرفض حرمان مواطنينا في مدن الجنوب وقـراه مـن الأغذية و الأدوية وحاجات الحياة الضرورية الأخرى، ومـن ثـم فاننـا نجدد استنكارنا وإدانتنا للهجوم على قافلة القطارات المحملة بتلك المـواد، ونعتبره عملاً لا انسانياً ولا مبرر له.

وقد ظللنا نحن الشيوعيين نطالب باستمرار، في كـل المذاكـرات والمبادرات التي تقدمنا بها حول قضية الجنوب، بوضع قضيـة إغاثـة المناطق المنكوبة بالجفاف والحرب في مقدمة الأسبقيات لأن الحالة هنـاك أصبحت لاتطاق . ونسوق كمثال اقتراح النـائب الشـيوعي جوزيـف موديستو الذي طالب فيه بذهاب نواب الاقاليم الجنوبية مع قوافل الإغاثـة إلى مناطقهم لتطمين ناخبيهم وللتأكد من وصول حصصهم إليهم .

إن منع وصول الإغاثة إلى المواطنين المحتاجين إليـها مرفـوض ولذلك فإن الهجوم على قافلة قطارات أويل يصلح حافزاً قويـاً لتوحيـد

جهود كل الذين يريدون أن يروا نهاية للحرب الأهلية وإعادة سلام عادل وديمقراطي إلى ربوع وطننا.

وفي تقديرنا أن هؤلاء لا يشغلهم كثيراً أن يقتل السوداني أخاه أو تتبدد موارد البلاد في حرب لا طائل من ورائها، بل ولا هم يريدون حقيقة دعم القوات المسلحة ورفع قدراتها على حماية الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي. والواقع أن ما يريدونه أن يخرجوا من أزماتهم السياسية، وهم يعملون على استغلال الاحداث لمصلحتهم الحزبية الآنية الضيقة. وغير خاف أن الحل العسكري الذي يبشرون به هو انقلاب يحقق لهم أهدافهم السياسية.

إننا نوجه الخطاب إلى الذين يحكمون العقل والجدية في تناول ومعالجة قضايا الوطن.

وفي هذا الصدد نشير إلى ان الأسابيع القليلة الماضية اظهرت أن هناك دوائر واسعة بين الأحزاب والقوى السياسية ترغب في التوصل إلى اتفاق مع (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وينعكس هذا ليس فقط في كلمات اللواء (م) برمه ناصر ، وإنما أيضاً في البيان الذي اصدره حزب الأمة. فرغم الهجوم العنيف الذي شنه ذلك البيان ضد قرنق ووصفه بأشنع النعوت، نجده يقول: "إن الموقف من حركة التمرد يجب أن يكون واضحاً وبيّناً ولا مجال للدخول معها في أي نوع من الاتفاقات ما لم تثبت للشعب السوداني وتؤكد للقوات المسلحة أنها ابتعدت نهائياً عن كل عمل اجرامي. ولا بد أن توفر لأهل السودان القناعة التامة بجديتها في السعي للحل السلمي وتؤكد ذلك بسلوكها قولاً وفعلاً".

إن الحدة الظاهرة في البيان لا تخفي حقيقة أن حزب الأمة لا يقطع

الأمل نهائياً في الحل السلمي وفي الاتفاق مع قرنق . وهذا شيء إيجابي.

إن المطلوب هو تكثيف النضال ضد دعاة الخيار العسكري أينما كانوا، ومواصلة الجهود لوقف القتال، والسير نحو المؤتمر الدستوري القومي .

وإلى ان يتم ذلك فلا بد من التغلب على كل الصعوبات لتوصيل مواد الإغاثة إلى مواطنينا في مدن الجنوب وريفه. ولا بد من تعبئة رأي عام سوداني قادر على منح جهود الحكومة في هذا الصدد كل السند المعنوي الذي تحتاج إليه، ولا بد من توفير الدعم الكافي للقوات المسلحة لكيما تنجز مهمتها في حماية قوافل الإغاثة.

هذه هي المهام العاجلة التي تواجهنا الآن .

الأحد ١٨أكتوبر ١٩٨٧

حتى لا تحدث مجاعة أخرى في الجنوب

أي حديث أو حتى إشارة عابرة لاحتمال حدوث مجاعة ثانيـــة، في أية بقعة أو جزء من وطننا، تثير قلقاً وانزعاجاً مشــروعين. تكفـي تجربة سنوات الجفاف والتصحر والمجاعة في غرب السودان. كم مـــن مواطنينا ماتوا؟ وكم فقدنا من الثروة الحيوانية النافقة بسبب الجوع؟ أمـــا الاحياء، فما كانت عليه حياتهم يعرفها الجميع في الأحزمة حول المدن .

بالرغم من تجاوز أغلب آثار المجاعة بفضل العـــون الدولـي وإنقاذ حياة المواطنين إلا ان بعض الآثار السلبية مـــا تـزال موجـودة. المواطنون الذين هجروا ديارهم ومزارعهم -تحت ضغط الخوف مـــن تكرار المأساة -آثروا البقاء في اطراف المدن تطحنهم ظروف جد قاسية وأليمة. إنهم يسكنون عشش الخيش والكرتون والصفيح ، لا يجدون أدنـى خدمات سواء أكانت أمنية أو خدمات صحة البيئة، ولا خدمات طبية تقدم إليهم. دعك من تعليم أولادهم وبناتهم. صاروا مرتعـــاً خصبـــاً للأوبئـة الفتاكة ومصدر خطر على المدن. هذا هو سبب القلـق والانزعـاج، ولا نريد للمأساة أن تتكرر .

في مطلع هذا الشهر تحدث السيد صاموئيل أرو رئيس حـزب (التجمع السياسي لجنوب السودان) عن نـذر المجاعـة فـي الجنـوب. ووصفها بأنها تفوق في حدتها وخطورتها مجاعـــة عـامي ٨٣ و ٨٤ . وأرجع أسبابـــها الاساسية للحرب الدائرة هناك. ويوم الإثنين المـــاضي نشرت (الميدان) وصحف أخرى حديث السيد الصادق المـــهدي عـــن خطر المجاعة في الجنوب مؤكداً ما اورده السيد صـــاموئيل أرو. وكنـــا في (الميدان) أشرنا منذ شهور لما أثير حالياً .

الكل الآن على علم بما يهدد الجنوب من مجاعة جديدة فضلاً عما يعانيه المواطنون هناك من شح في الموارد التموينية والسلع الضرورية وهم يئنون تحت وطأة غلاء طاحن وفاحش فاق كل تصور وخيال ، فما العمل ؟ ذكر الصادق ان الحكومة تسعى الآن لتوفير إغاثة لدرء خطر المجاعة وإرسالها عاجلاً وإلا فإن المجاعة ستحل بالجنوب في ديسمبر المقبل. إننا نريد أن نرى ترجمة حقيقية بالإجراء العاجل وأن تقوم الحكومة بواجبها كاملاً خاصة وهناك فسحة من الوقت .

ومع أخذ ظروف الطبيعة في الاعتبار، غير أن الاعتماد على توفير الإغاثة وتأمين وصولها للمحتاجين إليها في الجنوب لا يعدو كونه حلاً مؤقتاً. فالجنوب لم يعرف المجاعة إلا بعد اشتعال أوار الحرب الأهلية في ربوعه. وكان حديث السيد صموئيل أرو واضحاً إذ قال إن "المعارك العسكرية التي تدور عادة في الحقول الزراعية وحول مراكز الإنتاج الزراعي مما يدمر معظم المنتوج الغذائي للمواطنين " .

الحرب إذن هي السبب الرئيسي وراء كل ما يقاسيه المواطن في الجنوب ووقفها هو الحل الأساسي ووضع حد للمآسي . وعلى الحكومة مثلما تسعى لتوفير إغاثة عاجلة أن تسعى لتوفير المناخ الملائم لتعبر نحو الحل السلمي ، ونحن لا نزال نرى أن مبادرة حزبنا على هذا الطريق .

١١ نوفمبر ١٩٨٧ م

إغاثة الجنوب قبل فوات الأوان

تواجه الأقاليم الجنوبية تهديداً مباشراً بالمجاعة وخاصة إقليم بحر الغزال ومدينة واو بالذات. وفي الثامن من نوفمبر الماضي قال السيد الصادق المهدي "إذا لم ترسل إغاثة عاجلة للجنوب لتصل قبل نهاية ديسمبر فالمجاعة ستحل بالمواطنين".

رغم الخطر الماثل تظل مواد الإغاثة محجوزة ومخزنة في العاصمة وكوستي والغرب بانتظار الترحيل. وهي بذلك عرضة للتلف والتلاعب والفساد كما حدث إبان الفترة الانتقالية. وليس سراً ما يدور من أحاديث حول بيع "كوتات" الجنوب في الأسواق. فالطفيليون لا يهمهم أن يموت الناس جوعاً. والمبررات التي تساق حول عدم وصول السلع الضرورية ومواد الإغاثة للمحتاجين إليها غير مقبولة. ولا يمكن اتخاذ موقف اللامبالاة حيال مواطنيين تهدد حياتهم المجاعة. نعم هناك حرب أهلية في الجنوب وهناك مشاكل أمنية، ولكن هل نستكين ونكتف أيدينا ؟

من قبل تقدم النائب الشيوعي جوزيف موديستو باقتراح بان يصحب كل نواب الأقاليم الجنوبية قوافل الإغاثة وذلك بالتنسيق مع السلطات والقوات المسلحة . هذا الاقتراح ممكن التنفيذ إذا استشعر النواب والمسؤولون واجبهم تجاه مواطني تلك الأقاليم. ألم تصل القطارات إلى أويل ؟ وصلت. وعادت تحت حماية القوات المسلحة والشرطة رغم ما تعرضت له من هجوم. ألم تصل الجرارات النهرية إلى ملكال ؟ وصلت وعادت.

ويجد منا الترحيب اقتراح بعض منظمات وسلاطين بحر الغزال ومطالبتها بتفويض د. باسيفيكو باستلام وتوزيع مواد الإغاثة وتكوين لجان لتوزيعها. إن إشراك المنظمات والسلاطين والحكام والنواب يضعهم جميعاً أمام واجبهم بما يضمن وصول وتوزيع موادالإغاثة بعدالة وإبعاد شبح الطفيليين والمنتفعين والمتلاعبين بقوت الشعب.

الإثنين ١٤ديسمبر ١٩٨٧

المزيد من الجدية والحزم

دعونا أمس إلى المزيد من الجدية والحزم لمواجهة الضائقة التي تمسك بخناق الأغلبية الساحقة من شعبنا، وتضغط بصفة خاصة على المواطن البسيط المكدود تقلصاً في القيمة الحقيقية لدخله ونقصاً في قدرته الشرائية وعنتاً في تلبية متطلبات الحياة وضرورتها في حدودها الدنيا للسكن والأكل والملبس والعلاج والتعليم.

وليس في وسعنا أن نتصور كيف يمكن أن نخرج من دوامة الانحدار المتواصل في معيشة هذا المواطن البسيط والارتفاع المتزايد في تكاليفها بغير إنهاء الحرب الاهلية الدائرة في الجنوب. وكما قلنا كثيراً من قبل، فإن هذه الحرب هي عقدة قضايانا ومشاكلنا الكبرى.

إن الحرب تحصد مباشرة شباباً نحن أحوج ما نكون إليهم في بناء الوطن، وتدمر المنشآت والطرق والجسور، وتبتلع في جوفها الذي لا يشبع ملايين الجنيهات بلا عائد ولا جدوى.

ولكنها لا تكتفي بذلك. ويمكن تعداد الكثير من نتائجها السلبية الأخرى على التنمية وبناء الوطن، نكتفي هنا بأهمها :

فهناك الثروة البترولية التي توقف الضخ والتنقيب فيها، وفي وقت يمكن أن تحل فيه أزمة نعاني منها في المواصلات والنقل والانتاج، وهناك قناة جونقلي التي يمكن أن يؤدي استئناف العمل فيها وإكمالها إلى

توفير المزيد من المياه. وهناك مسألة نزوح مئات الألوف من المواطنين الجنوبين من مناطقهم الأصلية، مما أدى إلى تعطيل الانتاج فيها وتحويلهم إلى عبء على مناطق أخرى.

ولكل هذه الأسباب فإن إنهاء الحرب الأهلية يمثل أهم مفتاح في يدنا على الإطلاق لحل أعقد المشاكل التي تواجهنا.

الاثنين ١١ يناير ١٩٨٨ م

حركة جماهيرية واسعة ونشطة لوقف القتال وتحقيق السلام

قلنا أمس أن إنهاء الحرب الأهلية يمثل أهم مفتاح في يدنا على الإطلاق لحل أعقد المشاكل الراهنة التي نواجهها.

طبعاً هناك من يعتقدون -على جانبي القتال -أن الانتصار العسكري ممكن، وأنه الوسيلة العملية لإنهاء الحرب. وهؤلاء هم دعاة الخيار العسكري. غير أنه خيار محكوم عليه بالفشل، كما تعلمنا تجربة أكثر من الثلاثين عاماً. وفوق ذلك فإن انتصار الخيار الخيار العسكري يعني انتصار الانقلاب العسكري على النظام الديمقراطي والانقضاض على مكتسبات الانتفاضة. ولهذين السببين فهو خيار مرفوض.

والواقع أنه لا بديل للخيار السلمي الديمقراطي وحل القضايا الموضوعية التي أثارت الحرب والقتال، عبر الأعوام الثلاثين الماضية، عن طريق الحوار والتفاوض ، مما يعني إعادة تأكيد ما أجمعت عليه القوى السياسية من وجوب عقد المؤتمر القومي الدستوري للاتفاق على مستقبل وشكل الحكم في البلاد.

غير ان قول هذا أسهل من تحقيقه على أرض الواقع. وترداده، كما هو، لن يقدمنا كثيراً على مستوى الفعل والتنفيذ. فقد طرحت من قبل مبادرات ايجابية عديدة، وقيلت كلمات وتصريحات جميلة. ولكن في كل مرة يقترب فيها الناس من الوصول إلى بداية طريق الحوار والتفاوض، تقع إحدى الحوادث "المفاجئة" التي تعود بهم إلى نقطة البداية. وهكذا ظللنا أسرى حلقة مفرغة وشريرة.

ولكسر هذه الحلقة لا بد في رأينا من ان تتبنى النضال في سبيل إنهاء الحرب وتحقيق السلام حركة سياسية جماهيرية واسعة ونشطة في

الشمال والجنوب على السواء. ولا بد أن تعبر هذه الحركة عن رفض استمرار الحرب، ورفض القتال لحل قضية سياسية، ورفض تكتيكات النضال المسلح دون اعتبار لمصير الديمقراطية والنظام الديمقراطي، ورفض التدويل، ورفض الهوس الديني والعنصري.

إن قيام مثل هذه الحركة يتطلب مشاركة كل الاحزاب والقوى والتكوينات السياسية في الشمال والجنوب، وكل النقابات والاتحادات النقابية ومنظمات النساء والشباب والطلاب في الشمال والجنوب، وجهود كل المفكرين والمثقفين والمبدعين في الشمال والجنوب.

وحركة كهذه، تعبر عن نفسها بشتى الوسائل والاشكال، ستتحدث بلسان شعبنا كله، الرافض لنزيف الدم، الرافض لأن يقتل السوداني أخاه، الرافض لتدمير الموارد، الرافض للتدخل الأجنبي. وستتحدث بلسان شعبنا كله الذي يريد أن يجمع قدراته ليوحد أبناءه وليبني وطنه ولينهض من وهدة التخلف والجهل والجوع التي ألقاه فيها النظام المباد وليسير على طريق التقدم.

إن حركة كهذه يمكن أن تفرض الخيار السلمي الديمقراطي، وأن تفرض إنهاء القتال، وأن تقودنا إلى المؤتمر القومي الدستوري. إنها يمكن أن تفرض استكمال خطوات الحكومة الإيجابية بإلغاء قوانين سبتمبر التي تشكل الآن احدى العقبات الرئيسية على طريق السلام. كما يمكنها أن تفرض على حركة قرنق الاستجابة لمطلب وقف اطلاق النار واتخاذ الخطوات العملية لبناء جسور الثقة، وفي مقدمتها فتح الطرق، بتدابير متفق عليها مسبقاً، لتوصيل الأغذية والأدوية وغيرها من ضرورات الحياة للمواطنين في الجنوب.

إن إنشاء حركة كهذه تحف به مصاعب كثيرة. ولكنها مصاعب لن تستعصي على عزيمة شعبنا واصراره.

الثلاثاء ١٢ يناير ١٩٨٨م

نفس الأفكار القديمة العقيمة ؟

منذ أكثر من شهرين، وتحديداً في يوم ٢٧ نوفمبر الماضي، قبل استعادة الكرمك، أتيح لنا أن نكتب في هذاالمكان: "إن استعادة الكرمك لن تنهي الحرب الأهلية المدمرة التي نخوضها، ولابد أن ننظر إلى ما بعد احتياجات الحالة الراهنة وأولوياتها . لابد أن نعبىء كل القوى داخل البلاد وخارجها من أجل الحل السلمي الديمقراطي . وأسس هذا الحل لم تتغير باحتلال الكرمك لأنه ما دامت الحرب قائمة فإن المعارك كراً وفراً لن تتوقف ... "

ونضيف اليوم أن أسس الحل لن تتغير باحتلال كبوتيا من قبل قوات الحركة الشعبية. فالحرب الاهلية قائمة، وكل الاحتمالات فيها واردة، باستثناء واحد اساسي وجوهري هو أن القتال الدائر والذي يحصد ارواح شباب السودان ويدمر موارده الشحيحة لن يحسم القضية السياسية التي اثارت الحرب.

إن تجربة أكثر من ثلاثين عاماً تؤكد أن الخيار العسكري لن ينتصر. والمسالة هنا لا تتعلق بوطنية وبسالة وإخلاص جنود ضباط القوات المسلحة المشهود بها ولا باستماتتهم في الدفاع عن وحدة الوطن وسلامة أراضيه. كما أنها لا تتعلق بوفرة السلاح والعتاد في أيدي القوات المسلحة. ذلك ان ما نواجهه مسالة قومية سياسية لا يجدي القتال في حلها على هذا النحو أو الآخر.

والذين يتحدثون عن إمكانية انتصار عسكري يحملون العسكريين مسؤولية إيجاد حل بالسلاح لقضية تحتاج في واقع الامر إلى جهد السياسيين. إنها تحتاج قبل كل شيء إلى مجابهة الحقيقة بشجاعة

وتوفير الشروط السياسية الضرورية لوقف القتال تمهيداً للجلوس إلى مائدة الحوار المفضي إلى حل ديمقراطي هو بالضرورة سلمي، ومن ثم إلى إنهاء الحرب تماماً وإبعادها إلى الأبد من حياتنا .

وقد قطعت القوى السياسية في بلادنا، ومن بينها الحكومة، شوطاً طويلاً في الطريق إلى تغليب خيار الحوار والتفاوض. والمطلوب أن نمضي في هذا الطريق بمثابرة ودون تردد.

وأمس الأول عقدت الجبهة الإسلامية مؤتمراً صحفياً تحدثت فيه عن تردي الأوضاع في الجنوب وإنهيار الأمن وتفاقم الخطر على المدن الحدودية، بل وتنبأت بقرب احتلال كثير منها. وهذه كلها حقائق ليس فيها جديد. ولكن الجبهة عجزت عن تقديم أية رؤية جديدة للخروج من الحالة التي وصلنا إليها، بل مضت تردد نفس الأفكار والمقترحات القديمة. ويمكن تلخيص " الحل " الذي تدعو إليه الجبهة الإسلامية في تصعيد القتال.

المدهش أن الجبهة تعمى عن حقيقة أنها تدعو لنفس " الحل " منذ عام ١٩٨٣. فماذا جنت بلادنا منه ؟

إننا نريد أن نؤكد مرة أخرى أن تغليب الخيار العسكري هو سير في طريق مسدود، وأن استمرار الحرب خسارة محض في الرجال والموارد، وعلى صعيد السيادة والوحدة الوطنية. والمسؤولية في هذا النزيف من الخسائر تقع كلياً على عاتق دعاة التصعيد العسكري بين قادة الجبهة الإسلامية وحلفائهم في مختلف المواقع وبين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن استمرار الحرب الأهلية هو عقدة كل مشاكلنا وقضايانا الوطنية الكبرى. وسنبقى – ما استمرت الحرب – عاجزين عن التوصل

إلى شكل ومستقبل الحكم الديمقراطي في بلادنا، وإلى الوحدة الوطنيـــة، وستبقى سيادتنا معرضة لأخطار جسيمة من القوى الطامعة فينا، وسنبقى عاجزين عن توفير الحاجات الضرورية للمعيشة، ناهيك عـــن التنميـــة، وللبقاء ناهيك على التقدم .

وهذه ليست مجرد كلمات عاطفية وإنما هي الحقيقة التي تـــردد في ضمير كل وطني سوداني. وسيأتي الوقت الذي سنحاسب فيه كل قـوة سياسية على موقفها من هذه الحقيقة.

الاثنين ١فبراير ١٩٨٨م

الخيار العسكري المسدود

أين وصلنا في المفاوضات لإنهاء الحرب الأهلية، سواء مع الحركة الشعبية أو مع إثيوبيا ؟

إنه سؤال، أو تساؤل، يجد المرء نفسه مضطراً لطرحه بين حين وآخر ، لأن القضايا الجوهرية، وعلى رأسها قضية الحرب الأهلية، كثيراً ما تغيب في زحمة المشاغل الفرعية والثانوية، وتضيع في غبار الصراعات الحزبية. ويفتقد المراقب التركيز المطلوب على الأولويات، ويتشتت ذهنه وهو يتابع المعالجات المبتورة وغير المدروسة لقضية وراء أخرى.

إن الحرب الأهلية، كما قلنا مراراً من قبل ، هي عقدة كل قضايانا ومشاكلنا الوطنية الكبرى. ولن نتقدم نحو حل أي من تلك القضايا والمشاكل إلا عبر حسم تلك الحرب وإنهاء القتال بين أبناء الوطن الواحد وعقد المؤتمر الدستوري والاتفاق على شكل ومحتوى الحكم في بلادنا.

وباستثناء حفنة من المنتفعين مادياً وسياسياً من استمرار الحرب فإن شعبنا كله يقف مع الخيار السلمي الديمقراطي، ويتوق لاستتباب الأمن في أرجاء وطنه وعودة النازحين إلى مناطقهم واستئناف النشاط التجاري والثقافي بين الشمال والجنوب دون عائق. وقد أصبحت رغبة شعبنا هذه من الوضوح بحيث لم يعد أحد يستطيع أن يعارضها علانية.

وكثيراً ما يقال إن نتيجة التفاوض يقررها سلفاً وضع الطرفين المتفاوضين على جبهة القتال. وكثيراً ما يقال أيضاً إن بعض الأطراف لا ترضى أن يشرع في التسوية السلمية قبل أن تصل إلى مستوى معين

من القوة. وقد يكون هذا صحيحاً في حالات بعينها. ولكن هذا النمط من التفكير ليس إلا امتداداً لخيار الحرب. فأين يقف طرف ما عن القتال قبل أن يقرر أنه وصل إلى النقطة التي تكفي لأخذ كل ما يريد ؟ وإذا كان قد بلغ النقطة التي يستطيع فيها أن يحقق مطالبه برضاء الطرف الآخر عبر التفاوض، فما الذي يمنعه من الاستمرار في القتال لانتزاع كل ما يطمع فيه عنوة ؟

إننا، في مواجهة ما يطرح دعاة الحل العسكري، نستطيع أن نفرض ما يطرحه دعاة الخيار السلمي الديمقراطي: إيقاف القتال فوراً، والشروع في اتخاذ التدابير للجلوس إلى مائدة التفاوض والحوار. وهذا أمر ممكن إذا انتظمت بلادنا حركة شعبية جماهيرية سياسية، في شمال البلاد وجنوبها، تعلن رفضها لاستمرار الحرب وإدانتها لتصعيد القتال ومطالبتها بالسلام.

نريد أن يبلغ أسماع قرنق ومعاونيه صوت شعبنا هذا، وأن شعبنا يدرك أن احتلالهم لمدينة أخرى أو اكثر وارد. ولكن ذلك لن يقدم أو يؤخر كثيراً في جوهر القضية. ولا شك انه سيزيد من النزيف ومن الضحايا ومن الخسائر ومن الآلام. أما الحسم فلا. فالقتال لن يحسم هذا الصراع الممتد كما دلت تجربة أكثر من ثلاثين عاماً . ومن ثم يصبح الأجدى للسودان كله، وللمستقبل السياسي لقادة الحركة الشعبية، إظهار الجدية في سلوك دروب الخيار السلمي الديمقراطي.

ونفس الشيء يمكن أن يقال للذين يدعون في الخرطوم إلى عدم التفاوض مع الحركة الشعبية إلا بعد استعادة كبويتا. وهذه دعوة ايضاً للخيار المسلح لأن الذي لن يرضى أن يتفاوض مع الحركة وهي تحتل كبويتا، لن يتفاوض معها بداهة وهي تحتل رفعة أخرى ضاقت او

اتسعت من ارض السودان. وإذا أمكن إخراج قوات الحركة من البلاد فقيم التفاوض معها أصلاً ؟!

لقد دارت مفاوضات لندن في غمرة احداث الكرمك وقيسان. وكان ذلك عملاً شجاعاً ومسئولاً وجيداً من الحكومة. ولا نرى ما يدعو للتراجع عنه. وفي هذا لا بد من تأكيد ما صرح به السيد صلاح عبد السلام وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء من أن طريق المفاوضات لا يزال مفتوحاً مع الحركة الشعبية، وان احتلال كبويتا يجب ألا يربط باستمرار المفاوضات أو وقفها.

كما بدأ السير على طريق التفاوض مع أثيوبيا، ثم تعثر وانقطع. ونحن لا نوافق على موقف الحكومة الإثيوبية من رفض الحضور للخرطوم بحجة المناخ المعادي. فمجيء المفاوضين الإثيوبيين كان يمكنه بحد ذاته ان يساعد على انتصار الروح الطيبة التي بدأت في الصحف واجهزة الإعلام. وما زلنا نعتقد أن على أثيوبيا أن تستجيب لدعوة السودان وأن ترسل مفاوضيها إلى الجولة الأولى من مفاوضات ننتظر أن تتمخض عن نتائج إيجابية.

الأربعاء ١٧ فبراير ١٩٨٨م

السراب

الخيارات التي طرحها السيد الصادق المهدي عبر بيانه أمام الجمعية التأسيسية منتصف مارس تنطلق من افتراض ذي شقين. الأول هو إن عجز الحكومة وفشلها نابعان من ضيق قاعدتها الحزبية. (هذا إذا لم نرد القول بأنه ضاق ذرعاً بحلفائه الاتحاديين الذين يحملهم مسؤولية العجز والفشل). والشق الثاني من الافتراض، والذي يترتب على الشق الأول، هو أن الحل يكمن في توسيع الحكومة. ولكن هذا المنطق الذي يبدو من الناحية الشكلية صحيحاً ومستقيماً، سيقود في التطبيق العملي إلى النتائج غير الموعودة.

ولنأخذ على سبيل المثال مشكلة إنهاء الحرب الأهلية. فخلال عامين لم تستطع الحكومة الائتلافية اتخاذ الخطوات الحاسمة نحو إلغاء قوانين سبتمبر، بل أخذت تتلكأ وتتردد وتقدم رجلاً وتؤخر أخرى، رغم الإدراك الواسع بأن هذه القوانين تشكل عقبة رئيسية كأداة في طريق مساعي السلام. وغير خاف إن قيادتي الحزبين المؤتلفين تعرضتا لضغوط داخلية وخارجية، ولكنهما أيضا كانت لهما حساباتهما ومخاوفهما الخاصة. فهل يؤدي توسيع الحكومة، بإدخال الجبهة الإسلامية، إلى تقوية أم إضعاف عوامل التردد والإحجام ؟!!

ونأخذ مثالا آخر هو تصفية آثار النظام المباد، ونستطيع أن نوجه نفس السؤال عما إذا كان توسيع الحكومة المقترح سيجعلها أكثر قدرة على تنفيذ هذا الشعار الذي دوى في سماء الانتفاضة وكان على رأس كافة مواثيقها.

وماذا عن ضرب الرأسمالية الطفيلية ؟ لقد استطاعت هذه الفئة من مواقعها في مراكز صنع القرار في الحزبين المؤتلفين أن تشل أي تحرك

ضدها، واضطرت رئيس الوزراء نفسه للتصريح علناً بهزيمته. فكيف يكون الأمر إذن عندما يصبح حزب الطفيلية الإسلامية ذاته شريكاً رئيسياً في الحكومة ؟

ويمكن أن نطرح عشرات الأسئلة المماثلة، والتي لن تختلف الإجابة عليها .

ونحن نعلم أن تشكيل ما يسمى بالحكومة القومية يلبي حاجة الدوائر الاجتماعية القائدة في حزبي الائتلاف والجبهة الإسلامية. ولكنه لن يحل التناقض بين قدرات وتوجهات وسياسات هذه الدوائر وبين مطالب وطموحات جماهير الانتفاضة، بما فيها جماهير الحزبين المؤتلفين، بل وأقسام مؤثرة بين قيادتيهما ونوابهما. وهذا التناقض هو السبب الرئيسي للازمة الوزارية وأزمة الحكم.

ويستطيع من يريد أن يعود إلى أسابيع وشهور وسنوات ما قبل الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م ليتأكد من أن التوسيع الكمي للحكومة ليس الطريق لتفادي الأزمات. ولكن بعض الناس لا يرغب في التعلم من دروس الماضي، ولا يرى بأساً في أن يشرب من نفس الكأس مرة ثانية.

إن المخرج السليم المعافى واضح، وهو التمسك المبدئي بالتعهدات التي التزم بها بيان الحكومة الأول. فإذا استعصى ذلك فلن يكون الحل في تركيبة جديدة هي بنفس طبيعتها، ومن الوهلة الأولى، عدوة لتلك التعهدات، بل هو في حل الجمعية التاسيسية والرجوع إلى الشعب، إلى الناخبين. وفي هذه اللحظات سيسجل التاريخ أن رئيس حكومة اختار أن يضحي بمبادئ وبرامج انفق وقتاً جهداً في التبشير بها، من اجل اعتبارات وقتية زائلة.

٢٩مارس ١٩٨٨م

الجوهر والعرض

لا تظن إن هناك من يجادل أو يغالط في إن الحرب الدائـــرة فـي جنوب البلاد هي عقدة كل مشكلاتنا وقضايانـــا الوطنيـــة الكـبرى، وأن إنهاءها وحل المشاكل التي أثارتها حلاً سلمياً وديمقراطياً يحتلان أقصـى مواقع الأولوية أهمية بالنسبة لكل وطني حـــادب علـــى وحـــدة البـــلاد وديمقراطيتها.

إن هذه القضية هي أهم عنصر منفرد من عنـــاصر نشـــوء أزمـــة الحكم عامة، والأزمة الوزارية الراهنة خاصة. فهي تمـــارس ضغوطـــها اليومية الثقيلة في مجالات الدفاع عن السيادة والمحافظة علـــى الوحـــدة الوطنية واستقرار الأمن ومعالجة الضائقة الاقتصادية والماليـــة ــ هـــذا فضلاً عن نزيف الدم وإهدار الأرواح العزيزة الغالية.

ولذلك فان أي محاولة لفهم الأزمة الراهنة ومن ثم لعلاجها لابـــد أن تنطلق من نقطة الحرب والسعي الجاد لإنهائها. إن محـــور أي برنـــامج للخروج من المأزق الراهن ليس الاتفاق على تقسيم المناصب الرئيســـية في مواقع الدولة والحكومة، وإنما أجندة عملية لوقف القتال والتقدم نحـــو المؤتمر القومي الدستوري وإرساء منهج ديمقراطي لإقرار نوع وشـــكل الحكم في السودان .

ولن ينفعنا في مواجهة هذه القضيـــة ومعالجتـــها توســـيع التمثيـــل الحزبي داخل الحكومة والادعاء من ثم بقوميتها وشمولها، ما لم نتحـــرر من عقدة الحل العسكري وتغليبه على خيار الحوار والتفاوض والسلام.

لابد من القول صراحة إن التوصل إلى وجهة قومية حقيقية يتطلـــب أكثر مما نرى الآن من تكالب على تشكيل حكومة تشترك فيـــها الجبهـــة

الإسلامية مع الحزبين المؤتلفين حالياً. فالمطلوب أن ننظر إلى أبعد من مواقع القدمين، أبعد من حسابات التصويت داخل الجمعية التاسيسية، أبعد من التخلص من متاعب معارضة انتهازية نفعية تستغل الدين وجماهيرها لأغراض دنيوية. وإذا ما استطعنا التوصل إلى خطة عمل جادة لحل قضية الحرب الأهلية، فان ذلك فعلاً هو الطريق المؤدي إلى حكم قومي حقاً وصدقاً. وحينذاك فان إشراك الجبهة الإسلامية أو عدم إشراكها يصبحان من القضايا الثانوية.

وانطلاقاً من كل هذا فإننا نرى إن الوضوح حول قضية الحرب يجب أن يكون كاملاً. وهذا للأسف من الأمور التي يفتقدها المتتبع لمجرى الأزمة الوزارية والجهود والمساعي المبذولة لحلها.

والوضوح المطلوب يتعلق على سبيل المثال بالموقف من قوانين سبتمبر. فلا يكفي أن يقال أن هناك بدائل وأن صياغة هذه البدائل قد أحيلت إلى جهة أو أخرى. هل ستلغى قوانين الطاغية التي سميت زوراً بالشريعة أم ستبقى ؟ وهذا السؤال الجوهري والحيوي والمصيري لا يصح أن يظل معلقاً في الهواء، ولا يصح أن يظل محور مناظرة في الوقت الذي تضيع فيه أرواح لاحصر لها.

والمسألة هي، هل نعمل على أن تنتهي الحرب بالحوار، أم تريد أن نفرض وضعاً معيناً بالسلاح والقتال ؟

إن موقفنا نحن الشيوعيين معروف. ولكن إذا قيض للبلاد أن تحكمها وزارة تساند الخيار العسكري، مهما تدثرت بالأقوال عن السلام، ومهما اتخذت من أزياء "القومية"، فان جوهر الحكم سيبقى ، وستتكرر الأزمات الوزارية .

الخميس ٣١مارس ١٩٨٨م

يناورون بالشعارات الدينية " ٢ "

جاء في الوثيقة المسماة "الاتفاق بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية حول أهداف وسياسات حكومة الوفاق الوطني"، في الصفحة الثالثة تحت باب " مشكلة الجنوب "، مايلي:

"ب ــ كفالة حق المواطنة لجميع السودانيين على اختلاف دياناتهم ولغاتهم وأعراقهم ."

"ج" ــ تأكيد حق كل المواطنين في التنافس لتولي الوظائف العامة على اختلاف مستوياتها ".

ومحتويات الفقرتين من أهم ما ينبغي أن يتضمنه دستور ديمقراطي لبلادنا. فالمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وإزالة التمييز من أي نوع بينهم، هو شرط أساسي للديمقراطية مثلما هو شرط ضروري للوحدة الوطنية.

ولكن لماذا تأتي هذه المبادئ الديمقراطية في سياق معالجة مشكلة الجنوب وحدها ؟ ليس هناك من تفسير في تقديرنا سوى إن الأحزاب الثلاثة لا تعمل حساباً إلا للجنوبيين، وتريد تطمينهم ضد المخاوف التي تخامرهم إزاء المستقبل .

ولكن تعدد الأديان واللغات ليس قاصراً على الجنوب. فهناك كتلة كبيرة من المسيحيين الأقباط رغم إنها لا تتحدث غير العربية. وهناك مجموعات كبيرة من السودانيين دينها الإسلام ولكنها تتحدث لغات غير العربية. وهناك مجموعات أخرى من أعراق غير عربية ولا تتحدث العربية ولا تدين بالإسلام.

ومن ثم فان المطلوب هو تعميم مبدأ المساواة وعدم التمييز ليشمل

كل السودانيين في الجنوب أو في أي رقعة أخرى من السودان. وهذا هو الضمان ألا يتحول رفع هذا المبدأ إلى مناورة، وألا يضرب به عرض الحائط حين تحقق المناورة أغراضها.

الأمر الثاني، والمرتبط بالأول، هو أن الأحزاب الثلاثة الموقعة على الاتفاق أعلنت فيه التزامها ببرنامج إسلامي للحكم، تشريعاً واقتصاداً وإعلاماً. وهذا يعني أنها تريد أن تقيم دولة دينية إسلامية في السودان.

ونحن هنا لابد أن نتساءل: كيف تتوافق إقامة مثل هذه الدولة مع كفالة حق المواطنة لجميع السودانيين على "اختلاف دياناتهم" ؟ وكيف تتوافق مع " تأكيد حق كل المواطنين في التنافس لتولي الوظائف العامة على اختلاف مستوياتها " ؟

ونحن نعلم وغيرنا كثيرون يعلمون، إن حظ غير المسلمين في دولة دينية إسلامية من حقوق المواطنة، بما فيها تولي الوظائف العامة، سيكون ــ في أقل القليل ــ أدنى من حظ المسلمين ، وسيفرض ذلك فرضاً ، وليس بمبدأ الأقلية والأغلبية ، وانما بالقانون . ولن ينحصر ذلك في ما يتعلق بقوانين العقوبات والإثبات، وانما سيمتد إلى تولي القضاء وبعض الوظائف والمناصب الدستورية العليا.

في الدولة الدينية الإسلامية التي تتحدث عنها الأحزاب الثلاثة لن تكون هناك كفالة لحقوق المواطنة، ولن تكون مساواة بين المواطنين، وسيصبح كثير من السودانيين مواطنين من الدرجة الثانية.

فهل يمكن أن يكون هذا أساسا للوحدة الوطنية ؟ هل يمكن أن يكون طريقاً إلى إنهاء الحرب وتحقيق السلام ؟!

١٨ابريل ١٩٨٨م

أنقذوا حياة الآلاف في الجنوب

انعقد إجماع الأحزاب الجنوبية، داخل الحكومة وخارجها، وأكدت الأخبار الصحفية، على إن نقص الأغذية والمجاعة والأمراض المترتبة عليها، قد أودت بحياة الآلاف من مواطني الجنوب. وأن أكثر من مليون مواطن يواجهون نفس المخاطر في كل المدن والقرى هناك. وأن نقص المواد الغذائية في الجنوب، والذي تفاقمه الحرب الأهلية بقطع خطوط المواصلات بكافة أشكالها ـ البرية والنهرية ـ للجنوب من الشمال ومن الدول الإفريقية المجاورة، ينذر بكارثة اكثر مأساوية من تلك التي شهدتها بلادنا عام ١٩٨٤.

لقد سبق أن نبهنا إلى مخاطر المجاعة هناك منذ عدة شهور. واليوم نادت المعارضة الإفريقية بإعلان الجنوب منطقة كوارث لإنقاذ حياة المواطنين. وكذلك اعترف مجلس الجنوب بخطورة الوضع هناك. ولكن حكومة الوفاق لا يثير اهتمامها كل ذلك. فهي مشغولة بأمور أخرى، مشغولة بالبيانات المتضاربة والمتعارضة حول الخطوات الوحدوية وإعداد القوانين الجنائية الأشد عسفاً من قوانين سبتمبر الغبراء.

ومع ذلك فإننا ندعو الحكومة للكف عن التشكك في نوايا الآخرين واتهامهم بالتهويل والمبالغة كلما أثاروا قضية حيوية بدلاً من الالتفات الجاد لحلها. ويشكل إنقاذ حياة للآلاف من مواطنينا في الجنوب معياراً لمصداقية التزام الحكومة بوحدة الوطن والمساواة بين أبنائه في الحقوق والواجبات. ولأن جديتها في مواجهة المجاعة في الجنوب هي المدخل الأكثر تعبيراً من الكلام المعسول حول التطلعات التاريخية المشروعة لأبناء الجنوب والتي اعترف بها رئيس الوزراء نفسه أكثر من مرة.

والمجاعة التي أودت بحياة الألاف في الجنوب تضع الحكومة أمام تحدٍ وطني وأخلاقي، خاصة بعد التجاوب الدولي لإغاثة المتضررين من الأمطار والسيول والفيضانات في الشمال. فعليها ان تتحرك حركة تتلاءم ومستوى الكارثة الجديدة التي تحدق بنا. وأن تعلن الجنوب منطقة كوارث استجابة لحقيقة الوضع هناك والتي عبر عنها القادة الجنوبيين بلا استثناء.

تقع على الحكومة مهمة تعبئة ما لديها من موارد لدرء هذه الكارثة بالبدء في إصلاح خطوط وسائل النقل للجنوب والتي بدونها لا يمكن الحديث عن الإغاثة.

ونعتقد أن الظرف الراهن مناسب بعد التصريحات المتعددة من رئيس الوزراء والحزب الاتحادي والأحزاب الأفريقية حول النتائج الإيجابية والمثمرة لمبادراتهم مع الحركة الشعبية.

هذا بجانب بذل جهود أمنية موازية لجهود الإغاثة حتى لا تتكرر الصراعات القبلية الدامية بسبب حالات النزوح الجماعي من الجنوب شمالاً إلى دارفور وكردفان.

ولابد من تأكيد إن إنقاذ حياة الآلاف من المجاعة يقتضي وبالدرجة الأولى الإسراع في اتخاذ الخطوات العملية لوقف الحرب وعقد المؤتمر الدستوري وإحلال السلام .

الجمعة ٩ سبتمبر ١٩٨٨م

توسيع المعركة ضد قانون الترابي

تخوض القوى الوطنية وجماهير الانتفاضة معركة مواجهة تدور حول الصيغة الجديدة لقوانين سبتمبر، المسماة بالقانون الجنائي. وليست هذه المعركة هي الأولى التي تخوضها الجماهير دفاعاً عن الوطن ووحدته ومساواة أبنائه وديمقراطية حياته، فقد خاضت من قبل المعارك، ولها تجربة في مقاومة قوانين سبتمبر الأولى التي لم تندمل جراحها بعد، وعلى ذلك الزاد وتلك التقاليد تواجه اليوم هذه القضية الجديدة.

المعركة الجديدة التي تواجه شعبنا تتسع باطراد، وتدخلها كل يوم أطراف جديدة توسع من دائرتها، فتدخلها أحزاب ونقابات ومنظمات جماهيرية وشخصيات سياسية ودينية.

يتسع نطاق المعركة بمقدار ما تدرك مختلف الأقسام والدوائر الأهمية والضرورة التي يرتديها اتخاذ موقف الرفض لهذا القانون وبمقدار ما تستبين خطورته الجدية على مستقبل بلادنا وتطورها. ونحن على ثقة أن الأنباء ستحمل غداً المزيد وستنخرط قوى ليست الجبهة الإسلامية بأحرص منها على الإسلام وعلى المسلمين ولا اقل منها حمية في الدفاع عن " بيضة الدين ".

في هذه الوجهة فإننا نرحب بكل جهد وبكل مقترح يسعى إلى أن تسير حركة المقاومة في الاتجاه الصائب، بحيث لا تستند إلى شئ سوى الحقيقة في أن جوهر قانون الترابي الحالي يفرق بين المواطنين على أساس الدين، وينتهك الدستور في أهم نصوصه المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية والمساواة، ويقفل أبواب التسامح السياسي والديني

التي كنا نريد أن نلجها إلى المؤتمر الدستوري وأن ننهي حرب الجنوب المهلكة ونصون ونرسخ تجربتنا الديمقراطية، لتنفتح أمام الوطن طرق التقدم الاجتماعي والسياسي.

إننا ندعو لأن يكون هدف توسيع الحركة هو همنا الأول، وان نتخذ من مختلف أشكال العمل الدعائي والشرح الصبور وسيلة لذلك مع الجماهير عامة ووسط جماهير حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي خاصة، ومع نوابهم وقياداتهم في مختلف مستوياتها. ففي داخل هذه الأحزاب قوى وطنية ناضلت ضد حكم الفرد وساهمت بقسط وافر في الانتفاضة الشعبية، وتهمها قضية وحدة الوطن وحقوق مواطنيه.

ولا شئ سوى النضال النشط والمثابر ، داخل وخارج الجمعية التاسيسية ، يمكن أن يشكل ضمانة للانتصار .

الخميس ٢٢سبتمبر ١٩٨٨م

لنهيئ أولاً مناخ المحادثات

نشرت (الأيام) أمس أن الحكومة اقترحت ٢٥أكتوبر موعداً للقاء المرتقب بين السيد الصادق المهدي والعقيد جون قرنق في العاصمة اليوغندية كمبالا، في إطار مساعي السلام التي يقوم بها الرئيس موسفيني. وأضافت الجريدة أن الحكومة شكلت لجنة لإعداد أوراق عمل لهذه المباحثات، وأنه قد أعدت أجندة "تضمن بحث مقررات كوكادام وتوزيع المناصب الدستورية والوظائف القيادية الأخرى، إضافة إلى موضوعي التشريع وتوزيع الثروات بين أنحاء القطر".

ولا شك أن قبول مبدأ التفاوض وتحديد موعد وأجندة لها شئ إيجابي يبتهج له كل غيور على مصلحة الوطن والشعب.

غير أننا ندرك جميعا أن عملية الوصول للسلام ليست سهلة، بل تحتاج إلى قدر كبير من الصبر والحكمة، كما تحتاج إلى تهيئة المناخ الصحي الضروري لانجاحها. ولذلك يكون من غير المفيد تبسيط الأمر، بل قد يكون ذلك مضراً لأنه ينشر توقعات غير مؤسسة بنجاح قريب.

وإذا قدر لهذه اللقاءات أن تبدأ، فإننا نرى أن الأولوية يجب أن تكون لوضع الترتيبات اللازمة للخروج من حالة الاقتتال إلى حالة التفاوض السلمي.

وفي هذا الصدد نعيد إلى الأذهان المقترحات التي وردت في مبادرة الحزب الشيوعي التي قدمها في ١٣ يونيو ١٩٨٧م، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

/1الوقف الفوري للقتال ووضع الضمانات لتنفيذه واستمراره.

2/يدعم وقف القتال بتدابير من بينها رفع حالـــة الطـــوارئ وفتــح طرق المواصلات وتأمينها لتوصيـــل المـــؤن والأدويـــة والاحتياجـــات الأخرى إلى المواطنين في مختلف أنحاء الجنوب.

3/لدفع التحرك في اتجاه وقف القتال يتم إلغاء قوانين سبتمبر مـــع عدم البت في أي قضايا مما يقع تحت صلاحيات المؤتمر الدستوري.

إننا نعتقد أن مثل هذه التدابير هي وحدها التي تهيئ المناخ الصـــالح للمحادثات وهي التي تبني الثقة بين مختلف الأطراف كشرط ضـــروري للتقدم نحو الحل السلمي الديمقراطي للنزاع.

الخميس ٦ أكتوبر ١٩٨٨م

نؤيد مبادرة الاتحادي
وحقن دماء شعبنا

يتوجه وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى أديس أبابا بعد غد السبت برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني للتوقيع على اتفاق يتضمن وقفاً لإطلاق النار وإلغاء حالة الطوارئ واتخاذ العديد من الخطوات التي من شأنها التمهيد لعقد المؤتمر الدستوري. ولا شك أنه في حالة إتمام ذلك تصبح بلادنا على مبعدة قصيرة من وقف نزيف الدم في الجنوب .

لا يخفى على أحد ما أحاط بمبادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ إعلانها ، والحملة المنظمة التي قادتها صحف الجبهة ضدها في محاولة مستميتة لإفشالها وهزيمتها . واستعملت الجبهة في ذلك شتى أساليب الدعاية ، تارة بالتقليل من شأنها والتشكيك في جدواها ، وتارة باتهام القائمين بأمرها في وطنيتهم ووصفهم بالخيانة العظمى .

وكلما اقترب موعد اللقاء المرتقب تصعد الجبهة عملها العدائي بوتائر أعلى لخلق مناخ مسموم يخنق المبادرة ، مستعملة في ذلك شتى وسائل الفبركة والاختلاق التي عرفت بها . فتتحدث عن طائرات أسقطت وينفي وزير الدفاع ذلك محذراً من مغبة اختلاق مثل هذه الأخبار . وتتحدث مرة أخرى عن خبراء من الموساد ومقتل ضباط اسرائيليين يحاربون في صفوف الحركة، لتسند اجترار اسطوانة الخيانة العظمى وما اختلقته من صلة للحركة الشعبية بالكيان الصهيوني .

وتستهدف الجبهة الإسلامية من كل ذلك في المقام الأول ضرب أية محاولة لإيقاف الحرب وإحلال السلام. وللجبهة موقفها المعلن من قضية الحرب، وهي المتحدث الرسمي باسم دعاة الحل العسكري. ويمثل إحلال السلام ضربة قاصمة لصميم خططها وبرامجها العاجلة والمؤجلة في بلادنا .

وتجد مبادرة الاتحادي، رغم كل هذه المحاولات، الدعم والتأييد من كافة الوطنيين الذين يرغبون في وقف نزيف الدم وإنهاء هذه الحرب المدمرة التي أتت على الأخضر واليابس وحصدت أرواح مواطنين لا حصر لهم ودمرت مواردنا وإمكاناتنا .

ونحن الشيوعيين نؤكد تأييدنا لهذه المبادرة ولكل ما من شأنه أن يحقن دماء شعبنا ويصون حياة أبنائه ويفتح آفاق التقدم أمامه .

١٠/١١/ ١٩٨٨

التآمر ضد مبادرة السلام

إن العدوان الآثم الذي تعرض لـه منزل السيد محمد عثمان الميرغني يجد الاستهجان والإدانة من كل سوداني حادب علـى وطنه وعلى استتباب الديمقراطية في أرجائه. فاليد التي امتدت في الظلام حركها عقل مجرم يريد ان يشعل نيرلان الفتنة في بلادنا وأن يجعل الإرهاب أداة في الساحة السياسية لتحقيق مآربه .

وقد سبق لنا ان نبهنا الحكومة الى مؤشرات لوجود مخططات إرهابية وطالبنا باتخاذ مواقف حازمة وصارمة من الذين يستجلبون السلاح ويرسلون مؤيديهم إلى معسكرات التدريب عليه في الداخل والخارج والذين ينشئون المليشيات. ولكن الحكومة لم تتخذ خطوة واضحة في هذا الاتجاه ، رغم أنها، بما تملك من أجهزة، لابد أن تكون لديها رؤوس خيوط على الأقل تقود إلى أوكار الإرهاب والتآمر .

وربما تكون محاولة الاعتداء على السيد محمد عثمان الميرغني رد فعل لأي واحدة من الخطوات الجريئة والجيدة التي خطاها خلال الأسابيع القليلة الماضية ، مثل الموقف من قانون الترابي أو الطواف على الإقليم الشمالي أو الاعتراض على الصيغة التي أعلن بها مشروع الوحدة مع ليبيا .

ولكننا نعتقد أن توقيت الاعتداء قبيل مغادرة وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى أديس أبابا ، يؤكد أن القصد هو إعلان بالاعتراض على إبرام اتفاق مع الحركة الشعبية يقود الى إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب.

وليس يعنينا هنا أن نوجه اتهاماً إلى جهة بعينها ، غير أنه لا

يخفى على أحد أن هناك جهات متعددة داخلية وخارجية يضر بمصالحها أن يتحقق السلام في وطننا ، فيتوقف نزيف الدماء وضياع الأرواح وإهدار الموارد ، لنضع أقدامنا على أول الطريق إلى استعادة وحدة وطننا وتأمين سيادته واستقلاله. إن مغزى مبادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي هو أنها جاءت في وقت كشفت فيه قوى الخيار المسلح النقاب عن وجهها فأخذت تدعو علناً لتصعيد القتال ولإمكانية النصر العسكري في الحرب ولنبذ جهود السلام . جاءت المبادرة لتجدد وتواصل الجهود التي لم تنقطع من أجل الانتصار للحل السلمي والديمقراطي للمشاكل التي قادت إلى الحرب .

إن الرصاصات التي انطلقت صوب منزل السيد الميرغني هي إنذار بأن السلام سيواجه صنوفاً من التآمر والمقاومة قبل أن يستتب وينتصر . والمطلوب من قوى الديمقراطية والخيار السلمي والوحدة الوطنية والاستقلال ان توحد قواها لكيما ترد على التآمر والإرهاب وتهزمهما .

١٣ / ١١ / ١٩٨٨م

المتاجرة بمصاعب السلام

ظللنا نؤكد على الدوام أننا لن نصل الى السلام عبر طريق سهلة وممهدة .

والذين يعرفون طبيعة الحرب المجنونة الدائرة الآن والأسباب التي قادت إليها والمرارات والمآسي التي صحبتها ، يعرفون أيضاً أننا لابد أن نشق طريقنا إلى السلام عبر مصاعب ومعوقات جمة ، ولابد أن نزيل جبالاً من سوء الظن وسوء التقدير وسوء القصد تعترض وصولنا إلى ما يريده كل سوداني حادب على سيادة وطنه ووحدة شعبه.

وقد وقفنا عند كل الأحداث التي عطلت مسيرة السلام ، وخلصنا منها إلى أن هناك قوى من الجانبين لها مصلحة في استمرار الحرب والاقتتال ، وإلى أن هناك دوائر خارجية يضر بمصالحها إنهاء الحرب واستقرار السلام في بلادنا .

وعندما استطاع الحزب الاتحادي الديمقراطي ان ينفذ من دخان وغبار التصعيد وأن يعقد مع الحركة الشعبية اتفاق أديس أبابا الأخير ، شاركنا في التأييد الشعبي الحاسم والطاغي لهذا الإنجاز الكبير . ولكننا في ذات الوقت حذرنا من تآمر أعداء الوطن والسلام ودعونا إلى اليقظة ووحدة الصف لإحباط ذلك التآمر .

وما هي إلا سويعات حتى جاءت الأخبار بإطلاق صاروخ على طائرة يستغلها السيدان وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة . وما أسرع ما اقتنصتها الجبهة الإسلامية كفرصة ظنتها مواتية لاغتيال اتفاق أديس أبابا .

وفي الواقع لم تكن الجبهة في حاجة إلى هجوم فعلـــي علـــى تلـــك الطائرة . فقبيل مغادرة السيد محمد عثمـــان المـــيرغني إلـــى إثيوبيـــا ، وبالتحديد في أيام ٦ و٧ و٨ نوفمبر ، حملت الصحف المتعاطفـــة معـــها على صدر صفحاتها الأولى عناوين مثيرة لأخبار مختلقة، نفت بعضـــها القيادة العامة، هدفها تصوير السعي إلى السلام وكأنه خيانـــة للوطـــن . فكيف بصاروخ حقيقي ؟

وصحيح أنه لم يعقد حتى اللحظة اتفاق على وقف إطلاق النـــار ، وأن إسقاط الطائرات ما زال بالتالي وارداً . ولكن لماذا الآن بالذات ؟ !

لقد أتيح لنا في أعقاب تصعيد القتال في شرق الاستوائية ، أن نقـــول إن كسب أراض جديدة لن يحقق أية إضافة نوعيـــة للحركـــة الشـــعبية . ونضيف أن توجيه ضربات جديدة لن يفعـــل ذلـــك أيضـــاً . فالمكســـب الحقيقي المطلوب هو السلام وما بعد السلام .

أما الذين يريدون أن يتاجروا بمصـــاعب النضـــال ضـــد الحـــرب للانتكاس بمساعي السلام فلن يبوءوا إلا بالخسران.

٢١ / ١١ / ١٩٨٨م

الخطوة التالية

انقضى أكثر من أسبوع على التوقيع على مبادرة أديس أبابا. ومن الواضح أن الوقت يمر بسرعة ، الأمر الذي يتطلب أشد العزم لحسم اختيارنا للخطوة التالية .

وقد اقترح السيد الصادق المهدي في ندوة بالفاشر أمس الاول تكوين لجنة وطنية شعبية لدراسة المبادرة . وفي تقديرنا أن مثل هذه اللجنة ليست الاحتياج القائم الآن . فجميع القوى السياسية ، باستثناء الجبهة الإسلامية، أيدتَ المبادرة، بما في ذلك حزب الأمة الذي أجازها بالإجماع مكتبه السياسي وفق تصريح صحفي للأمين العام للحزب.

والواقع ان التأييد الشعبي الذي وجدته المبادرة من العمق والاتساع بحيث يشكل أساسا صلداً لدعمها وحمايتها حتى يتم تنفيذها. فالشعب بمختلف أوساطه أكد رفضه للخيار المسلح وعبر بصورة قاطعة عن رغبته في وقف نزيف الدم وإهدار موارد البلاد وتهديد سيادتها. وأي قوة سياسية ترفض مبادرة السلام وتقاومها تعرض نفسها لعزلة قاتلة، الأمر الذي لابد أن يدركه قادة الجبهة الإسلامية .

فلا التباكي على الإسلام، ولا ادعاء الحدب الزائف على القوات المسلحة، ولا افتعال ضجة حول الحادث الذي وقع لطائرة وزير الدفاع، بقادر على تحويل الجماهير عن دعم المبادرة .

ولذلك نعتقد أن اقتراح السيد الصادق يمثل خطوة إلى الوراء وتقهقراً عما تحقق من تقدم في اتجاه السلام. ولا يعني هذا أن اتفاق الحزب الاتحادي مع الحركة الشعبية لا يحتاج إلى مزيد من الدراسة أو أنه لا يحتاج إلى المزيد من التشاور بين أطراف الحركة السياسية

ومختلف القوى الوطنية . فذلك أمر مطلوب ولابد منـــه ، ولكـــن يمكـــن تحقيقه في إطار التقدم في عملية السلام .

إن الخطوة المطلوبة الآن هي ان يجيز مجلس الـــوزراء المبـــادرة وأن يشرع في التدابير والإجراءات اللازمة لإجـــراء مفاوضـــات بيـــن الحكومة والحركة الشعبية للاتفاق على وقف إطلاق النار ورفـــع حالـــة الطوارئ وتشكيل اللجنة التحضيرية القومية للإعداد للمؤتمر الدستوري.

وهذه كلها تدابير لا يمكن اتخاذها إلا عبر التفاوض بين الحكومـــة والحركة. كما أن الجوانب الفنية فيها لايمكن إبرامها إلا بمشاركة القـــوات المسلحة كجزء من الجانب الحكومي. بغير ذلك تبقى المبـــادرة انجـــازاً حزبياً وشعبياً موقوف التنفيذ ، ويمضي الزمن لتفلت الفرصة من جديد .

وهذا مايريده أعداء الوطن .

ولهذا يصبح من الضروري أن تتحد قوى السلام في جبهـــة متينـــة لدعم مبادرة أديس والدفاع عنها والمضي بها لتحقيقها على أرض الواقـــع وتحويلها إلى مكسب تاريخي راسخ .

٢٥ / ١١ / ١٩٨٨م

من أجل حركة واسعة تفرض خيار السلام

ها نحن أمام عثرة جديدة في مسيرة السلام المليئة بطبيعتها بالعقبات والصعاب والحفر . لكن في يدنا وحدنا أن تصبح العثرة نكسة كاملة ، أو أن نستأنف المسيرة وقد أصلحت العثرة مشيتنا .

لقد كانت مبادرة السلام الأخيرة خطوة نوعية إلى الأمام ، منحتها الأغلبية الساحقة من شعبنا تأييدها ، كما أيدتها كل القوى السياسية باستثناء الجبهة الاسلامية. وهكذا انفتحت إمكانية فعلية لإنهاء الحرب وللتقدم نحو المؤتمر الدستوري والحل السلمي لأعقد مشاكل البلاد .

ولكن لأن ذلك كله لم يكن كافياً لتحويل المبادرة إلى إنجاز محقق على أرض الواقع ، فقد اقترحنا في كلمتنا في نفس هذا المكان يوم ٢٥ نوفمبر الماضي ـ اي بعد تسعة ايام من التوقيع عليها ـ "أن يجيز مجلس الوزراء المبادرة وأن يشرع في التدابير اللازمة لإجراء مفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية للاتفاق على وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ وتشكيل اللجنة التحضيرية القومية للإعداد للمؤتمر الدستوري" .

وكان هذا الاقتراح تعبيراً عن فهم عملي وموضوعي لحقيقة أن هذه التدابير المطلوبة للمضي نحو السلام لا يمكن ان تتم إلا بواسطة التفاوض بين الحكومة والحركة والتوصل الى اتفاقات عملية يلتزم بها الطرفان ويملكان القدرة على تنفيذها .

وكنا ومازلنا نعتقد أن ذلك النهج هو الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحويل المبادرة من إنجاز حزبي سياسي الى إنجاز فعلي يتحقق على أرض الواقع .

ولكن رئيس الوزراء اختار أن يسير في درب آخر، يحافظ به على بقاء الجبهة الإسلامية في الحكم واستمرار تحالفه معها، وذلك وفق صيغة يعلن بها تأييد الحكومة للمبادرة بتفويض حزبي دون ان يجتمع مجلس الوزراء بالفعل لاتخاذ قرار بذلك .

وهكذا وقع سيادته أسيراً لموازنات وحسابات سياسية وحزبية جعلته يتخذ موقف اللامعارضة واللا تأييد، أملاً ان يصبح بين الكاسبين في حالتي الفشل والنجاح على السواء. ولكنه نسي أن هناك في الطرف المقابل من يريد ايضاً ان يلعب بحساباته وتوازناته الخاصة !

ان الخاسر الاكبر إذا سادت هذه الحسابات والموازنات هو الوطن. ولذلك فإننا نرفع صوتنا مرة أخرى بالدعوة الى اتحاد شعبنا كله، في الشمال والجنوب معاً، في حركة واسعة ومنظمة ، لفرض إرادته بوقف القتال فوراً والشروع في الإعداد للمؤتمر الدستوري، انتصاراً لخيار السلام والوحدة الوطنية والسيادة .

١٣ / ١٢ /١٩٨٨م

حجة الإجماع تعادل إسقاط المبادرة

طلب السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء من الجمعية التأسيسية أمس تأجيل ما جاء في بيانه وقال "انني أتقدم بهذا الاقتراح راجياً الموافقة عليه، وهو أنه من رأي الجمعية التأسيسية تأييد المعاني التي جاءت في البيان، لا سيما مساعي السلام، والموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في ٣١ / ديسمبر ٨٨ وتكليف رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك " .

لقد جاء اقتراح السيد الصادق قاصراً عن مواقف الجماهير الشعبية في كافة أرجاء البلاد، كما عبرت عنها كل الأحزاب والقوى باستثناء الجبهة الاسلامية. فهو لا يطلب قراراً من الجمعية بتأييد مبادرة السلام، كما أنه لا يضع أمامها قراراً رسمياً صادراً عن مجلس الوزراء للموافقة عليه ، وإنما يكتفي بحديث مبهم عن تأييد "المعاني" التي جاءت في البيان ولا سيما "مساعي السلام".

إن المطلوب، كما قلنا من قبل وكما قالت أوسع أوساط الحركة السياسية، هو استصدار قرار من مجلس الوزراء. وإذا كانت للجبهة آراء معارضة فلها أن تحتفظ بها، ولن يحول ذلك دون صدور القرار بالأغلبية، كما لن يحول دون مشاركة الجبهة في المؤتمر الدستوري أو في التحضير له .

وليس صحيحاً ما يقوله السيد الصادق من أن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى عزل الجبهة. بل إنها هي التي تعزل نفسها بموقفها من المبادرة قبل التوقيع عليها وبعده. والواقع أنه لا توجد قوى تدعو لعزل الجبهة من مساعي السلام وفق المبادرة. وبالنسبة لنا نحن الشيوعيين فقد

أعلنا بوضوح أنه لايمكن تجاهل الجبهة أو تخطيها في عملية السلام .

إن رئيس الوزراء يكرر حجة الإجماع على الحد الأدنى. وذلك مبرره لعدم طرح المبادرة على مجلس الوزراء حتى لا تجد الجبهة نفسها مضطرة الى المعارضة القصوى. ولكن هذا يعني في حقيقة الأمر نزول كل القوى السياسية على رأي الجبهة .

إن الإجماع على الحد الأدنى يعادل إسقاط المبادرة والتفاوض مع الحركة الشعبية من نقطة متخلفة الأمر الذي يمثل تراجعاً وتقهقرا عن الإنجاز الذي تحقق .

وهو شئ مضر بعملية السلام .

١٥ / ١٢ / ١٩٨٨م

دروس من تأجيل مسيرة السلام

من الضروري ان يتوفر وضوح كامل لدى القــوى التــي تشــكل التجمع الوطني، الحزبي والنقابي، حول تأجيل مسيرة الســلام السـلمية أمس .

وغني عن كل قول أن هذه القوى لم تقبل التأجيل خوفاً من صــدام مع دوائر أخرى أو من التهديدات التي اطلقتها أبواق الجبهة الاسلامية أو من اعلان حالة الطوارئ بكل ما يترتب عليها من احتمالات واســتخدام اجهزة القمع المعروفة . والدوائر التي يعنينا توجيه هذا الحديث الواضــح اليها تعرف ان قوى التجمــع الوطنــي ، وخاصــة احزابــها ونقاباتــها ومنظماتها الاساسية ، متمرسة في مواجهة العنف ولــها القــدرة علــى التصدي له وردعه .

ولقد اتخذ القرار بتنظيم المسيرة وسط اجواء عــبر فيــها ممثلــو الحزب الاتحادي الديمقراطي عن تأييدهم لها واصرارهم على المشــاركة النشطة فيها . ولكن قيادة الحزب تراجعت عن هذا الموقــف لحســابات وموازنات خاصة بها . ولذلك لم يعد من العملي المضــي فــي تنظيــم المسيرة وكأن شيئاً لم يتغير .

وهذه تجربة تعلمنا درساً مفيداً في التجمع . ذلك انا إكتســبنا مــن طول الاحتكاك والعمل المشترك معرفة بحدود قدرات أحزابنــا ونقاباتنــا ومنظماتنا ، فلا نقرر شيئاً الا ونحن نعــرف مــدى اســتعدادنا الفعلــي لتنفيذه. ولكننا نسينا مغزى هذه القاعدة ونحن نتعــامل مــن جديــد مــع الحزب الاتحادي الديمقراطي . ولسنا نقصد الى القول بعدم قــدرة ذلــك الحزب على المشاركة في المسيرات الجماهيرية ، فنحن نعــرف تمامــا

حجم تأييده الشعبي ، ولكنه يمارس قدرته في اطار حساباته الخاصة .
ولعل تجربة الامس قد اكدت ايضاً درساً قديماً وهو ضرورة التمسك بمبدأ الرجوع الى الهيئات عند اتخاذ قرارات في مثل حجم تنظيم مسيرة شعبية ، تتضمن في ما تتضمن ، الخروج في ساعات العمل والصمود امام حملات الاعلام الرسمي وتحدي حالة طوارئ وايضاً ضرورة التمسك بمبدأ تعبئة جماهير كل حزب ونقابة بالقدر الذي يضمن مساندتها للقرار المعني واستعدادها للمشاركة فيه بنشاط وايجابية .

ولقد كان امر اخراج مسيرة شعبية امراً مهما جداً . ولكن تأجيلها ليس نهاية العالم . كما انها ليست شكل العمل الجماهيري الوحيد لتعبئة قوى السلام والسيادة والوحدة الوطنية . ولا بد من التأكيد هنا على ان القوى التي تشكل التجمع هي التي كانت الاكثر ثباتاً ومثابرة ومبادرة وانحيازاً نحو المؤتمر الدستوري .

ان قوى التجمع قادرة على ان تمنع تحول تأجيل المسيرة الى شروخ وحدتها وفي عملها المشترك . ان المستقبل هو للقضية النبيلة التي نناضل من اجلها والتي ستنتصر بوحدتنا وتلاحمنا .

٢٢ / ١٢ / ١٩٨٨م

مبادرة السلام في مهب الريح

من الصعب التكهن اليوم بمختلف الاحتمالات التي ستترتب على ما حدث في الجمعية التأسيسية مساء الأربعاء.

وربما كان مناسباً أن نتساءل : هل كان حتماً أن تنتهي مبادرة الاتحادي الديمقراطي إلى ما انتهت إليه؟ نجيب بالنفي القاطع . وإذن فلماذا حدث ما حدث؟

بداية لابد من القول بأن الاتحاديين حققوا مكسباً سياسياً وحزبياً كبيراً بتوصلهم إلى مبادرة ١٦ نوفمبر. وقد استمتعوا بكسبهم ، وذلك أمر مشروع . ولكنهم أضاعوا كثيراً من الوقت مرتكبين خطأ كان يجدر بهم ألا يقعوا فيه، وهم الذين يدركون حجم القوى المتربصة بالمبادرة، حتى قبل التوقيع عليها، كما يدركون تمام الإدراك ان الوقت المتاح قبل عقد المؤتمر الدستوري لم يكن يتعدى بضعة أسابيع .

وقد دعونا منذ اليوم الأول للتعجيل بعرض المبادرة على مجلس الوزراء واستصدار موافقته عليها والشروع فوراً في الإعداد للمؤتمر، منبهين بصفة خاصة إلى أن التآمر قد بدأ لإجهاض المبادرة. ولكن قيادة الحزب الديمقراطي عجزت عن استثمار الفرصة المواتية والدعم الذي وجدته المبادرة من حزب الأمة والحزب القومي والأحزاب الجنوبية، ناهيك عن قوى التجمع الوطني ونقاباته، كما عجزت أن تستثمر العزلة التي أحاطت بالجبهة الإسلامية وحاصرتها.

وبهذا أتاحوا فرصة ثمينة للمناورات التي أدت في نهاية الأمر إلى قرار الأربعاء، رغم تراجعها عن المشاركة في مسيرة جماهير العاصمة لدعم المبادرة.

وعندما نتحدث عن المناورات فإننا نعني مانقول . فقد ظل رئيس الوزراء يتحدث عن ضرورة تجنب الاستقطاب، رافضاً أن تقف الجبهة الإسلامية في المعارضة السافرة للمبادرة. ولكن ماذا كانت النتيجة؟ لقد دخل الاستقطاب من الباب الآخر! وهكذا تحول إنجاز سياسي حققه الحزب الاتحادي الديمقراطي الى مشروع سياسي لحليفه في الوفاق!

وقد حكى رئيس الوزراء مجموعة من الروايات عن فشله في التوصل إلى مساومة مع الاتحاديين، ولكن يثير الدهشة وقوعه في سوء الفهم عندما قبل عرضاً بسحب كل الاقتراحات المقدمة أمام الجمعية باعتباره لايشمل اقتراحه هو بالذات. ومن الصعب جداً ان نتصور سياسياً مثله يقع في مثل هذا النوع من اللبس .

والذي يتتبع جيداً تصريحات وأقوال رئيس الوزراء يرى فيها بوضوح ملامح اتهام لدولة مجاورة بانها هي التي كانت وراء المبادرة، مع اتهامات أخرى بدور سلبي لها في الحياة السياسية السودانية. ولسنا في معرض الدفاع عن تلك الدولة. ولكن مثل هذه الاتهامات تتعارض مع مبدأ الوفاق الاقليمي الذي تحدث عنه السيد الصادق. وها هو يسد جبهة التوتر مع الجارة اثيوبيا ليفتح جبهة جديدة مع جارة أخرى!

إن هذه المناورات تضر بقضية السلام ووحدة الوطن. ولكن ماذا ننتظر غير ذلك من سياسة التحالف مع الجبهة الاسلامية ؟

٢٢ / ١٢ /١٩٨٨م

قضية السلام لم تعد تتحمل المناورات

طلب رئيس الوزراء من الجمعية التأسيسية ان توافق على ما أسماه سياسة "التكليف" الذي انتهى أجله في الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي. وكلمة تكليف في هذا السياق غير دقيقة، في أقل القليل، ذلك أن الجمعية التأسيسية، وبناء على اقتراح رئيس الوزراء نفسه كانت قد صوتت ل " تفويضه ". وهناك فارق دقيق وجوهري بين الكلمتين. ففي حين يعبر التفويض عن اطلاق اليد، يتضمن التكليف بالضرورة قدراً كبيراً من التقييد.

ولا نعتقد ان السيد الصادق يجهل هذا الفارق، او انه اختار استخدام كلمة " تكليف " اعتباطاً. والارجح انه أراد ان يمنح سياساته اللاحقة بريقاً ورنيناً يحولانها الى كسب سياسي .

ولكن قبل ان يحصل رئيس الوزراء على تفويض جديد كان لابد ان نسمع منه عما فعل بالتفويض القديم . ولا نطلب شططاً. فقد كان تاريخ القرار وانتهاء اجله مهلة ليست بالقليلة في ظروف الازمات السياسية. فأي انجاز حقق سيادته خلال تلك الايام العشرة الثمينة ؟ هل بدأ شيئاً ، أو اتخذ ولو خطوة واحدة على طريق عقد المؤتمر الدستوري في الموعد المضروب؟ واذا كانت الاجابة بالنفي فعلى اي اساس يبرر طلبه؟

اما الطلب نفسه فاننا ندعو الى رفضه.

أولاً لانه يدخل بدعة خطرة على النظام الديمقراطي يمكن ان تصبح سابقة تقود الى سلب الجمعية التأسيسية حقوقها، وذلك حين يطلب منها ان تصوت " على بياض ".

وثانياً لأن العمل على ايقاف القتال وعقد المؤتمر الدستوري هو من المهام والواجبات الدائمة للحكومة ورئيسها بمقتضى البيانات التي استمعت اليها الجمعية التأسيسية ثلاث مرات من قبل. وفيها ماشاء رئيس الوزراء من تكليفات وتفويضات!

وفي تقديرنا ان السيد الصادق المهدي يرغب جداً في انقاذ مصداقيته وسمعته السياسية اللتين تعرضتا لغير قليل من الأذى سودانياً وافريقياً وعربياً وعالمياً ، بسبب مبادرته من مبادرة السلام.

لكن قضية الحرب الاهلية في بلادنا لم تعد تتحمل المناورات السياسية . فكل يوم يمر والحرب دائرة يعني المزيد من الضحايا البشرية الغالية ومن خسائر مادية يستحيل حصرها. ولقد اصبحت هذه القضية بين ايدي الأغلبية من شعبنا زقواه الحية.

وربما يكسب رئيس الوزراء قليلاً بمناورته. ولكنه مكسب ضئيل، وعمره قصير. اما الكسب الأكبر والأبقى فهو العمل على لانقاذ الوطن والشعب من الخراب والدمار.

٢٤ / ١ / ١٩٨٩م

خطوة هامة على طريق السلام

فتحت أمس صفحة جديدة في كتاب السلام في بلادنا فقد بدأت عملية نقل مواد الإغاثة إلى الجنوب بموافقة الحكومة المركزية والحركة الشعبية.

وككل خطوة جديدة نتوقع أن تصحبها العثرات، المنظور منها وغير المنظور. وهنالك احتمالات لايمكن حصرها لمثل هذه العثرات مما يتعلق بالارتباك في المواعيد وفي توفير الشاحنات والقطارات واختيار عاملين أكفاء بالعدد الملائم واكتمال الإجراءات في نقطة البداية واكتمالها عند نقطة الاستقبال، وما إلى ذلك .

ونتوقع أن نسمع مع كل عثرة صيحات المتشككين والمثبطين من الذين لا يودون ان يروا أي تقدم على طريق السلام، بل يريدون قطع التقدم الذي أحرز بالفعل.

ونحن لن نقبل أي تقصير أو قصور مخل في عمليات نقل الإغاثة وسوف نراقب الوضع بكل يقظة. ولكننا ندرك إن الأشياء لا تبدأ كاملة، وخاصة في حالتنا هذه، وخاصة وإننا نبدأ في جو مشحون بالريبة والتوتر.

إن من الضروري في تقديرنا التأكيد على أننا قطعنا خطوة هامة في التقدم نحو السلام.

ونحن ندرك جيداً أنها خطوة محدودة، وربما تكون مؤقتة. ولكننا على ثقة بأننا إذا ما استطعنا إن نحافظ على المكسب الذي تحقق، وإذا ما عملنا على السير به حتى النهاية وإنجاحه، أي إذا استطعنا نقل كل مواد

الإغاثة المقررة ووزعناها على من يستحقونها، فإننا سنخلق مناخاً إيجابياً يقود إلى تحقيق مكاسب جديدة.

وهذا يتطلب توسيع الحركة المناضلة في سبيل وقف القتال، والتقدم نحو عقد المؤتمر الدستوري، فليست غايتنا هي تقديم الطعام للجوعى وحسب، وإنما إنهاء الحرب التي تخلق المجاعة.

إننا نشكر المانحين على ما قدموا، ونشكر الأمم المتحدة، ونأخذ في الاعتبار مختلف الضغوط الخارجية التي مورست علينا ودوافعها. ولكن أجزل الشكر لشعبنا في شمال البلاد وجنوبها، الذي لم يفتر نضاله ولم يتوقف في سبيل السلام.

الأحد ٢ أبريل ١٩٨٩م

تصريحات غير مسؤولة
تؤجج نار الفتنة

تسعى الجبهة الإسلامية حثيثاً لتهيئة جو الفتنة. فكل ممارساتها الأخيرة وتصريحات قادتها وما تنشره صحفها يفضي إلى هذه الغاية الآثمة. فبالأمس نشرت (الراية) تصريحاً لأمين الجبهة الإسلامية بالعاصمة قال فيه وبالحرف "إن غرفة عمليات التعبئة السياسية بالعاصمة قد قررت تصعيد المواجهة ضد عملاء العميل قرنق وضد المؤامرات". وقال أيضا "إن توجيهاً قد أنزل لكل أجهزة الأمانة بالعاصمة بأن تكون على أهبة الاستعداد لخوض معركة فاصلة مع أعداء الدين والوطن ".

إن اقل ما يوصف به هذا التصريح أنه نداء استفزازي وعدواني وتحريض سافر، ويعد تحرشاً بالآخرين. وهو في ذات الوقت يكشف عن عجز وعزلة الجبهة الإسلامية بعد أن فشلت تقديراتها وحساباتها في تحريك الشارع ضد السلام.

وهنا لابد لنا أن نقول للذين يعتقدون بأنه من الممكن وقف استفزازات الجبهة الإسلامية بالتنازل عن حقهم في التعبير عن رأيهم المؤيد لمسيرة السلام. إن تفكيراً كهذا يشجع الجبهة الإسلامية على التمادي في غيها وعلى المضي في التحرش بالآخرين وتصعيد الاستفزاز. لذلك فليس أمام القوى الموقعة على البرنامج المرحلي الا أن تعبئ نفسها في مواجهة النداء الصادر من الجبهة الإسلامية بالتعبير عن موقفها المساند للسلام ولسد الطريق أمام الفتنة الرعناء.

ونرى إن لا مناص أن نعيد ونؤكد على أن موقفنا الثابت والمبدئي هو الدفاع عن حق كل المواطنين في التعبير عن آرائهم. وهو أمر متاح للجميع. ولكن من غير المقبول أن يترك الحبل على الغارب للذين يعملون بدأب وإصرار على استفزاز الآخرين، في حين يمنع الآخرون من التعبير عن رأيهم بحجة عدم استفزاز الجبهة الإسلامية. فالمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، ونرفض التمييز مهما كانت الذرائع.

الثلاثاء ٢٥ابريل ١٩٨٩م

قبل أن يتوقف نبض شريان الحياة

ذكر السيد جيمس جرانت الممثل الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة في مؤتمره الصحفي أمس الأول أن نجاح عملية " شريان الحياة " يتوقف على تحريك القطارات والبواخر صوب الجنوب لنقل المواد الغذائية. وقال إن هاتين الوسيلتين تعتبران أساسيتين في نجاح العملية، حيث أن ظروف هطول الأمطار ستؤدي إلى توقف رحلات الطائرات الكبيرة لأنها لن تكون قادرة على الهبوط في المطارات هناك وسيقتصر النقل على الطائرات الصغيرة.

ما ذكره جرانت يثير القلق على مستقبل العملية كلها، حيث أن ذلك يعني أن العملية مهددة بالفشل بسبب الأمطار وعدم تحريك القطارات حتى الآن، رغم الظروف الجيدة والمساعدة والتي جاءت نتيجة وقف إطلاق النار من جانب الحركة الشعبية.

إن نجاح عملية "شريان الحياة" يعني إنقاذ حياة الآلاف من أبناء جنوب الوطن من الموت جوعاً، لذلك فإننا ندق ناقوس الخطر. لقد ذكر السيد رئيس الوزراء من قبل، إن ما نقل من مواد حتى الآن يعادل ٤٠% فقط من الكمية المقرر نقلها، وهذه نسبة تثير القلق والخوف على مصير الجياع في الجنوب.

لذلك فإننا نطالب الحكومة والحركة الشعبية أن توفرا معاً كل الضمانات من أجل وصول المواد الغذائية عن طريق القطارات والبواخر. وعلى الحكومة بصورة خاصة يقع عبء تسيير القطارات إلى هناك وفي أسرع وقت ممكن لأنه، وحسب ما ذكره السيد وزير الرعاية

الاجتماعية في نفس المؤتمر، لم يتحرك حتى الآن قطار واحد نحو الجنوب. والأسباب وراء عدم التحرك غير معروفة .

إن الظروف الحالية من وقف لاطلاق النار، وكذلك قرار الدول المناحة بتخصيص مبالغ إضافية لعملية "شريان الحياة"، إضافة إلى إن الخريف مازال في بدايته، تعطي فرصة كبيرة لتوصيل الغذاء إلى الجياع في الجنوب. لذلك لابد من تضافر كافة الجهود لاستثمارها.

١٢ مايو ١٩٨٩م

السلام خيار استراتيجي لشعبنا

رغم الحملة المسعورة التي يقودها قادة الجبهة الاسلامية وحلفاؤهم في حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي فان عملية السلام تتقدم وتكسب مواقع جديدة .

وبعد ايام قليلة سينعقد في اديس ابابا الاجتماع المشترك بين اللجنة الوزارية والحركة الشعبية لمناقشة التدابير العملية لتنفيذ مبادرة ١٦ نوفمبر . وهذه خطوة حيوية وهامة نحو الاعداد لعقد المؤتمر القومي الدستوري .

نقول هذا ولا يخفى علينا انها خطوة محفوفة بالمصاعب . ليس فقط لأن التآمر ضد عملية السلام لن ينقطع ، وانما بسبب الظروف المحيطة بالعملية نفسها . فليس يكفي ان الحركة الشعبية اعلنت بعد تلكؤ اسقاط شروطها لعقد الاجتماع المشترك ، مثلما لا يكفي ان يعلن رئيس الوزراء ان الحكومة ملتزمة بتنفيذ كل بنود مبادرة السلام .

فالطرفان اللذان اعتادا تبادل النيران والعبارات العدائية سيجدان مشقة في تبادل الافكار البناءة حتى وهما يسعيان معاً بإخلاص من أجل الاتفاق . والأرجح ان يقف بينهما حاجز انعدام الثقة والتوتر وسوء الفهم . ولذلك يلزمهما الكثير من سعة الصدر والبحث الصبور عن نقاط الالتقاء والاتفاق. ان السلام هو الخيار الاستراتيجي لشعبنا . انه خياره الوحيد . ومن هنا تأتي ضرورة وحتمية تذليل كل العقبات التي تقف في طريق السلام . ذلك لانه لايوجد خيار آخر . فالحرب ليست خياراً لانها ليست سوى الدمار وتفتيت الوطن واغتياله .

ونحن ندرك ان تذليل العقبات لن يعني استسلام أحد الطرفين للآخر ، وإنما يعني انتصارهما معاً للحل السلمي الديمقراطي . لذلك يلزمهما الكثير من الموضوعية ورحابة الافق والسعي بلا كلل من أجل الاتفاق.

١٩٨٩/٥/٣٠م

أوهام المذعورين

عادت من جديد شائعات الانقلاب العسكري التي يظن البعض انه يستطيع ان يهوش بها ويسمم الحياة السياسية ويثير البلبلة بين الجماهير.

وليس ابلغ في الدلالة على تفاهة هذه الشائعات من أن مروجيها هم كتاب الراية وغيرها من صحف الجبهة وإمامهم الغائب نميري.

ولقد عرف شعبنا الديكتاتورية العسكرية طيلة ٢٢ عاماً ، فما وجد على يديها غير الاضطهاد والاذلال وانحدار المعيشة واهدار استقلال الوطن وكرامته . وما استطاعت الديتاتورية العسكرية ، رغم قوانينها واعداماتها وسجونها وجواسيسها ، ان تخيف شعبنا الأبي ، فصارعها وضعضعها وخلخل اوصالها حتى اطاح بها ومرغ انوف طغاتها في التراب .

وشائعة الانقلاب تروج هذه الايام لان شعبنا يقترب باصرار ، رغم المعوقات والمصاعب من انجاز احد اهدافه الغالية ، وهو تحقيق السلام وانهاء الاقتتال بين ابنائه . فأعداؤنا يعلمون جيداً ان الحرب الاهلية عقدة مشاكلنا الوطنية كلها ، وان انتصار الحل السلمي الديمقراطي سيفتح ابواب وطننا لتطورات بعيدة المدى في كل الاتجاهات . بذلك يصيبهم الذعر والجنون فتتملكهم الاوهام .

ويحاول اعداؤنا عبثاً ان يصوروا القوات المسلحة وكأنها تعارض السلام وترفض الديمقراطية وتؤيد قيام المليشيات الحزبية المسلحة ، وهذه مسائل لم تعد تنطلي على احد وخاصة بعد مذكرة القوات المسلحة التي يريدون أن يوهموا الجماهير بانها تعبر فقط عن رأي مجموعة

صغيرة من القادة ولا تعبر عن الرأي العام وسط القوات المسلحة جنوداً وضباطاً ، صغاراً وكباراً .

ان الحلم الرجعي منذ ابريل بانقلاب ينسف مكتسبات الانتفاضة ويقمع بالعنف الدموي طموحات قواها ليس بالامر الجديد . ولكن شعب اكتوبر وابريل موجود . والذين لم يتعلموا الدروس الماضية سيتلقون درساً لن يفيقوا منه ابداً.

٣١ / ٥ / ١٩٨٩م

خطر يتحمل مسئوليته
رئيس الوزراء ووزير داخليته

نشرت الجبهة الاسلامية امس اعلاناً في عدة صحف تدعو فيه ضباط القوات المسلحة المتقاعدين لاجتماع وصفته بانه هام يعقد مساء اليوم بما اسمته دار الطباط الوطنيين بأمدرمان لشرح أهداف " برنامج القوى الشعبية للدفاع عن العقيدة " .

الجبهة الاسلامية تعلن ، وعلى رؤوس الاشهاد ، استمرارها في انشاء تنظيمات مسلحة رغم وجود القوات النظامية الاخرى ولا يخفى على احد الخطورة البالغة التي تنطوي على هذا المسلك الذي سيفضي بالضرورة الى تقسيم البلاد الى معسكرات مسلحة تتخذ قوة السلاح أداة لحسم الصراعات السياسية تنفيذاً لمخططات القوى اليائسة من ممارسة الديمقراطية . وهو نفس الطريق الذي ذهبت فيه لبنان بدفع قوى الفتنة الدينية والطائفية ولا نعتقد ان احداً يتوهم ان تربّع القوى السياسية الاخرى في البلاد يديها وهي تشاهد تنظيماً سياسياً يعسكر نفسه .

إن موضوع الدفاع الشعبي لا يزال يثير جدلاً واسعاً وصراعاً محتدماً، ولم يبت فيه مجلس الوزراء بعد . والجميع يحذرون من خطورته . كما ان البرنامج المرحلي قد نص بوضوح تام على تصفية المليشيات المسلحة القائمة وتجريدها من السلاح، وكذلك طالبت مذكرة ضباط القوات المسلحة. ورغم ذلك تستمر الجبهة الاسلامية في مخطط التسليح امام مرأى ومسمع من الحكومة التي لا تحرك ساكناً .

ونحن على يقين تام بانه لو لا تواطؤ وزير الداخلية مع مخططات الجبهة الاسلامية ولو لا اطمئنان الجبهة الاسلامية الى ضعف المسئولين وسكوتهم على هذا السلوك الخطر لما اقدمت عليه بهذه الجرأة والعلانية.

اننا نحمل الصادق رئيس الوزراء ووزير داخليته تبعات ما يجري وفرض اللبننة على السودان.

١٩٨٩/٦/١٢م

الجبهة الاسلامية والمخطط الانقلابي

ادلى زعيم المعارضة علي عثمان محمد طه بتصريحات صحفية اكد فيها ان نواب الجبهة الاسلامية ماضون في مقاطعتهم لجلسات الجمعية التأسيسية حتى لايكونوا ـ كما قال ـ طرفاً في تزييف ارادة الشعب . واضاف ان اؤلئك النواب ملتزمون بهذا الموقف وبحملة الجبهة لاسقاط الحكومة .

وهذا تكتيك انقلابي واضح يعتمد على تعطيل الجمعية وتعويق العملية الديمقراطية وخلق حالة من العجز والشلل العام تمهد المناخ الملائم للانقضاض على النظام الديمقراطي .

وينسجم هذا المخطط بالطبع مع مخطط انشاء مايسمى بالهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والسير قدماً في بناء ميليشيا حزبية مسلحة وتجنيد عدد من الضباط المتقاعدين لهذا الغرض والدعوة العلنية لتدريب عناصر تلك المليشيا .

وقادة الجبهة يعلمون أن مخططهم يعاني من الهزال المتأصل والمزمن ، لان العناصر التي يقدمونها لقيادة هيئتهم من الضباط المتقاعدين هي جميعاً ودون استثناء تفتقر الى الاحترام وسط العسكريين ، عاملين ومتقاعدين ، ولكن الهدف هو اثارة البلبلة وسط الشارع السياسي كجزء من المخطط العام الذي يستهدف الانقضاض على مكاسب ابريل وفي مقدمتها النظام البرلماني الديمقراطي .

ومن الواضح ان قادة الجبهة الاسلامية يعملون في تنسيق تام مع فلول المايويين واجهزة المخابرات الامريكية وغيرها لتنفيذ هذا المخطط . وتكفي نظرة سريعة لصحف الجبهة وحلفائها وتصريحات قادتها وحلفائهم لرؤية الخط المتناغم الذي يعمل على نشر اليأس بين المواطنين وتلفيق واختلاق الاكاذيب .

وما اكثر ما الفت الجبهة الاسلامية على خصومها تهمة معاداة الديمقراطية . ولكن ممارساتها الراهنة تنزع اقنعتها الزائفة ، لتكشف ذعرها من النظام الديمقراطي وتآمرها عليه واشتراكها العملي واليومي في التدبير لديكتاتورية مدنية .

١٦ / ٦ / ١٩٨٩م

لنرفع صوتنا دفاعاً
عن الحريات الديمقراطية

من المفترض ان تكون اللجان الخاصة بالتحري مع المتهمين بالاشتراك في المحاولة الانقلابية الاخيرة قد شرعت في اجراء التحقيقات وتشخيص البيانات المتوفرة تمهيداً لتقديمها للقضاء لاجراء المحاكمات العادلة المرجوة بأسرع ما يمكن تجنباً للتطويل وكل ما من شأنه ان يخلق اجواء من البلبلة والتوجس والتكهنات التي تقود بدورها الى تجريم المتهمين بواسطة اجهزة الاعلام .

وتحت ظلال المحاولة الانقلابية تم تنفيذ اجراءات الاعتقال التحفظي المرفوض مبدئياً من جانبنا وهذه اجراءات تنتهك الحقوق الدستورية والحريات الديمقراطية ومنافية لحقوق الانسان وتعمل على تسميم واعاقة تطور الحياة السياسية في بلادنا وقد جربتها ورفضتها كل القوى السياسية التي ناطحت نظام السفاح المندحر . فالواجب العاجل هو اتخاذ احد خيارين اما توجيه تهم قضائية محددة ضد المتحفظ عليهم وتقديمهم لمحاكمة عادلة ، او اطلاق سراحهم فوراً ودون اي تلكؤ، كما أننا نرفض بحزم كل الإجراءات والتدابير الادارية الفظة، التي اتخذت تذرعاً بالانقلاب، للعدوان على حرية الصحافة وتقييد الصحفيين ومنعهم من الكتابة عن موضوعات بعينها (وفق الخبر المنشور على هذه الصفحة) وهذه أول بادرة في تاريخ التجربة الديمقراطية في بلادنا .

اننا نعلن مطالبتنا بالاقلاع الفوري عن ايـــة اجـراءات معلنـــى أو مستترة لتقييد حرية العمل الصحفي وانهاء اي تفكير يمـــس بالحريـــات والحقوق الديمقراطية المكفولة في الدستور . ونطالب نقابـــة الصحفييـــن والجمعية التأسيسية ومجلي رأس الدولة وكافة القوى الوطنيـــة للاطـــلاع بمسئولياتهم بحزم في مواجهة اي انتهاكات . وندعو لرفع الصوت عاليـــاً استنكاراً لمحاولات انتهاك الحقوق الدستورية وحرية التعبير والحريـــات العامة التي لا تستقيم الممارسة الديمقراطية بـــدون تقديســـها وصيانتـــها والدفاع عنها بكل صلابة .

٢٢ / ٦ / ١٩٨٩م

٤ يوليو القادم !

اخبار المحاولة الانقلابية الفاشلة طغت على كل الاحداث الهامة في حياتنا . وشغلت البلاد باجمعها حكومة واحزاباً ونقابات وصحفاً منذ الاعلان عنها يوم الاحد الماضي وحتى اليوم . وتراجعت الى الوراء قضايا رئيسية تؤثر على مستقبل الوطن على المدين القريب والبعيد مثل قضايا السلام والميزانية الجديدة وازمات التموين والمواصلات .

لن نأتي بجديد ان قلنا ان تهميش القضايا المشار اليها هو الطريق الذي يؤدي للانقلابات وان تركيز الاهتمام عليها والعمل على حلها هو الكفيل بسد السبل امام المغامرين الساعين الى جر وطننا مرة اخرى الى نظام حكم الفرد وانتاك حقوق شعبنا الاساسية بعد بدأ يتنفس ملء رئتيه هواء الديمقراطية. قطعت عملية السلام شوطاً لا بأس به وتنتظرها محطة رئيسية تستوجب بذل جهود كبيرة لتجاوزها وهي نجاح الاجتماع المشترك بين اللجنة الوزارية للسلام والحركة الشعبية في ٤ يوليو المقبل لتمهيد الطريق لانعقاد المؤتمر الدستوري في سبتمبر .

لقد انقضت ايام غالية منذ الاحد الماضي . ولن يكون من قبيل الشطح التأكيد بأن هناك تدبيراً مبيتاً لعرقلة عملية السلام الذي ان تحقق سيسهم في ترسيخ الديمقراطية والنظام الديمقراطي ويعصف باحلام اعداء الانتفاضة والشعب والوطن .

ان التحضير للاجتماع المشترك القادم يستحق اولوية قصوى الآن لان الفترة المتبقية لا تتعدى عشرة ايام . ودون اي تعطيل للتدابير الحازمة المطلوبة لمعالجة المحاولة الانقلابية والاسراع بسير التحقيق وعرض الامر على القضاء ، فلا بد من توفير الوقت الجهد اللازمين لدفع عملية السلام ونجاح اجتماع الرابع من يوليو القادم .

٢٣ / ٦ / ١٩٨٩م

من أجل انتصار حاسم لمساعي السلام

يدعي قادة الجبهة الاسلامية ان الاحداث الماضية أكدت صحة موقفهم من المفاوضات مع الحركة الشعبية وقصدهم من هذا الادعاء هو التشكيك من جهة في مسار عملية السلام وجدواها وإمكان نجاحها ، ومن جهة أخرى فانهم يريدون ان يسبغوا على دعوتهم المثيرة للفتنة تبريراً يقنع اتباعهم الحيارى الذين أذهلهم سياج العزلة الرهيب الذي ضربته عليهم جماهير الشارع السوداني .

ويحاول قادة الجبهة الاسلامية ان يجدوا في تصعيد العمليات العسكرية والحملات الاعلامية دليلاً على فشل عملية السلام وعلى تراجع الحركة الشعبية عن مبادرة ١٦ نوفمبر . ويبنون على ذلك زعمهم القائل بان قبول المبادرة كان استسلاماً وخيانة للوطن .

بيد ان الجبهة لم تشارك قط بجدية في المفاوضات بل اشترطت دائماً ان تدار عملية السلام وفق شروطها هي ، والتي تتلخص في اقامة دولة عربية دينية بدستور اسلامي انطلاقاً من ان السودان يجب ان تحكمه توجهات الاغلبية العربية الاسلامية .

وموقف كهذا يعني رفض التفاوض والحوار من الاساس والاحتكام للسلاح وحده .

ولقد خاضت قوى الخيار السلمي الديمقراطي غمار نضال عنيد ضد هذا الموقف ، وضد مختلف تجليات انصار الحل العسكري وسعت هذه القوى بجهود مثابرة زاخرة بسعة الصدر والعمل على إزالة

المعوقات والشكزك والبحث عن الصيغ الموضوعية والمبدئية لاخـــراج البلاد من مأزق حرب مجنونة ومهلكة محكوم عليها بألا ينتصـــر فيـــها أحد وبألا تحل مشكلة .

وبفضل هذه الجهود الصبورة أمكن توحيد الاغلبية الســـاحقة مـــن شعبنا في حركة جماهيرية واسعة في الشمال والجنـــوب لوقـــف القتـــال وللجلوس حول مائدة المفاوضات .

ولم تكن هناك اية اوهام بأن عملية السلام ستمضي علـــى طريـــق سالكة ومعبدة . ولذلك تواصلت المعركة ضد كافة السلبيات ، ومن بينـــها تصعيد العمليات العسكرية والاعلامية . وهنا ايضاً يتواصل العمل لدعـــم وحشد قوى شعبنا من أجل انتصار عملية السلام انتصاراً حاسماً .

والمطلوب لهذا الانتصار الحاسم ليس فقط ارغام الحركة الشـــعبية على التخلي عن التصعيد ، وانما ايضاً احكتم وحصـــار عزلـــة الجبهـــة الاسلامية ومخططاتها لاثارة الفتنة الدينية .

١٩٨٩م

كيف تتوحد قوى الانتفاضة؟

بالأمس، وفي هذا المكان قلنا: " وفي نفس الوقت نرى أن المخرج ممكن من الأزمة الراهنة وذلك بالعودة لمواثيق الانتفاضة ومطالب الجماهير وحل مشاكل الحياة اليومية وضرب مواقع التآمر الداخلي والخارجي، بتصفية آثار مايو، تشريعات ورموزاً، ومنهجاً في الحكم وفي التعامل مع الحركة الجماهيرية، بل وفي التزام الحكومة بتنفيذ ما جاء في بيانها الأول في مايو ١٩٨٦م ".

وحينما قلنا أن هذا ممكن، لم يكن غائباً عن بالنا وتقديراتنا الفرز السياسي الإجتماعي/الطبقي الذي حدث، ويحدث، داخل قوى الانتفاضة، إذ اعتبرت فئات ومجموعات منها – أي من قوى الإنتفاضة – أن وصولها للسلطة يمثل نهاية المطاف، فشرعت تلك الفئات والمجموعات في تسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها سواء بالتمويل أو التشريع. وخير برهان ملموس على ما نقول هو الصراع الدائر داخل حركة الطبقة العاملة واستخدام قانون نقابات العاملين ومنصب المسجل والقيادات الانتهازية المايوية، بغية إخضاع النقابات للإشراف السياسي للرأسمالية السودانية وأحزابها.

ومثال آخر للتدليل على ما نقول أيضاً هو الهجمة المنظمة على نقابات الموظفين والمهنيين، والتي تجلت في عرقلة أعمال مؤتمر اتحادها وتجميده. ويتم كل ذلك بالتنسيق بين أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية، لإبعاد القوى الديمقراطية عن مواقع قيادة الاتحاد المرتقبة.

أما المثال الثالث فيتمثل في التلكؤ والتراجع الواضح عن تصفية

اثار مايو وإلغاء قوانين سبتمبر.

ونحن حينما نتحدث عن وحدة قوى الانتفاضة لا نعبر عن رغبة ذاتية أو نتمسك بشعار بعيد عن الواقع. فهذه القوى تتجسد مصلحتها في الوحدة حول ميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية وميثاق كوكادام، وما أضيف إليه من محادثات وإعلانات، وميثاق المؤتمر الاقتصادي القومي كبرنامج للأنقاذ في مواجهة سياسات صندوق النقد الدولي والفئات الطفيلية. ولهذا فهي تتناضل ضد حالة العجز والتردي الماثل حماية للديمقراطية وإصلاح النظام الديمقراطي وتطويره. ذلك أن هناك قوى طبقية لها مصلحة مناقضة تماماً لمصلحة قوى الانتفاضة، وتدفع البلاد نحو حالة العجز والتردي إلى النهاية، تمهيداً لمصادرة الديمقراطية بالانقلاب العسكري.

أما كيف تتوحد قوى الانتفاضة وتقود نضالها وبأي شكل، فهذا يتطلب منها أن تلتقي وتتفاكر. وسوف تتوصل إلى الشكل الملائم مثلما توصلت من قبل في الإنتفاضة.

قانون الترابي والعنف

بعد ثلاثة أعوام ونصف العام على انتفاضة أبريل، وفي سبتمبر ذاته، يريد قادة الجبهة الإسلامية وحلفاؤهم أن يعيدوا قوانين سبتمبر ٨٣ في صورة أسوأ وأشد بشاعة.

ومن جديد تعود نفس الأصوات والأقلام، الترابي واحمد عبد الرحمن ومهدي إبراهيم والمكاشفي وغيرهم، لتردد نفس التبريرات التي رددتها من قبل تأييداً لقوانين السفاح: "تحكيم شرع الله"، " المنقذ والخلاص "، " الكفيل بحل مشكلات هذا الوطن " ، " ضبط المجتمع " ، " التحرر من الإرث الاستعماري البغيض ".

قادة الجبهة يومذاك لم تكن تشغلهم مشاكل الدعوة لإقناع أحد. فالقلم والإعلام كانا في يد الطاغية. وآنذاك لم يكن التبشير ولا الحكمة ولا الموعظة الحسنة بين متطلبات تمرير القانون، لأن الممارس يومياً كان السوط والسكين والسجن والمشنقة وغيرها من أدوات القمع. ولم يكن قادة الجبهة بحاجة إلى التلويح بالتهديد والوعيد، فالعنف كان يومها قائماً وحاكماً.

الآن يختلف الأمر. لذلك يتجلى في وضوح الشمس هذا اللجوء الملحاح في تصريحات قادة الجبهة وصحفهم إلى العنف اللفظي الذي يحضر للعنف البدني مع خصومهم في الرأي والسياسة. وهذه طبيعة الأقليات التي لا منهج لها غير العسف والقسر لإملاء إرادتها على الغير. ويبدأ التحضير للعنف بتصوير مشروع قانون وضعه بشر، تحقيقاً لأغراض ومصالح دنيوية، وكأنه تحكيم شرع الله. وهو أمر اختلف عليه المسلمون طيلة أربعة عشر قرناً اختلافهم عليه اليوم في مجلس وزراء

حكومة الوفاق.

ويتواصل التحضير للعنف بوصف المعارضين لهذا القانون الوضعي بأنهم معادون لتحكيم أمر الله، ثم يتواصل بتسمية هؤلاء المعارضين بأنهم اليساريون والنصارى والعلمانيون. هكذا تحدد "الجريمة" و"المجرم" ثم التهديد والتحريض: "على القوى المعادية للشريعة ألا تلعب بالنار وتعارض رأي الأغلبية المسلمة". ثم يجيء الإعلان عن "التعبئة العامة" حتى تقوم في السودان "دولة يعز فيها الإسلام أهله ويذل فيها النفاق وأشياعه".

وهكذا يصبح الحديث عن الديمقراطية وعن اللجوء إلى الجمعية التاسيسية والاحتكام لمبدأ الأغلبية والأقلية، مجرد أستار شفافة لنهج العنف لتمرير قانون الترابي وتأسيس ديكتاتورية مدنية.

ولكننا لا نشك قط في أن شعبنا الذي رفض قوانين سبتمبر القديمة، وسيف القمع مصلت فوق الرقاب، يظل يرفضها في ظل الديمقراطية التي انتزعها وهو يقتحم لجج الموت في أبريل.

ونود أن نذكر بان شعبنا ظل يطالب بإلغاء قوانين سبتمبر القديمة حتى أرغم الذين زعموا أنها شرع الله على التراجع وقبول إلقائها في مذبلة التاريخ، مثل سائر التشريعات المعادية للشعب وللديمقراطية وللتاريخ.

وسوف يجد شعبنا، ممثلاً في أحزابه ونقاباته وأبنائه المخلصين، الأشكال الملاءمة لتعبئة قواه وللتعبير عن إرادته، ولدحر العنف، ولرفض قانون رجعي يسعى واضعوه لتحقيق أغراضهم الدنيوية تحت أثواب دينية إسلامية.

الفصل الثاني

البيانات

استفتاء شعبي

كان استقبال السيد محمد عثمان الميرغني والوفد المرافق له بمطار الخرطوم أمس استفتاء شعبياً حقيقياً أكدت فيه الجماهير مرة أخرى وقوفها الحازم بجانب السلام ورغبتها القاطعة في وضع حد للحرب المجنونة الدائرة في الجنوب.

وكانت كل ألوان الطيف السياسي، باستثناء الجبهة الإسلامية، ممثلة في الاستقبال بجماهيرها وقياداتها. وهذا أيضاً يؤكد أن الاتفاق الذي وقعه وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية في أديس أبابا كان امتداداً ونتيجة لجهود أخرى سبقته، سعت جميعها إلى نفس الغاية وهي إنقاذ الوطن من دمار الاقتتال وإعادته إلى طريق الوحدة وتوطيد الديمقراطية وإزاحة العقبة الكؤود التي عاقت التنمية والازدهار والنهضة الحضارية.

إن الابتهاج الذي شاركنا فيه بصدق وحماس لن ينسينا ما يواجهنا من مهام تتطلب الجد والعمل المضني ووحدة الصفوف لجعل اتفاق أديس حقيقة على أرض الواقع. ولن ينسينا أن هناك قوى داخلية وخارجية يهمها تفشيل الاتفاق وهزيمة السلام ومواصلة القتال.

ويزيد من ثقل المهام التي تواجهنا الصعوبات الحقيقية التي تحف بالسلام، والتي ستظهر مع الدخول في القضايا العملية لتنفيذ الاتفاق وفي التفاصيل الصغيرة لمختلف المسائل والتي لا يمكن تفاديها ولابد من إيجاد حلول لها.

وليست هناك طريقة لتبسيط الدوافع والأسباب التي قادت إلى القتال، كما لا توجد طريقة للقفز فوق الخسائر والمرارات التي نجمع عن الحرب. وهناك أسباب كثيرة للارتياب المتبادل وعدم الاطمئنان للتعهدات. وربما

يكون من الصعب حقيقة إنجاز كل التمهيدات الضرورية لعقد المؤتمر الدستوري خلال ما تبقى من أسابيع حسب الموعد المضروب في الاتفاق. وهذه كلها أمور يمكن أن يستغلها أعداء شعبنا لنقض الإنجاز ولتوهين إرادة السلام.

ولهذا كله يصبح ضروريا التحلي بالعزم وسعة الأفق وتجنيد كل الإمكانات المتاحة للشروع فورا وبلا إبطاء في وضع اتفاق أديس موضع التنفيذ.

١٩٨٨/١١/١٨

في مواجهة الإرهاب

نشرنا أول أمس أن مخطط الإرهاب والفتنة وإشهار العنف في وجه الخصوم السياسيين قد دخل طور التنفيذ. ولم يكن قصدنا من النشر هو الإثارة الفارغة، وإنما وضع الحقيقة العارية أمام المواطنين والتنبيه إلى التآمر الذي يدبر في الظلام لإجهاض مبادرة السلام.

وهو تآمر تخطط له وتقود تنفيذه عناصر تحتل أعلى المواقع في قيادة الجبهة الإسلامية.

ونود أن نؤكد أن كل الحقائق عن المخطط الإرهابي معلومة ومرصودة: أسماء الأشخاص الذين أرسلوا للتدريب في الخارج، والمواقع التي دربوا فيها، والطرق التي سلكوها إلى تلك المواقع، وأسماء الذين تقررت تصفيتهم.

وهذه الحقائق نفسها وضعت قبل أكثر من شهرين، كما ذكرت صحيفة (الوطن) أمام رئيس الوزراء شخصياً وأمام المسؤولين عن الشؤون الأمنية في حزبه.

وقد أوردنا هذه الحقائق نفسها في عددنا الصادر يوم الثلاثين من أكتوبر الماضي. وذكرنا أن الحكومة لم تعلق، لا نفياً ولا تأكيداً، عليها. ونضيف أن هذا مازال موقف حكومة الوفاق حتى اليوم، وكأنها غير مسئولة عن أمن المواطنين وغير معنية بتنظيمهم على سلامتهم.

ويستطيع كل من يريد أن يقارن بين هذا الصمت المريب، ومسارعة أجهزتها الأمنية إلى نشر «توضيح» يتعلق بفرد وفي مسألة خاصة وشخصية جداً ودون أن يكون ذلك مطلوباً منها بأي حال. ومن ثم تزداد إصراراً على تفسير صمت الحكومة بأنه تواطؤ مع الإرهاب وأهدافه.

إننا نكرر دعوتنا المستمرة لكل قوى الديمقراطية وكل القوى التي تدعم مبادرة السلام، لإبداء أعلى درجات اليقظة والحسم لردع وهزيمة هذا المخطط الإجرامي. كما نكرر دعوتنا إلى استخدام الحق المشروع في الدفاع عن النفس.

ومرة أخرى نحذر من التورط في استخدام سلاح الإرهاب أو التواطؤ معه. فليس لدينا أدنى شك في أن أية قوى سياسية تلجأ إلى محاولة تصفية خصومها السياسيين بدنياً سينزل بها العقاب المستحق الصاع صاعين وأكثر.

١٩٨٨/١٢/١

لتفتح أبواب السلام على مصراعيها

خطت البلاد خطوة هامة أمس على طريق السلام حين أعلن السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي أن الاتفاق الذي وقعه الحزب الاتحادي الديمقراطي في أديس أبابا مع العقيد جون قرنق قبل أسبوعين «يشكل أساساً للانطلاق إلى ما يعقبه من مراحل حتى بلوغ المؤتمر الدستوري في الحادي والثلاثين من ديسمبر».

وقد أضاف السيد الصادق أنه كلف بالقيام بالخطوات التي تترتب عليها مواقف الحكومة من حيث تكوين اللجنة القومية والإجراءات الخاصة بتكوين اللجنة الفنية المشتركة والاتصال بالأخوة في الجانب الآخر للتفاكر حول النقاط والمراحل المختلفة.

ونحن إذ نرحب بهذه الخطوة الإيجابية ونرى فيها تقدماً ملحوظاً بالمقارنة مع موقف المراوحة الذي اتخذه رئيس الوزراء طيلة الأسبوعين الماضيين، فإننا لن نركن إلى أية أوهام بأن السلام أصبح في متناول اليد وأزيلت من أمامه العقبات والمعوقات. فمازالت هناك دوائر خارجية وداخلية تتآمر، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية، لإجهاض المبادرة وتفشيلها.

ولذلك ينبغي على قوى السلام والوحدة والسيادة الوطنية أن توصل عملها لدعم المبادرة وحمايتها من مختلف أشكال التآمر والتحايل والمناورة حتى تتحقق أهدافها على أرض الواقع.

ومن الضروري أن يتركز نشاط الحركة السياسية والجماهيرية على الضغط الفعال من أجل التنفيذ الفوري لما أعلنه رئيس الوزراء عن

تكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري بحيث تشمل كل القوى السياسية دون استثناء، وأيضاً من أجل أن تبدأ الحكومة محادثات مع «الجانب الآخر» (على حد تعبير السيد الصادق) يشترك فيها ممثلون من القوات المسلحة للاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار والضمانات المطلوبة لسريانه واستمراره، وعلى كيفية رفع حالة الطوارئ ووضع الضوابط اللازمة كيلا ينفرط عقد الأمن.

ونرى أن ما يدعم التقدم نحو السلام في هذه اللحظات أن تبادر الحكومة لتقترح على الحركة الشعبية عقد اتفاق، بمشاركة المنظمات المعنية، لتوصيل مواد الإغاثة والأدوية للمناطق التي تتهددها المجاعة والأوبئة ولتسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم التي هجروها بسبب الجوع والحرب.

إن خطوة كهذه من شأنها أن تفتح كوة صغيرة لترى منها الجماهير آفاق السلام.

١٩٨٨/١٢/٢

جريمة لا يجوز السكوت عليها

بغير نص سابق جعلوا من الاتصال بالحركة الشعبية لتحرير السودان جريمة يقع تحت طائلتها غيرهم من المواطنين. وبغير نص جعلوا من الاشتراك في ندوة أمبو، دون ندوات هيوستن وهراري وبيرقن، جريمة لغيرهم من المواطنين.

وإمعاناً في الانفلات من كل شرعية أخضعوا نفراً من خصومهم السياسيين للمحاكمة بأجهزة الإعلام، الرسمية منها والحزبية، واختلقوا الاتهامات ضدهم، ثم أطلقوا عليهم نعوت الخيانة وكشف أسرار القوات المسلحة، وحوّلوا الجمعية التأسيسية إلى مسرح لإصدار الأحكام المجانية.

ثم لم يتورعوا عن توريط أجهزة قانونية رسمية في إجراء تحريات مع مواطنين لا توجد ضدهم شبهة ارتكاب جريمة ولا يواجهون أي اتهام قانوني.

ثم يصدر حكم سري يمنع هؤلاء المواطنين من السفر خارج البلاد، بطريقة لم تشهدها ولم تعرفها بلادنا إلا في أحلك سنوات الحكم الديكتاتوري البوليسي.

إنه ليس سوى مخطط تأسيس الديكتاتورية المدنية في التطبيق: تمزيق الدستور، والدوس على حريات المواطنين وحقوقهم الطبيعية والدستورية، وتفصيل جرائم حسب الطلب، وإهدار سيادة حكم القانون، ومحاكمة المواطنين بأجهزة الإعلام.

إن السير على هذا الطريق المظلم هو الذي قاد البلاد إلى الأزمة السياسية الراهنة، والتي أجمع شعبنا كله، باستثناء حفنة قليلة، على الخروج منها بإدانة سياسات الحكومة السابقة ورفضها وعدم العودة

إليها، وباتباع طريق جديد يحتل فيه ترسيخ الديمقراطية واحترامها والحفاظ عليها موقعاً مقدماً.

إن حرية الإقامة والتنقل مكفولة بنص المادة ٢٣ من دستور البلاد الانتقالي. ومن ثم تصبح الجريمة الحقيقية هي الاعتداء على الدستور، ويصبح المجرم الحقيقي هو الذي أصدر الأمر بحرمان مواطنين من حرية كفلها لهم الدستور.

وإننا لنطالب بالكشف فوراً عن ذلك المجرم وتقديمه إلى المحاكمة.

١٩٨٩/٣/١٥

الحركة الشعبية المتواصلة عن التمسك بمبادرة ١٦ نوفمبر والحرص على تنفيذها.

والمطلوب هو تحويل الاتفاقات والقرارات والتصريحات إلى عمل ملموس. ولتكن البداية هي إيقاف إطلاق النار لتوصيل الغذاء والدواء إلى أهلنا المنكوبين بالمجاعة والأمراض والأوبئة والخوف في الجنوب.

ولقد كان بودنا أن تكون (كلمتنا) تعبيراً عن ابتهاج غير مشوب. ولكن التجارب المريرة الماضية تستوجب أن نكون يقظين، وألا نقنع بالكلام.

١٩٨٩/٣/٢٧

خطوة هامة على طريق السلام

فتحت أمس صفحة جديدة في كتاب السلام في بلادنا فقد بدأت عملية نقل مواد الإغاثة إلى الجنوب بموافقة الحكومة المركزية والحركة الشعبية.

وككل خطوة جديدة نتوقع أن تصحبها العثرات المنظور منها وغير المنظور. وهناك احتمالات لا يمكن حصرها لمثل هذه العثرا، منها ما يتعلق بالارتباك في المواعيد، وتوفير الشاحنات والقطارات واختيار عاملين أكفاء بالعدد الملائم، واكتمال الإجراءات في نقطة البداية واكتمالها عند نقطة الاستقبال، وما إلى ذلك.

ونتوقع أن نسمع مع كل عثرة صيحات المتشككين والمثبطين من الذين لا يودون أن يروا أي تقدم على طريق السلام، بل يريدون قطع التقدم الذي أحرز بالفعل.

ونحن لن نقبل أي تقصير أو قصور مخل في عمليات نقل الإغاثة. وسوف نراقب الوضع بكل يقظة. ولكننا ندرك أن الأشياء لا تبدأ كاملة، وخاصة في حالتنا هذه وخاصة وأننا نبدأ في جو مشحون بالريبة والتوتر.

وفي تقديرنا أن من الضروري التأكيد على أننا قطعنا خطوة هامة في التقدم نحو السلام. ونحن ندرك جيداً أنها خطوة محدودة، وربما تكون مؤقتة. ولكننا على ثقة بأننا إذا ما استطعنا أن نحافظ على المكسب الذي تحقق، وإذا ما عملنا على السير به حتى النهاية وإنجاحه، أي إذا استطعنا نقل كل مواد الإغاثة المقررة ووزعناها على من يستحقونها، فأننا سنخلق مناخاً إيجابياً يقود إلى تحقيق مكاسب جديدة.

وهذا يتطلب مواصلة توسيع الحركة المناضلة في سبيل وقف القتال والتقدم نحو عقد المؤتمر الدستوري فليست غايتنا هي تقديم الطعام للجوعى وحسب، وإنما إنهاء الحرب التي تخلق المجاعة.

إننا نشكر المانحين على ما قدموا، ونشكر الأمم المتحدة، ونأخذ في الاعتبار مختلف الضغوط الخارجية التي مورست علينا ودوافعها. ولكن أجزل الشكر لشعبنا في شمال البلاد وجنوبها، الذي لم يقف نضاله ولم يتوقف في سبيل السلام.

١٩٨٩/٤/٢

نشر المفاوضات للرأي العام

من المنتظر أن يعود للبلاد غداً الخميس د.حماد عمر بقادي عضو وفد غرفة السلام ليرفع تقريرا عن نتائج اتصالات الوفد. ومن المفترض أن يكون وفد الغرفة قد أجرى خلال الأيام العشرة التي قضاها في العاصمة الإثيوبية مناقشات شاملة مع الحركة الشعبية تناولت كافة القضايا المتعلقة بعملية السلام ووقف الحرب. ومن ذلك برنامج العمل المقبل وتفاصيله المتعلقة بتكوين لجان التحضير للمؤتمر الدستوري واللجان العسكرية لوقف إطلاق النار وغيرها من القضايا الفنية.

ونتوقع أن تكون الحركة الشعبية قد أبدت رأيها بوضوح كامل في كافة المسائل المذكورة وأن يعود وفد غرفة السلام وهو يحمل تفاصيل هذا الرأي.

وفي هذا المناخ الذي تميز بالتفاؤل وشهد تحقق خطوات عملية كبيرة كانت تنتظرها عملية السلام، وذلك عبر إعلان مجلس الوزراء في أول اجتماع له الموافقة على مبادرة السلام السودانية بتوضيحاتها، وبموافقة السلطة التشريعية على تأجيل القانون الجنائي إلى حين انعقاد المؤتمر الدستوري، نتوقع من الحركة الشعبية تجاوبا يفتح الطريق لتعميق هذه الخطوات والسير بها إلى نهايتها نحو حل أكبر المشاكل التي ظلت تعصف ببلادنا سنوات عديدة.

ومع إطلاع الحكومة على حصيلة مناقشات وفد غرفة السلام مع الحركة الشعبية نطالب بنشرها على الرأي العام لتساهم أوسع قطاعات الشعب وقواه السياسية، في عملية السلام. فهي الرقيب الأول والأخير على كل ما يجري، وهي القادرة كل القدرة على حماية طريق السلام إلى مبتغاه.

١٢/٤/١٩٨٩

لأول مرة !

يتواصل في أديس أبابا منذ أمس حدث تـــاريخي بكـــل المقـــاييس. فلأول مرة منذ عام ١٩٨٣ يجلس إلى مائدة الحوار والتفـــاوض وفـــدان مفاوضان يمثلان الحكومة والحركة الشعبية. إنها خطوة في اتجاه الســـلام لا يمكن لأي وصف أن يبالغ في تقدير دلالاتها ووزنها.

ومع ذلك فلن ننسى، ولا ينبغي أن ننسى، أن تحقيق الســـلام يمـــر بعملية معقدة وصعبة. تحتاج إلى أن ننظر في كل عقبة تنشأ أو توضـــع أمامنا دون هلع وبالثقة الكاملة في إننا نستطيع أن نتجاوزها.

أن السودان ومصر استطاعا تخطي أحد الموانع الكبيرة بـــالتراضي على إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك. وبذلك ـ ودون اللجوء إلى تعقيـــدات وتعطيلات الإجراءات القانونية ـ أمكن تلبيـــة أحـــد بنـــود اتفاقيـــة ١٦ نوفمبر، وبنفس المرونة والحكمة نستطيع أن نتجاوز العقبات الأخـــرى، آخذين في الاعتبار أنه لا بديل للتفاوض والحوار.

ولقد بذل قادة الجبهة الإسلامية وحلفاؤهم وغيرهم من أعداء الســـلام جهداً كبيراً خلال الأسابيع الماضية لتفشيل الحوار والتفاوض حتى قبـــل أن يبدأ، ولن يتوقف تآمرهم في هذا الصدد. ولذلـــك لابـــد مـــن اليقظـــة الساهرة ومواصلة دفع عملية السلام.

والمطلوب في هذا الصدد إيجاد حل مرن لمسألة مواد الحدود فـــي قوانين سبتمبر. والمطلوب أيضاً مد فترة وقف إطلاق النار والاســـتمرار في فتح الممرات المائية والحددية والجوية لتوصيل الإغاثة إلى المنـــاطق المتضررة.

ومع إدراكنا للصعوبات القائمة وحواجز الفقدان المتبادلة للثقة، فإننا نطالب الطرفين بأن يضعا نصب أعينهما أن المهمة الأساسية للحوار الذي بدأ أمس هي التقدم العملي نحو المؤتمر الدستوري بالاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار ورفع حالة الطوارئ والخطوات التمهيدية لعقد القومي الدستوري.

إن التقدم على هذا الطريق هو المقياس الحقيقي للنجاح.

١٩٨٩/٦/١١

عمى البصر والبصيرة !

ليس من المستحيل على من يريد أن يجد عيبا في فكرة أو عمل ما. ويتجلى هذا أمامنا الآن في استقبال قـادة الجبهـة الإسـلامية وحلفائـها للاتفاق الذي تمخضت عنه محادثات أديس أبابا.

والواقع أن دعاة الحل العسكري هؤلاء ظلوا يقدحون عقولهم للبحث عن سلبيات حقيقية أو متوهمة أو مختلقة في الجهود المبذولـة لإيقـاف الحرب وتحقيق حل سلمي وديمقراطي للمشاكل التـي أثارتـها. وطيلـة الفترة الماضية لم يجدوا نقطة إيجابية واحدة ولو ليؤكدوا بها، بـالمنطلق السلبي، أن السلبيات أكثر من الإيجابيات. وهذا مؤشر أكيد على الخـوف من الحقيقة، الملازم دائماً للأفكار العاجزة والعقيمة.

إن (رؤية) السلبيات وحدها تساوي عمى البصر والبصيرة، وتؤكـد أن القصد الحقيقي ليس التقدير المتزن للأمور، وأن النية مبيتـة لنسـف عملية السلام ذاتها.

أما نحن أنصار الخيار السلمي الديمقراطي فقـد دأبنـا علـى نقـد السلبيات لتأكيد ضرورة المضي بخطوات أوسع وأسرع وأوثـق علـى طريق السلام. وقد رفضنا كل توجه سلبي وشجعنا ودعمنا كـل تدبـير إيجابي.

وقد مرت عملية السلام، وسوف تمر في المستقبل أيضاً، بعـثرات ومواقف سلبية من هذا الجانب أو ذاك. ولكن، ألم يكن الإيقاف المؤقـت للقتال ـ شهراً ونصفا حتى الآن ـ من أهم الأعمـال الإيجابيـة ؟ ألـم

يوقف سقوط القتل والجرحى ؟ ألم يؤد إلى توصيل الإغاثة للمتضررين في الجنوب ؟

وما حدث بالأمس من اتفاق على تحديد موعد للمؤتمر القومي الدستوري، أليس إنجازاً إيجابياً ؟

والاتفاق على لقاء آخر بعد أقل من شهر، أليس إيجابياً ؟

لا تعمى الأبصار، وإنما القلوب !

١٩٨٩/٦/١٤

مقترحات حول الحكم اللامركزي
الكونفدرالية والفيدرالية

لا تشمل هذه المقترحات اراء حول نظام النظام الكونفدرالي أو الفيدرالي، لأن الآراء المتعلقة بهما لابد من عرضها على المؤتمر القومي الدستوري المقرر عقده خلال السنة الأولى للحكم الانتقالي. فالمؤتمر الدستوري هو الهيئة صاحبة السلطة في إبداء الرأي واتخاذ القرار في الشكل الدستوري النهائي للدولة ، لأن عضويته يفترض أن تأتي ممثلة تمثيلاً مباشراً لإرادة الشعب من خلال عملية تفويض ديمقراطي، تتم في جو ديمقراطي، الأمر الذي يتطلب وجود جو من الحرية يتيح للمواطنين منح مندوبيهم تفويضاً محدداً في المواضيع المطروحة أمام المؤتمر الدستوري. كما يتطلب الأمر إن تشارك الصحافة الحرة والإعلام الرسمي في إلقاء الضوء على القضايا المطروحة أمام المؤتمر وتسهيل التداول فيها لأفراد الشعب وتجمعاته السياسية والنقابية .

وعند إجازتها تصبح قرارات المؤتمر الدستوري جزءاً لا يتجزأ من الدستور الدائم للبلاد وقد يتطلب الأمر إيداعها لدي هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية لتكون لها صفة الإلزام أمام الهيئات الدولية والإقليمية. أما قرارات التجمع الوطني الديمقراطي فهي تنحصر بصورة رئيسية في إسقاط النظام الحالي لاستبداله بنظام ديمقراطي تعددي، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج الفترة الانتقالية المتفق عليها، ولذلك فهي تختلف في طبيعتها عن قرارات المؤتمر القومي الدستوري التي تضع الأساس للدستور الدائم للبلاد .

لهذه الأسباب نقتصر اقتراحاتنا على الحكم الإقليمي والحكم الشعبي المحلي لكونهما النمط الذي كان سائداً في الفترة التي سبقت انقلاب يونيو ١٩٨٩م.

الحكم الإقليمي:

نحاول في هذا المجال أن نتفادى الأخطاء والثغرات التي صاحبت قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠ مما أدى إلي تشويه المعاني الديمقراطية لمفهوم الحكم الإقليمي والحكم اللامركزي بصورة عامة.

الأقاليم:

نحتفظ بالتقسيم السابق للأقاليم بحدودها في ١٩٨٠، وهي أقاليم الشمالي والشرقي والأوسط والعاصمة وكردفان ودارفور وبحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية.

حاكم الإقليم:

يعين مجلس السيادة، بتوصية من مجلس الوزراء، حكامْ الأقاليم ونوابهم، على أن يكون للمجلس الاقليمي الحق في التوصية بعزلهم من مناصبهم بموافقة ثلثي أعضاء المجلس.

الوزراء:

بغرض خفض الإنفاق الحكومي، لا يتجاوز عدد وزراء كل إقليم ٤ (زراعة وثروة حيوانية وحكم شعبي)، بالإضافة إلى وزير صناعة وتعدين في كل من الإقليم الشرقي والعاصمة القومية والأوسط وبحر الغزال.

المجلس الإقليمي:

يتكون المجلس الإقليمي من عدد لا يتجاوز ٥٠عضواً، ٨٠% منهم يتم انتخابهم انتخاباً مباشراً، ويمثلون الأحزاب والنقابات والقوات المسلحة بنفس

النسب المتفق عليها في المجلس القومي، و ٢٠% يتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء بتوصية من حاكم الإقليم يمثلون القيادات الديوانية والكفاءات الإدارية في الإقليم.

مجالس البلديات والمدن والأرياف:

تنشأ في كل إقليم مجالس للبلديات والمدن والأرياف والبلديات بمعدل ١٠٠،٠٠٠ نسمة لكل مجلس بلدي، أما المدن فهي التي يصل عدد سكانها إلى ٢٥،٠٠٠ ولا يزيد عن ١٠٠،٠٠٠ .

فترة التعيين في المجالس الإقليمية:

خلال العامين الأول والثاني للفترة الانتقالية، يعين المجلس القومي ٨٠% من أعضاء المجالس الإقليمية، بنفس النسب المتفق عليها عند تكوين المجلس القومي. ويعين حاكم الإقليم ٢٠% بتوصية من المحافظين في كل إقليم، ليمثلوا القيادات الديوانية والكفاءات الإدارية بالإقليم.

فترة الانتخاب المباشر :

بعد انتهاء عامين من الفترة الانتقالية، تحل المجالس الإقليمية ويتم انتخاب ٨٠% من أعضائها انتخاباً مباشراً، ويعين حاكم الإقليم ٢٠% من الأعضاء بتوصية من المحافظين ليمثلوا القيادات الديوانية والكفاءات الإدارية في الإقليم.

أهلية أعضاء المجالس الإقليمية:

تنطبق نفس شروط الناخب والمرشح للمجلس القومي على أعضاء المجالس الإقليمية بما في ذلك سن الانتخاب والترشيح.

أوامر التأسيس:

تنشأ المجالس الإقليمية بموجب أمر تأسيس يصدرها مجلس الوزراء ينص فيها على سلطات واختصاصات المجلس وطريقة انتخاب وتعيين

الأعضاء فيه. ويتم العمل في المجالس الاقليمية بطريقة تطوعية مع مراعاة التزامات الترحيل والسكن أثناء انعقاد دورات المجالس.

الشخصية الاعتبارية:

تكون لكل مجلس إقليمي شخصية اعتبارية وميزانية عامة ويجوز له أن يقاضي أو يقاضى في اسمه.

الموظفون:

يسمح للموظفين بترشيح أنفسهم ويكفل لهم حق العودة إلى وظائفهم إذا لم ينجحوا في الانتخابات أو عند انقضاء دورة المجلس.

دورة المجلس الإقليمي:

تستمر دورة المجلس الإقليمي الذي يتم بالتعيين من تاريخ تأسيسه وحتى نهاية السنة الثانية للفترة الانتقالية.

وتستمر دورة المجلس الذي يعقبه بالانتخاب المباشر من تاريخ تأسيسه حتى نهاية الفترة الانتقالية.

سلطات المجلس الاقليمي:

فيما عدا السلطات الآتي ذكرها، المناطة بالمجلس القومي، يمارس المجلس الإقليمي سلطاته واختصاصاته في كل مواقع الحياة العامة:

1/الدفاع الوطني والأمن القومي.

2/الخارجية والتمثيل الدولي.

3/الجنسية والهجرة والجوازات وشؤون الأجانب.

4/المراجعة العامة.

5/القضاء والنيابة العامة والمحاماة.

6/العملة والنقد.

7/موارد المياه العابرة وشبكة الكهرباء القومية.

/8الجمارك والتجارة الخارجية ، ماعدا تجارة الحدود.

/9ثروات باطن الأرض ، طبيعية ومعدنية.

/10نظم الانتخابات القومية والإقليمية.

/11التخطيط التربوي والصحي.

/12التخطيط الاقتصادي.

/13النقل النهري عبر القطر والنقل الجوي.

/14أي وسائل أخرى ينص عليها التشريع القومي.

الإيرادات الإقليمية:

ــ الإيرادات المتحصل عليها من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية.

ــ اعتمادات الميزانية العامة للإقليم.

ــ القروض والمعونات التي يوافق عليها المجلس القومي.

ــ الضرائب التي يفرضها الإقليم باستثناء:

الضرائب على الصادر والوارد .

ضرائب الإنتاج .

ضريبة الأرباح الرأسمالية .

استقطاعات المعاش وفوائد ما بعد الخدمة .

الحكم المحلي

مجالس الحكم المحلي:

تنشأ في كل مديرية مجالس للبلديات والمدن والأرياف يصدر بها أمر تأسيس من حاكم الإقليم بتوصية من محافظ المديرية.

فترة التعيين:

لا يزيد عدد أعضاء كل مجلس من مجالس البلديات والمدن والأرياف

عن ٣٠ عضوا يعينهم خلال السنتين الأولى والثانية من الفترة الانتقالية حاكم الإقليم، بتوصية من المحافظ المختص بنفس نسب تكوين المجلس القومي.

فترة الانتخاب:

عند انتهاء عامين من الفترة الانتقالية يحل المجلس المحلي المعين وتجرى انتخابات مباشرة لـ ٨٠% من أعضائه، ويعين الحاكم، بتوصية من المحافظ المختص، ٢٠% من الأعضاء ليمثلوا القيادات الديوانية والكفاءات الإدارية في الإقليم.

الشخصية الاعتبارية للمجلس المحلي:

تكون لكل مجلس محلي شخصية اعتبارية وميزانية خاصة وخاتم عام وله ان يقاضي او يقاضى في اسمه.

اختصاصات وسلطات المجالس المحلية:

يحدد أمر التأسيس اختصاصات وسلطات المجلس المحلي وفي حالة تعارض تلك الاختصاصات والسلطات مع اختصاصات وسلطات المجلس الإقليمي تسود القرارات والقوانين واللوائح التي يصدرها المجلس الإقليمي.

الأوامر المحلية:

يجوز للمجلس المحلي إصدار أوامر محلية لها قوة القانون وتودع تلك الأوامر لدي حاكم الإقليم الذي له الحق في إيقاف أو تعديل أو إلغاء أي أمر يتعارض مع سياسة الإقليم أو مع الاجراءات المنصوص عليها في أمر التأسيس.

إيرادات المجلس المحلي:

ـ الرسوم على الخدمات التي يؤديها المجلس.

ـ إيرادات الضرائب والعوائد المحلية.

ـ غرامات ورسوم المحاكم الشعبية (العرفية).

ــ عائد الاستثمارات التي يساهم فيها المجلس المحلي.

ــ الدعم المالي من ميزانية الإقليم.

ــ القروض والمنح والهبات التي يوافق عليها حاكم الإقليم.

المحافظ:

ــ يعين مجلس الوزراء محافظا لكل مديرية من المديريات التي كـــانت قائمة قبل ٣٠يونيو ١٩٨٩م وذلك بتوصية من حاكم الإقليم.

ــ يشرف المحافظ على قوات الشرطة والسجون في المديرية.

ــ المحافظ مسؤول عن الضباط الإداريين العاملين في مديريته.

ــ يقوم المحافظ بمراجعة أعمال مجالس البلديـــات والمـــدن والأريـــاف ويرفع ملاحظاته عنها لحاكم الإقليم.

ــ يصدر المحافظ أوامر تأسيس مجـــالس القـــرى والأحيـــاء والفرقـــان بتوصية من الضابط الإداري المختص .

ــ يمارس المحافظ أي سلطات أخرى يكلفه بها حاكم الإقليم أو المجلـــس الإقليمي.

مجالس القرى والفرقان والأسواق :

ــ يصدر المحافظ أوامر تأسيس مجـــالس القـــرى والأحيـــاء والفرقـــان والأسواق بتوصية من الضابط الإداري المختص.

ــ لا يزيد عدد أعضاء مجالس القرى والأحياء والفرقان والأسواق عـــن ٢٠عضواً يتم انتخابهم انتخاباً مباشراً مرة كل عام.

ــ يقوم الضابط الإداري بالإشراف على أعمال مجالس القرى والأحيـــاء والفرقان والأسواق ويرفع ملاحظاته عنها إلـــي محافظ المديرية.

١٩٩٣/٨/١م

الحزب الشيوعي

رسالة من الحزب الشيوعي السوداني
إلى جميع أطراف العارضة

طرحت لقاءات واشنطن بين مجموعة رياك مشار والحركة الشعبية شعار حق تقرير المصير للجنوب وجبال النوبة والجماعات المهمشة ، سواء في ظل الحكومة الحالية أو الحكومات القادمة. وبهذا الطرح اصبح شعار حق تقرير المصير معطىً من معطيات السياسة السودانية، بصرف النظر عن ملابسات اللقاء والظروف التي اطل فيها الشعار لأول مرة في فترة سابقة من أجنحة الحركة.

طرح شعار تقرير المصير، في هذا الوقت بالذات، يعكس عدم ثقة أطراف الحركة الشعبية والمنظمات الجنوبية الأخرى، والمجتمع الدولي بشكل عام، في الأحزاب الشمالية والحكومات التي تعاقبت على السلطة، مدنية أم عسكرية، منذ الاستقلال وحتى الآن في التعامل مع قضية الجنوب وعدم مصداقيتها في تنفيذ الوعود.

لقد كانت الفترة التي أعقبت انتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥، والشعارات التي رفعتها الجماهير في ذلك الوقت، فرصة مواتية لحل مشكلة الجنوب على أسس ديمقراطية عادلة وانعقاد المؤتمر الدستوري، الذي كان يهدف في الأساس لتأكيد وحدة السودان وإضفاء مصداقية وجدية لحل مشكلة الجنوب . إلا إن تلكؤ الحكومة الانتقالية والحكومات التي أعقبتها عرقل كل المساعي الجادة لحل المشكلة، بالرغم من الجهود التي شاركت فيها كل القوى السياسية والنقابية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي تم فيها اتفاق كوكادام علم ١٩٨٦ ومبادرة الميرغني عام ١٩٨٨. وهذا التباطؤ مهد السبيل إلى انقلاب

الجبهة القومية الفاشية والذي كان أحد أهدافه الأساسية عرقلة حل مشكلة الجنوب وإجهاض اتفاقية الميرغني.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان بشقيها، إذ تطرح شعار حق تقرير المصير، تضعه كصمام أمان لمستقبلها في حالة تنكر الأحزاب والحكومات القادمة للوعود والاتفاقات التي يمكن الوصول إليها.

إن حزبنا يقف مع حق تقرير المصير باعتباره شعاراً ديمقراطياً. من هذا المنطلق فإن ممارسة هذا الحق لا تتم في ظل ديكتاتورية الجبهة القومية الفاشية بل في ظل نظام ديمقراطي، يفتح المجال أمام كل القوى والفعاليات السياسية لممارسة حقها بحرية وديمقراطية. ويرى حزبنا أنه من المهم توفير الضمانات الكافية لكي يصب حق تقرير المصير في مجرى الوحدة، فإن ذلك يتطلب الاتفاق الواضح حول الهوية والتنمية والتطور واقتسام السلطة والثروة وتحديد علاقة الدين بالدولة والدستور العلماني .. إلى آخرتلك القضايا التي طرحها الميثاق واتفق على معالجتها في المؤتمر الدستوري.

غير إن إرجاء هذه القضايا للمؤتمر الدستوري، أو التباطؤ في التفاكر حولها ومناقشتها الآن، خاصة عندما اصبح شعار حق تقرير المصير مطروحاً بصورة ضاغطة في الساحة السياسية، سيعطي سلطة الجبهة القومية الفاشية الفرصة لتحقيق استراتيجيتها الرامية الى فصل الجنوب، خاصة وقد شرعت في خطواتها العملية لإعادة تقسيم الولايات الجنوبية الغنية بالموارد البترولية والزراعية وغيرها في شمال أعالي النيل، تمهيداً لضمها للشمال في حالة الانفصال، أو تصعيد الحرب تحت شعار الجهاد لأسلمة الجنوب وفرض سيطرتها عليه كشق آخر من تلك الاستراتيجية.

استناداً إلى كل ما سبق ذكره، فإن حزبنا يتقدم بالاقتراح التالي لكل الفعاليات السياسية وأطراف المعارضة في الداخل والخارج والى الرأي العام

العالمي.

أولاً : ندعو المعارضة إلى عقد مؤتمر وطني تحت إشراف دولي وإقليمي من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، تشارك فيه كل الجماعات التي طرحت حق تقرير المصير في المرة السابقة في واشنطن، وأطراف المعارضة الأخرى .

ثانياً: تقر المعارضة من حيث المبدأ حق تقرير المصير وتطرح ما يجعل منه ـ بمشاركة تلك الفعاليات ـ جسراً للوحدة وليس غطاء للانفصال.

ثالثاً: ما يتوصل إليه المؤتمر يصبح ملزماً لكل أطرافه بعد زوال السلطة القائمة.

رابعاً: إذا تعذر اشتراك المنظمات الدولية والإقليمية المذكورة سابقاً بحجة إن حكومة السودان عضو فيها، تدعو المعارضة المنظمات العالمية والإقليمية غير الحكومية لعقد المؤتمر تحت إشرافها (مركز كارتر ، أمنستي ، أفريكا ووتش ، رؤساء دول إفريقية وعربية .. الخ).

إن الظروف العالمية والداخلية مواتية الآن لعقد مثل هذا المؤتمر، ولا بد للمعارضة أن تستفيد منها لتوضيح موقفها بصورة جليّة أمام الرأي العام العالمي والإقليمي والداخلي.

يؤكد حزبنا بأن هذا الاقتراح ليس بديلاً للمؤتمر الدستوري الوارد في ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، وذلك لأن للمؤتمر الدستوري قضايا أشمل، وانعقاده بعد زوال السلطة يوفر مناخاً سياسياً أفضل، وسوف تشارك فيه أطراف أخرى أوسع من التجمع والحركة الشعبية بطرفيها. وقد يطرح طرف من التجمع أو الحركة بشقيها اقتراحاً لمناقشة قضية أو عدد من قضايا المؤتمر الدستوري، ولا مانع لذلك، شريطة ألا يكون مدخلاً لإلغاء المؤتمر الدستوري بعد زوال السلطة. إلى جانب إن هناك أطرافاً أوسع سوف تشارك. والى جانب المناخ الملائم بعد زوال السلطة هنالك الإلزام الدستوري الذي لا

يتوفر قبل زوال السلطة. فالهدف من المؤتمر المقترح والالتزام أمام المجتمع الدولي هو إزالة اكبر عقبة في طريق الوحدة، إضافة إلى الاستعانة بثقل ووزن المجتمع الدولي في تأكيد المصداقية وإزالة المخاوف المترسبة من تجارب سابقة.

إن حزبنا يطرح هذا الاقتراح انطلاقاً من موقفه الواضح ضد الانفصال ووقوفه مع وحدة البلاد، وإن أي تلويح بإمكانية الانفصال أو مجرد قبوله، مهما وضعت له من ضوابط مثل ترسيم الحدود وغيرها، يشكل خطورة ماحقة على مستقبل الشمال والجنوب معاً. فالانفصاليون في الجنوب والشمال، وعلى رأسهم سلطة الجبهة القومية الفاشية، يبحثون عن مثل هذه السابقة ليجعلوا منها منطلقاً لحملة عاتية داخلية وخارجية تضع جميع دعاة الوحدة والحادبين على مستقبل السودان في موقف دفاع لا يحسدون عليه.

ديسمبر ١٩٩٣م
سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

حول شعار حق تقرير المصير

خطاب داخلي إلى أعضاء الحزب والديمقراطيين

يعرض هذا الخطاب المنطلقات والمؤشرات التي أسس عليها الحزب موقفه من شعار حق تقرير المصير، وطرحه عبر مندوبيه في التجمع؛ في الداخل والخارج، على كافة أطراف المعارضة، تمهيداً ومواصلة لتبادل وجهات النظر التي تقدمت بها بعض الأحزاب.

مناقشة الخطاب في الفروع والهيئات ومع الديمقراطيين، ورفع الحصيلة لقيادة الحزب، يسهمان في تطور وتأصيل موقف الحزب، ويقتربان به من الواقع ورغبات شعبنا في قضية بالغة التعقيد، وظروف متقلبة إقليمياً ودولياً، وحرب طاحنة نازفة لموارد الوطن البشرية والمادية، وسلطة فاشية ما انفتحت فرصة للسلام إلا وسارعت لسدها.

1/في لقاء واشنطن بين الحركة الشعبية ومجموعة رياك مشار، اتفق الطرفان على طرح شعار حق تقرير المصير للجنوب وجبال النوبة والجماعات المهمشة، سواء في ظل الحكومة الحالية أو الحكومات القادمة. وبهذا الطرح أصبح الشعار معطىً من معطيات السياسة السودانية، لا يجوز تجاهله أو تفادي التصدي لتعقيداته وتداعياته بالصمت المتعالي. فملابسات عقد اللقاء وطرح الشعار، وثيقة الصلة بجهود وضغوط دول إفريقية وغربية لتوحيد أطراف الحركة، وبمحاولات الحركة وجناح مشار التوصل إلى حل وسط، يوفق ولو شكلياً بين دعوة الحركة للوحدة، ودعوة مشار وجناح الناصر للانفصال أو الكونفدرالية .

2/تلتقي توجهات الدعوة لحق تقرير المصير، في أوساط الحركة وأجنحتها في الدول الإفريقية والغربية ، في عدم مصداقية الأحزاب الشمالية الكبيرة تجاه الحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب، وبصفة خاصة مسألة فصل

الدين والدولة، ويستندون في ذلك إلى أن تلك الأحزاب كانت تطـالب بإلغـاء قوانين سبتمبر قبل الانتفاضة، ثم تراجعت بعدها تحت شعار صياغـة بديـل إسلامي، وشاركت من خلف ظهر الجنوبيين في تـآمر المجلس العسكري الانتقالي والجبهة الإسلامية، في التحايل على دستور ١٩٥٦م المعدل، وإصدار الدستور الانتقالي، ثم التعاون مع الجبهة الإسلامية في حكومة الوفاق وتقديـم القانون الجنائي ـ قانون الترابي ـ للجمعية التاسيسية .

/3المخاوف التي نلتقي عندها الحركة والدول الإفريقية والغربية، تتجاهل بعض المتغيرات، وفي مقدمتها ميثاق التجمع الذي وقعته الأحـزاب الشـمالية والجنوبية في أكتوبر ١٩٨٩م، ثم وقعت عليه الحركة بعد إجـازة التعديـلات التي اقترحتها في لقاء أديس أبابا. وتتجاهل اتفاق نيروبي الذي وقعته الحركـة والأحزاب الشمالية والجنوبية، وكان أكثر وضوحاً من الميثاق في مسألة فصـل الدين عن الدولة، حسبما ورد في فقراته التالية :

أ ـ "تعتبر المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من القوانين السودانية . ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لها ويعتبر غـير دستوري"

ب ـ "يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً علـى حـق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بسبب الدين أو العـرق أو الجنس أو الثقافة، ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري".

أما إذا كانت الحركة، أو بعض أجنحتها، ترمي من طرح شعار تقريـر المصير إلى ضمان صمام أمان للمستقبل، مخافة أن تتنكر أحزاب الشمال لمـا اتفقت عليه في الميثاق واتفاق نيروبي فـي المسـتقبل، فـان الحـزب يتقـدم بالاعتبارات الموضوعية التالية :

أ ـ جسر العبور للمستقبل، أي مستقبل، هو الإطاحة بدكتاتورية الجبهـة الإسلامية.

ب ــ حق تقرير المصير، كحق ديمقراطى للشعوب والأقليات ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، تنسخه وتعصف به استحالة ممارسته أو تطبيقه في ظل الديكتاتورية. وتختزن الحركة السياسية السودانية شمالا وجنوبا مرارة وخذلان ما آل إليه تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي، كحق ديمقراطي في ظل الديكتاتورية المايوية.

/ وفي هذه الوجهة يتقبل الحزب الشيوعي شعار حق تقرير المصير، كشعار ديمقراطي إنساني، ويتعامل معه كشعار صراع سياسي مفتوح، يحمل إمكانية دعم الوحدة وإمكانية الانفصال. ويلقي الحزب بكل ثقله مع دعاة الوحدة في الجنوب والشمال، ويصارع بلا هوادة وبلا تحفظ عاجل أو آجل ضد دعاة الانفصال في الشمال والجنوب، ويسعى مع الساعين لإرساء دعائم الوحدة وضماناتها ولا يصاب بحرج من ضغوط ومزايدات بعض الساسة الجنوبيين الذين يفسرون ويؤولون موقف الحزب بانه اعتراض مغلف على حق تقرير المصير، أو تخرصات بعض الساسة الشماليين الذين يدعون أن مجرد الاعتراف بحق تقرير المصير إقرار ومباركة للانفصال.

استنادا إلى ما تقدم طرح الحزب على التجمع الاقتراح التالي :

أ ــ أن يقر التجمع من حيث المبدأ شعار حق تقرير المصير، ويوظف ما توصل إليه في الميثاق وفي اتفاق نيروبي لتنشيط وحشد عوامل الوحدة ومقوماتها وضماناتها.

ب ــ يبادر التجمع بالدعوة إلى لمؤتمر سياسي لكافة أطراف المعارضة المنضوية تحت لوائه، أو بقيت خارجه لسبب أو آخر، للتداول في عوامل الوحدة ومقوماتها وضماناتها، وإزاحة المعوقات عن طريقها، وتبديد رواسب ومخاوف الماضي وتجاربه السلبية التي تغذي الدعوة للانفصال.

ج ــ دعوة مراقبين من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية لحضور المؤتمر، والتوصل إلى صيغة ملائمة تجعل من

مشاركتهم بمثابة إشراف دولي على ما يجمع عليه المؤتمر، وتلتزم به المعارضة السودانية أمام شعب السودان والمجتمع الدولي.

من نافلة القول إن هذا المؤتمر ليس بديلاً للمؤتمر الدستوري المقر في الميثاق.

تقدم الحزب باقتراحه هذا للتجمع آخذاً في الاعتبار مايلي :

تعدد وجهات النظر وتباينها داخل التجمع وخارجه في المجتمع السوداني عامة حول شعار تقرير المصير. لكن الأمل معقود على التجربة الجماعية التي راكمها التجمع، إن لم يكن منذ الانتفاضة، فأقله منذ انقلاب الجبهة، والدليل الملموس ما تم الاتفاق حوله والتوقيع عليه في الميثاق واتفاق نيروبي، كثمرة من ثمار الصبر والحكمة بعد مخاض مرهق طويل.

تداخل وتشابك الأحداث والمؤثرات الداخلية والإقليمية والدولية، وما يصيبها من تقلبات، وأحياناً تصادم في المواقف والشعارات بوتائر متسارعة لم تألفها السياسة السودانية. وعلى سبيل المثال، سبقت لقاءات واشنطن سلسلة متدافعة من الأحداث: احتمال التدخل الأجنبي في الجنوب تحت مظلة الأمم المتحدة لفرض مناطق منزوعة السلاح، وملاذات آمنة، وحصار اقتصادي ... الخ، احتمال إبرام اتفاق بين الحكومة وجناح الناصر في أبوجا ، شعارات جناح الناصر بقيام دولتين في الجنوب والشمال ثم استفتاء للمواطنين في الجنوب، انشقاق جناح الناصر، وغير ذلك من الاحتمالات والأحداث والشائعات. فمتغيرات الوضع الدولي والإقليمي تفرض مؤثراتها على السودان، وتهز موات السكون الذي امتص ماء الحياة من الحركة السياسية السودانية منذ أن أناخت عليها ديكتاتورية الجبهة.

وارد ، وليس مستبعداً ، أن تطل الدعوة للانفصال برأسها، عارية بلا قناع، كنتاج لتمادي السلطة في نهجها السقيم الواهم بأحلام الانتصار العسكري الشامل وأسلمة الجنوب بالجهاد المقدس ، وحل النزاعات القومية والعرقية

بالتقسيم الإداري الجغرافي باسم الفدرالية، وقد تعاود نشاطها تلك الأوساط في دول الغرب التي أعلنت منذ عام ١٩٩٠ أن الانفصال أخف الضررين كبديل لمواصلة الحرب .

برغم ما تقدم، يعترض الحزب على أن تقبل المعارضة، أو أي طرف فيها بالخيار الضيق ، الخيار المستحيل : إما حرب وإما انفصال، ومن ثم طرح مواصفات وضوابط لتخفيف مأساة الانفصال مثل تخطيط الحدود وفترة انتقال واستفتاء الخ. فما وزال الأفق متسعاً لخيار العقل المستجيب لمصالح شعب السودان، خيار الوحدة، ورفض الحرب والانفصال معاً ـ الوحدة للإطاحة بديكتاتورية الجبهة، والوحدة لاستعادة الديمقراطية، الوحدة لإنهاء الحرب في الحياة السياسية السودانية، الوحدة في ظل سلم وطيد . فلا مبرر ولا مسوغ لأن يشل الذعر من كارثة الانفصال الأذهان ويلجم الألسن وكأنه قدر محتوم لا راد له. فالدعوة للانفصال دعوة يائسة ونتاج أزمة وعمى سياسي، ومن الميسور محاصرتها في دائرة ضيقة إذا دفعت أطراف المعارضة الموقف الإيجابي تمهيدا للحركة والفعل. وما أكثر منغصات الحياة التي تقترب بالجماهير يوماً إثر يوم نحو الانفجار.

في ذات الوجهة طلب الحزب إلى مندوبيه في التجمع ضرورة مخاطبة المسئولين المصريين، بان الرأي العام السوداني يتفهم حرصهم على وحدة السودان، ومخاوف مصر المشروعة لإقامة دولة ثالثة تطالب بنصيب في مياه النيل وهي بالكاد تكفي. لكن التصريحات جاءت وحيدة الجانب، ولم تأخذ في الاعتبار العوامل التي دفعت بالأحداث نحو الهاوية، وزودت دعاةالانفصال بالجرأة على الصياح بعد أن خبا صوتهم. فضلاً عن أن أمن مصر لم يتهدد في عمقها الجنوبي مثلما تهددته صادرات الإرهاب الحاقد ، وما من سبيل لدرء خطر الانفصال والإرهاب سوى أن تلقي مصر بثقلها السياسي والاقليمي على كفة الحل الديمقراطي السلمي للمشكلة التي أشعلت الحريق. وليس في هذا

دعوة لتدخلها في شئون السودان. فشعب السودان كفيل بتصفية حساباته الداخلية. وفي ذات السياق يفرض الواجب القومي مخاطبة الجامعة العربية التي أغفلت مقررات جلستها ١٠١، أن ثغرات التدخل الأجنبي فتحتها الحكومة العضو التي أضفت على الحرب الأهلية طابعاً دينياً، ومارست باسم الأمن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. وليس غائباً على أجهزة الجامعة، إن الحروب التي تشعلها مشاكل القوميات في بلد عربي أو آخر تمتد ألسنة لهيبها على مدى الكيان العربي بأسره. فهلا بادرت الجامعة بالاقتراب والتعرف على أبعاد الأزمة في شمولها واستمعت لوجهات نظر الأطراف المعنية ؟ ولا ندعي أننا في وضع من يذكر الجامعة باتساع رقعة الحروب الأهلية في أفريقيا: انغولا، ليبيريا، موزمبيق، الصومال، بورندي، رواندا، وسابقة انفصال اريتريا، أو يلفت نظر الجامعة لتصدع كيان الاتحاد السوفيتي وتقطيع أوصال يوغسلافيا، وانفصال السلوفاك عن الشيك، وغيرها وغيرها من براكين المسألة القومية الناشطة التي تستدعي معالجة جديدة في آفاق جديدة ارحب.

تلك كانت المنطلقات والموشرات التي أسس عليها الحزب موقفه من شعار حق تقرير المصير، وهو ليس موقفاً منغلقاً على ذاته، ولا يمثل الكلمة الخاتمة في حل المعضلة. وسيواصل الحزب موقفه الداعم للوحدة المعارض للانفصال، ويتعامل مع المتغيرات والمستجدات في حركتها الواقعية الملموسة، ويحرص على بلورة رؤية مشتركة مع أطراف المعارضة على نطاق الوطن.

ابريل ١٩٩٤
سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

سلطة الجبهة الفاشية تتحمل كل المسؤولية لاتساع الحرب الأهلية

(الانتفاضة الشعبية المحمية طريق الخلاص)

أشار الحزب الشيوعي في صحيفة (الميدان - سبتمبر ١٩٩٥) إلى تحدي عمر البشير للمعارضة الشمالية لمنازلته بالسلاح. وكان ذلك التصريح مثار دهشة الرأي العام الداخلي والإقليمي والعالمي، لأنه يمثل دعوة صريحة للحرب الأهلية من رأس الدولة. غير أن المعارضة لم تتعامل بردود الأفعال المستهترة بوحدة الوطن والشعب، بل رفعت مذكرتها الشهيرة في ١٠يونيو ١٩٩٦ وهي تتضمن الحل الديمقراطي الذي تراه لمشكلة الوطن. وخلال الفترة الماضية تواصلت المبادرات العديدة الجادة من الوطنيين الخيّرين داخل البلاد، وقلبهم على الوطن ومستقبله، طالبين من السلطة الاستماع لصوت العقل والاستجابة لنداء أغلبية أهل السودان. غير إن كل تلك النداءات ووجهت بالرفض، بكل صلف وعنجهية واستعلاء، وأصرت السلطة على خياراتها وثوابتها التي تضع عملياً كل الآخرين داخل عباءتها، بل وتحت حذائها.

وإمعاناً في السير في هذا الطريق المكابر والمتسلط، أحكمت السلطة إغلاق أي بصيص ومنفذ يمكن أن يتنفس منه الرأي الآخر، بل شرعت في وضع القوانين والإعداد للدستور الذي يقنن سلطة الحزب الواحد وديكتاتورية الفرد الفاشية الظلامية باسم الإسلام. ولهذا، فإن سلطة الجبهة تتحمل المسئولية الكاملة لدفع المعارضة الشمالية في الخارج لحمل السلاح.

كما تتحمل مسئولية الهزائم المخجلة التي لحقت بها في مناطق شرق السودان وجنوب السودان وجنوب النيل الأزرق.

وكعادتها، تحاول عبثاً تعليق أوزارها وجرائمها وأخطائها الفاجعة

على شماعة الأخرين. ولذلك، وتبريرا للهزائم العسكرية المتوالية التي لحقت بها، علقت عجزها وفشلها على إثيوبيا ويوغندا وإرتريا وادعت دون حياء أنها هي التي قامت بالهجوم مدعومة من أمريكا وقوي الاستكبار العالمية. وحاولت ابتزاز مصر بمصير مياه النيل في حالة انتصار هذه القوي، ولوحت للبلدان العربية الأخرى بالخطر الإسرائيلي، وللرأي العام الداخلي والعالمي ومنظمة الوحدة الإفريقية والأمم بتعريض السودان لمخاطر التقسيم، واستنفرت مشاعر المنظمات الإسلامية ذات الصلة بسلطة الجبهة الإرهابية بادعاء أن النظام الإسلامي في خطر. غير أنها فشلت في تسويق هذه البضاعة الكاسدة، كما فشلت في كل تلك الادعاءات الكاذبة وإقناع الرأي العام الداخلي والإقليمي بصحتها، رغم كثافة الوفود التي بعثت بها إلى مختلف أنحاء العالم ورغم الزخم الإعلامي المخادع، بدليل التصريحات التي أدلت بها معظم الدول العربية وعلي رأسها مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وعمان ودول الجوار الإفريقية الأخرى، واعتبارها إن ما حدث أمر داخلي يخص السودان وحده، ولم يثبت لديها أي دليل لتدخل أجنبي. ويؤكد ذلك الفشل أيضا رفض مجلس الأمن الشكوى التي قدمتها سلطة الجبهة ضد إثيوبيا لأنها لا تستند إلى حيثيات وأدلة محددة. وأكثر من ذلك، ذهبت بعض البلدان العربية مثل مصر والكويت بدمغ السودان بأنه هو الذي يصدّر الإرهاب ويعتدي علي دول الجوار، وأصبح حصان طروادة لدولة إيران في كل المنطقة.

وفي الداخل، ونتيجة لسياسة السلطة الفاشلة في كل مناحي الحياة، أصبح شعب السودان مرتعاً خصباً للنهب المقنن والغلاء المفزع والمجاعة والجوع والآفات والأمراض والأوبئة المستوطنة، وصار حقل تجارب، لمن يدفع صوته محتجاً أو ناقداً، لأدوات التعذيب والقتل والتشريد والاعتقال، مما أدى لاتساع الهوة الفاصلة بين السلطة والشعب وتفاقم عزلتها. ولهذا لم تجد الدعوة ل "الجهاد"، رغم كثافة ورحابة حلاقيم الإعلام، أي استجابة طوعية، بل أخذ

المواطنون قسراً واصطيدوا من الطرقات والأماكن العامة صيد الوحوش وزج بهم في معسكرات التدريب، وأغلقت كل الجامعات عنوة واقتيد طلابها إلى ميادين القتال. إن الأخبار التي توردها وسائل الإعلام المحلية والعالمية وينقلها الجرحى إلى العاصمة كلها تؤكد كذب السلطة عن انتصارات زائفة، بل هي هزائم متوالية يمسك بعضها بخناق الآخر ، وانفراط في الجبهة الداخلية حتى في مناطق العمليات نفسها، وانفلات في الضبط نتيجة للخلافات التي غرستها سلطة الجبهة بين الجيش والدفاع الشعبي ونواياها المعلنة للتخلص من الجيش كما صرح بذلك الترابي في نيالا وغيرها من المحافل.

كل ذلك يشير إلى استحكام عزلة النظام داخلياً وعالمياً، وهي أزمة خانقة لا فكاك منها. ولكن مع ذلك، فإن نهاية النظام لا تكمن في هزيمته العسكرية باحتلال المدن خارج العاصمة، ولا بقطع طريق بورتسودان الخرطوم، إذا حدث ذلك ، فهذه جميعها وغيرها مع التضامن العالمي مع شعب السودان ، عوامل مساعدة في إنهاك النظام وهلهلته. كما لا يكمن الحل أيضاً في الانقلابات العسكرية والتي جرب شعب السودان العواقب التي تترتب عليها ، في حالة نجاحها أو فشلها، ولهذا فهي ليست ضمن أجندة نضاله .

المخرج، كما نص عليه ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وأجمعت عليه كل الفعاليات السياسية والنقابية، هو الانتفاضة الشعبية المحمية. فإن كان للمواطنين، في داخل القوات النظامية أو خارجها، دور يلعبونه، وهذا واجب وطني، فهو الانحياز لجانب الشعب وحماية انتفاضته وشل أجهزة قمع السلطة كيلا تريق دمه .

وسواء تواصلت الجرائم العسكرية للنظام أم توقفت، أو تمكن من احتوائها، فإن ذلك لا يخرج النظام من أزمته المستحكمة والتي لم تكن أزمة أمنية فقط ، بل أيضا أزمة سياسية وعالمية وأزمة اقتصادية وخدمية واجتماعية. إنها باختصار فشل وهزيمة ما يسمى بمشروع (التوجه

الحضاري) الذي يخبئ في داخله الدولة الظلامية الموغلة في التخلف والتفسخ والفساد والنهب والوحشية.

ولهذا ، وأكثر من أي وقت مضى ، فان جماهير شعبنا مطالبة بأن لا تقف مكتوفة الأيدي تتفرج على ما تسفر عنه نتائج المعارك في ميادين القتال، بل عليها ، وبكل الجراءة والجسارة التي يستوجبها الظرف الراهن، أن تجمع وتنظم صفوفها وتناضل ضد المظالم المختلفة التي جعلت حياتها جحيما والتي تحاول السلطة بكل أجهزة إعلامها الكاذبة إلهاءها عنها بفرية وتضليل (تحرير ارض الوطن) وتكسر حاجز الصوت الإعلامي المخادع المليئ بالأباطيل، وترفع صوتها عاليا بالبيانات والمظاهرات والاعتصامات وكل الوسائل النضالية المتيسرة. تراكم هذا النضال اليومي المثابر هو الطريق إلى الانتفاضة الشعبية المحمية التي تقتلع السلطة الفاشية من جذورها.

٢ فبراير ١٩٩٧م
سكرتارية اللجنة المركزية
الحزب الشيوعي السوداني

قضية الحرب والسلام أكبر من المناورات والمراوغة

في مايو ١٩٩٤م أصدرت قمة دول الإيقاد إعلان المبادئ كأساس للتفاوض بين حكومة البشير والجيش الشعبي، لوضع حد للاحتراب وتحقيق السلام. وتمحور إعلان المبادئ في فصل الدين عن الدولة والديمقراطية التعددية وحق تقرير المصير. فأعلنت الحكومة رفضها للإعلان بحجة انه ينسف ثوابتها ويمس سيادة ووحدة السودان. وقد كشف تسلسل الأحداث والوقائع أن الحكومة أسست رفضها انذاك بأنها كانت في وضع عسكري أفضل في ميدان القتال، وأنها كانت تتوقع أن ينتصر حلفاؤها الجدد، كاربينو ومشار، على الجيش الشعبي وهزيمته من داخله، تمهيداً لتنفيذ صفقة فرانكفورت التي عقدها علي الحاج مع أولئك الحلفاء. عقدت الدهشة ألسن بعض وكالات الأنباء العالمية، وتساءلت عن الملابسات والدوافع التي حدت بحكومة الترابي/البشير أن تقفز من النقيض إلى النقيض في أكروبات سياسي غير مسبوق، فتقبل ذات الإعلان الذي رفضته قبل ثلاثة أعوام بكل ما حملته تلك الأعوام من خسائر بشرية ومادية. لكن سرعان ما تكشف المستور. فقبل أن يجف الحبر الذي أمهر به توقيعه على إعلان المبادئ مع بقية الرؤساء المشاركين في القمة، سارع البشير وعقد مؤتمراً صحفياً بعد الجلسة الختامية، وكان أول سؤال تلقاه من الصحفيين لماذا قبلتم إعلان المبادئ بعد أن رفضتموه سابقا ؟ وكان رد البشير: "إننا قبلنا بعد أن أكدت القمة أنه عبارة عن نقاط للتفاوض للفترة القادمة وليس شرطاً ... وأن

اتفاقية الخرطوم للسلام هي المرجعية للحكومة عند استئناف المفاوضات ". وهذه مغالطة مفضوحة، لأنه يعلم، ومنذ بداية التحضير للقمة في اجتماع وزراء الخارجية وفي اجتماع الرؤساء وفي تصريحات أصدقاء الإيقاد وفي تصريحات جون قرنق، أن إعلان المبادئ لعام ١٩٩٤ هو أساس المفاوضات وليس اتفاقية الخرطوم. وكانت تلك إشارة البدء للمراوغة، وكرت مسبحة التصريحات: يقول علي الحاج ـ أخبار اليوم ٩/ ٧/ ٩٧ – رداً على البيان الذي أصدره قرنق، "إن قرنق سيكون واهماً إن ظن أننا سنبدأ من حيث انتهينا عام ٩٤ ". وعلي الحاج، قبل غيره، يعلم أن البداية والنهاية هي إعلان المبادئ لعام ٩٤.

ولحق به سفير السودان في كينيا، السر أب احمد، فقال في حديث هاتفي لإذاعة امدرمان ظهيرة ١٠/٧/ ٩٧: " من يقول إننا تراجعنا عن موقفنا ومبادئنا هو شخص ضيق الأفق بل ومتخلف عقلياً. نحن قبلنا مش عمياني عشان نطبقها ولكن فقط للتفاوض حولها ". وأخيراً قال وزير الخارجية علي عثمان محمد طه في تنويره للجنة شؤون المجلس الوطني ١٤/٧/٩٧، "إن السودان رفض إعلان المبادئ عام ١٩٩٤ باعتباره يتضمن شروطاً وقضايا تمس وحدة البلاد. وأضاف، "إن الموافقة على الإعلان جاءت بعد تأكيد القمة بأنه غير ملزم وأنه بمثابة أجندة للتفاوض بين الحكومة وفصيل قرنق ". وما لم يفسره وزير الخارجية هو، هل كان تحديد الأجندة يحتاج لعقد قمة الإيقاد وتوقيع البشير ؟

مما تقدم يتضح أن حكومة الترابي/البشير تناور وتراوغ بشعارات السلام سعياً لكسب الوقت حتى تستعيد قدراتها العسكرية في ميدان القتال، لتواصل فرض خيارها الوحيد الأوحد

وهو الحل العسكري، بمساعدة كاربينو ومشار، لتحويل الحرب إلى قتال بين الجنوبيين. وإذا غابت هذه الحقيقة مؤقتاً، على بعض وكالات الأنباء العالمية، فإنها ما غابت لحظة عن شعب السودان، الذي استشعر الخطر فارتفع صوته مطالبا الحكومة بعدم إرسال أبنائه التلاميذ والطلاب لمحرقة الحرب بعد معسكرات التجنيد الإجباري التي حولتها السلطة إلى بديل للجامعات المغلقة إلى أجل غير معلوم.

طريق السلام اختطه التجمع الوطني الديمقراطي، ودشنه مؤتمر القضايا المصيرية للتجمع في اسمرا ـ الإطاحة بسلطة الترابي البشير واقتلاعها من جذورها، وعقد المؤتمر الدستوري وبناء السودان الجديد.

١٩٩٧/٧/١٧م
سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

إعلان جيبوتي

إعلان جيبوتي اتفاق ثنائي
المدخل للحل الديمقراطي السلمي:
تنفيذ مطالب التجمع بتهيئة المناخ السياسي
وحدة التجمع شرط وضمان لتصفية الشمولية واستعادة الديمقراطية

ما زلنا ملتزمين بالمنهج الذي توصل إليه التجمع تجاه الحل الديمقراطي السلمي، كواحد من خياراته، وبالخطوات العملية التي خطاها ممثلة في التالي: أولا، طرح على السلطة في بيان طرابلس الإجراءات التمهيدية لتهيئة المناخ السياسي لبدء التفاوض، وهي تجميد المواد التي تقيد الحريات في دستور ١٩٩٨م ورفع حالة الطوارئ في غير مناطق العمليات وإلغاء الصلاحيات الاستثنائية في قانون الأمن العام ورفع الحظر على حرية التنظيمات النقابية وإلغاء شرطة ومحاكم النظام العام وكفالة حرية التنقل والتنظيم والتعبير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط الأحكام عن المحكومين منهم وإعادة الممتلكات المصادرة . ثانياً: توصل التجمع إلى مشروع للحل الديمقراطي السلمي الشامل مكون من ستة محاور. ثالثا: كوّن التجمع لجنة خماسية من السادة: محمد عثمان الميرغني والصادق المهدي وجون قرنق وأحمد إبراهيم دريج وفاروق أبو عيسى _ كلفها بمراجعة مشروع الحل السياسي بما يستوعب وجهات نظر كل الفصائل والبحث في مبادرة الإيقاد والمبادرة الليبية المصرية وتقديم حصيلة ما تتوصل إليه لاجتماع هيئة القيادة المزمع عقده في كمبالا في مطلع ديسمبر. رابعا: رغم إقرار التجمع باستقلال أطرافه في النشاط السياسي بما يدعم النشاط العام للمعارضة ، أكد على رفضه للاتفاقيات الثنائية.

على خلفية ما تقدم ، نرى إن اتفاق جيبوتي (الصادق/البشير) اتفاق ثنائي خارج طار التجمع ، وليس معادلا أو بديلا للمشروع الذي أعده التجمع وشارك في إعداده حزب الأمة والصادق شخصيا. وما من عوامل موضوعية ، داخلية أو خارجية ، كانت تستدعي تطويق مشروع التجمع أو إضعافه بتوقيع اتفاق ثنائي في فترة زمنية لا تتعدى اسبوعا بين جيبوتي وكمبالا. وكانت فرص التمهيد للحل الديمقراطي ستتسع لو طرح الصادق مسودة الاتفاق على التجمع، وطرحها البشير على أجهزة حكمه. قد تختلف وجهات النظر في جانب التجمع، وتختلف حولها أيضا في جانب الحكومة، لكن حصيلتها النهائية تصبح خطوة في تمهيد المسالك الوعرة نحو الحل الديمقراطي، فضلا عن إن تبلور اختلاف وجهات النظر بوضوح أفضل من الاتفاق الهش الذي يفسره كل طرف بما يعني الشيء ونقيضه.

اتفاق جيبوتي أضعف وحدة التجمع في مواجهة السلطة التي تحاصرها الأزمات وتنخر في عظامها الصراعات والتناقضات، وقدم لها فرصة لتجميد خلافاتها مؤقتا، وأعطاها شرعية التفاوض مع كل طرف على حدة، ورخصة التحلل من الالتزام بتهيئة المناخ السياسي، وأعطاها مفاتيح المبادرة لتفكيك التجمع بدلا من تفكيك النظام الشمولي وإطالة عمره.

كان واضحا لنا، ولأطراف أخرى في التجمع، إن حزب الأمة ضاق ذرعا بالتجمع ـ رغم دوره المقدر في تأسيسه وتوسيع نشاطه السياسي والعسكري والدبلوماسي . وانه بعد لقاء جنيف سيواصل محادثاته المنفردة مع السلطة وفق تصوره للحل السلمي، ويضع أفراد التجمع من جديد أمام الأمر الواقع: قبولا أو رفضا. وتعمد قادة حزب الأمة في الخارج أن يخلطوا بين مقترحاتهم ومقترحات الأطراف الأخرى حول إعادة هيكلة التجمع وتوسيع صفوفه ورفع فاعليته، وبين

تكثيف الهجوم والاستهانة بـالتجمع: الـترهل والبـطء وعـدم مواكبـة التطورات وسيطرة حزب ضعيف، أي الحزب الشيوعي .. وقد اتفقـت وجهة نظر بقية الأطراف على بذل كل جهد ممكن لبقاء حزب الأمة فـي التجمع، والتقيد بالأساليب المرنة اللازمة لتماسك التحالفـات الواسـعة، والابتعاد عن ردود الفعل والمهاترات.

لا نتقيد بشكليات الألفاظ: هل إعلان جيبوتـي إعـلان مبـادئ أو برنامج تحالف أم مقدمة لتحالفات مستقبلية. ولا نبرر أو نخفـي مواطـن الضعف في نشاط التجمع، ولسنا حريصين على وضع مميز فيه، ولكنـا نحرص على وحدته ونبذل كل جهد لرفع فعاليته ونتصـدى لمحـاولات تفكيكه سواء من داخله أو خارجه، وموقفنا هـذا لا تمليـه ضـرورات "عقائدية" أو أجندة خفية، بقدر ما يمليـه استقراؤنا لتجـارب ودروس الحركة السياسية السودانية، كيلا تتكرر سلبيات المصالحة مـع نمـيري، الذي دشن المصالحة بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء وإعادة ممتلكـات المعارضين وكوّن لجنة لرفع المظالم ، لكنه لم يمس قانون أمن الدولـة أو سلطاته الاستثنائية في الدستور . وكانت الحصيلة أن انقلـب علـى مـن صالحوه وفق مبادئ عامة فضفاضـة وسـماحة وسـجايا السـودانيين، فاعتقلهم وجعل منهم شماعة لعجـزه وفشـله، وكيـلا تتكـرر النتـائج المأساوية لاتفاقية الخرطوم للسلام مع مشار وكاربينو الذي يشـهد قـبره وما يجري في ولاية الوحدة على حجم المأساة .

سنبقى في التجمع وندعم وحدته ونرفع فعاليته، صرف النظر عـن موقعنا في قيادته أو قواعده، كيما نجنبه مصير الجبهـة الوطنيـة ١٩٧٦ / ١٩٧٠، التي أسهمت سياسياً وعسكرياً فـي زعزعـة أركـان النظـام المايوي ، لكنها لم تحدد أجندة وإطار المفاوضات بين الصادق ونمـيري، وحقها في قبول نتائج المفاوضات أو تعديلها أو رفضها أو طرح بدائـل، ولم تحدد برنامج عملها الموحد بعد إعلان المصالحة.

الاتفاقات الثنائية لن تحل أزمة السودان، ولن تخدم الحل الديمقراطي السلمي، هذا ما أكدناه لوزير الإسكان الولائي شرف الدين بانقا، الذي طلب لقاء مندوبين من الحزب هما فاروق زكريا وفاروق كدودة، حول اقتراح لقاء بين الحكومة والمعارضة في السعودية. رحبنا بدعوته واستمعنا إليه ونقلنا إليه التزامنا بمشروع التجمع للحل الديمقراطي السلمي، وطلبنا أن تنفذ الحكومة إجراءات تهيئة المناخ الواردة في بيان طرابلس، وأننا لن ندخل في تفاوض ثنائي، ونرحب بالتفاوض بين التجمع ككيان للمعارضة مع السلطة . وما نزال عند موقفنا، وكلفنا مندوبنا في التجمع بإعلام التجمع بما تم، وكلفنا فاروق زكريا بالإدلاء بحديث صحفي حول اللقاء، كيلا تخضع مواقف الحزب للتصريحات الشخصية أو العشوائية التي تفتح الثغرات لاجتزاء مواقف الحزب وتشويهها . الربكة التي أحدثت إعلان جيبوتي، لن تصرفنا عن الأسبقية المركزية في نشاطنا السياسي بين الجماهير، وتسخير قدراتنا المتاحة، رغم شحها، للمعايشة الحميمة لحركة الاحتجاج الجماهيري المتنامية وما تبتكره من أشكال وأساليب ملاءمة ونابعة من باطنها، دفاعا عن حقوقها السليبة: حق العمل، حق الحريات النقابية والسياسية، حق المواطنة، حق كل أسرة في لقمة تقيم أودها، حق ضحايا المجاعة في حفنة إغاثة وجرعة ماء نقية، حق المريض في الدواء والعلاج، حق المضربين عن العمل أن تجاب مطالبهم، حق التلاميذ والطلاب في التعليم دون رسوم مرهقة ــ حق شعب السودان في استعادة موارده وطاقاته التي أهدرها نظام الإنقاذ، وسرق فائض إنتاج وكدح المنتجين وراكمه ثروات للطفيلية الإسلامية.

الخرطوم ٤/ ١٢/ ١٩٩٩م

سكرتارية اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

حول المشاركة في مؤتمر الحل السياسي المقترح

بالإشارة إلى ما أوردته بعض الصحف ووكالات الأنباء عن بوادر خلاف داخل التجمع الوطني الديمقراطي حول المشاركة في مؤتمر الحل السياسي المقترح، يود الحزب الشيوعي السوداني توضيح موقفه كالآتي:

* إن ما جاء في وسائل الإعلام، إن صح، فسيصب في تفتيت وحدة التجمع، وسيكون إشارة واضحة لفشل أي محاولة أو مسعى للحل السياسي مهما بدا في الظاهر من القوى التي تساند هذا المسعى سودانية أو غير سودانية. و لكننا في الحزب الشيوعي السوداني نؤكد ثقتنا في التزام كل فصائل التجمع بالمواثيق والمقررات التي تم الاتفاق حولها، بما في ذلك موقف التجمع حيال الحل السياسي التفاوضي. وفي هذا الصدد نشير إلى أن السيد محمد عثمان الميرغني، رئيس التجمع، ظل يؤكد باستمرار رفضه لأي محاولات لفرض حلول جزئية لا تشارك فيها كل فصائل التجمع دون استثناء، وهذا موقف يجد منا كل تأييد ومؤازرة.

* إننا في الحزب الشيوعي السوداني نؤكد موافقتنا التامة لأي مسعى لحل سياسي تفاوضي حقيقي يخاطب جوهر الأزمة في بلادنا ولا يكون مجرد مدخل للتصالح مع النظام أو استبدال إدارة بإدارة. ومثل هذا الحل لن يتأتى إلا بمشاركة كل فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المستندة على قرارات أسمرا ١٩٩٥ التاريخية. وفي هذا السياق يجدد الحزب تأييده للمبادرة المصرية الليبية المشتركة، آخذا في الاعتبار كل المبادرات الأخرى والتي تنظر إلى الأزمة السودانية في شموليتها ولا تختزلها إلى مجرد صراع بين الجنوب والشمال. نشير هنا إلى أننا

لازلنا لا نثق في جدية النظام حيال الحل السياسي التفاوضي،وأن ما يقوم به النظام من إصلاحات تجميلية لن تخفي جوهره المعادي للشعب كما لن تخفي نواياه السيئة تجاه جيرانه.

* أيضا نحن نؤكد تمسكنا بقضية تهيئة المناخ التي ظل يطرحها التجمع، لا فقط من أجل توفير الجو الملائم للتفاوض،وانما باعتبارها قضية جوهرية لبسط الحريات واحترام حقوق الإنسان وحماية المواطنين ومدخل لوقف تصعيد الحرب الأهلية. وموقفنا هذا سنظل نتمسك به بغض النظر عن نجاح أو فشل أي تفاوض قادم.

* مرة أخرى يؤكد الحزب الشيوعي السوداني تمسكه بالتجمع الوطني الديمقراطي وعاءا موحدا للمعارضة السودانية، ويجدد ثقته في التزام كل فصائله وتمسك قيادته برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني بالموقف الساعي للوصول إلى حل سياسي حقيقي عبر وحدة وتماسك التجمع الوطني الديمقراطي

١١ مارس ٢٠٠١

الحزبي الشوعي السوداني بالخارج

حول الحل السياسي
من تقرير اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة عادية في أغسطس ٢٠٠١ كرست لمناقشة الوضع السياسي في البلاد. وقد تابع الاجتماع تطورات قضية الجنوب وما استجد من قضايا وأحداث . فجاء في هذا الجانب :

مساعي الحل السياسي

تعاملنا بمسؤولة وطنية عالية مع جهود المجتمع الدولي والإقليمي لحل الأزمة الوطنية. وأسسنا تعاملنا على قاعدة المبادئ التالية:

أولا : إن الوجهة العامة للمجتمع الدولي في عالم اليوم، هي حل النزاعات المسلحة وإطفاء نيران الحروب الأهلية، وإعادة ترتيب الأوضاع عبر المفاوضات، وضمان حد أدنى من الاستقرار – أي ، إن المجتمع الدولي يلعب دوراً مساعداً لا يجوز التقليل من أهميته، لكن الدور الحاسم يقع على عاتق شعب السودان.

ثانياً: إن حل الأزمة السودانية لا يتطلب تدخلاً عسكرياً، كما حدث في الصومال أو يوغسلافيا، ولا نرحب بمثل ذلك التدخل.

ثالثاً: اتخذت حكومة الجبهة من تعدد مبادرات المجتمع الدولي والإقليمي ذريعة للمناورة والمراوغة وكسب الوقت، لهذا ندعو مع أطراف التجمع إلى توحيد منبر التفاوض والتنسيق بين المبادرات.

رابعاً: قبول مبدأ التفاوض بحثاً عن حل سياسي للأزمة لا يعني أن تتخلى المعارضة عن نشاطها السياسي أو العسكري، ولا يعني تغيير أو

إلغاء القضايا التي نشأ بسببها الصراع، إنما يعني تسخير أسلوب التفاوض لحلها بدعم ومساندة المجتمع الدولي. وقد يبدأ التفاوض ويصل إلى طريق مسدود، وقد ينجح في حل جزء من الأزمة، وقد يستمر التفاوض لسنوات ... والشواهد كثيرة في العالم والمنطقة العربية والإفريقية، وما عاد السودان استثناء بعد تجربة مفاوضات الحكومة مع الحركة الشعبية في منبر الإيقاد، أو انهيار اتفاقية السلام من الداخل مع جماعة الناصر (مشار وكاربينو)، أو اتفاق جيبوتي بين الحكومة وحزب الأمة ثم تعثر المشاركة في الحكومة... أجملنا كل ذلك في الخطاب الذي وجهته سكرتارية اللجنة المركزية لأعضاء الحزب والديمقراطيين بتاريخ ٦/١٦/ ٩٩ كما يلي: " نقدر جهود المجتمع الدولي حق قدرها في الظروف العالمية الماثلة، ونوضح لأطراف ذلك المجتمع ان الحلول التي يطرحونها تبقى هشة ومؤقتة ومشحونة بالقنابل الموقوتة إذا لم تفتح الطريق لتصفية وتفكيك النظام الشمولي، وتحقيق السلام، ووضع دستور ديمقراطي ينهي دولة الحزب الواحد ويؤسس دولة المواطنة والوطن، وفصل الدين عن السياسة، واسترداد حقوق الشعب. وتدعم حجتنا بما آل إليه حال الحلول الجزئية في الصومال والكونغو ومنطقة البحيرات وليبريا وسيراليون، وحرب الحدود الإرترية الأثيوبية، وبقية البؤر المشتعلة في إفريقيا."

تبلورت جهود المجتمع الدولي والإقليمي في مبادرتين، الإيقاد والمشتركة. ركزت الإيقاد على مشكلة الجنوب والحرب، لكنها احتوت مبادئ عامة تمس جوهر الأزمة السودانية، مثل علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير، وحصرت التفاوض في حكومة الجبهة والحركة الشعبية. أما المبادرة المشتركة، وبعد مخاض طويل، فأعدت ورقة مبادئ لتطرحها على الحكومة والمعارضة.

تبدأ المبادرات عامة، كمسعى حميد لحل الأزمة لكنها سرعان ما تتأثر بصراعات الأزمة وتؤثر فيها. وقد تجلى ذلك في ترحيب المجتمع الدولي والإقليمي بانفجار الصراع داخل السلطة وانقسامها، وإبعاد الترابي عن مواقع القيادة والقرار. وتعامل كل طرف مع الحدث من الزاوية التي تخدم مصالحه في السودان. ففي دوائر الإيقاد نشط دور أصدقاء الإيقاد، أمريكا والنرويج ودول الاتحاد الأوربي. أما في المشتركة، فقد سارعت مصر لتطبيع علاقاتها مع السلطة، وتتواصل المفاوضات لحل المشاكل العالقة. وكانت ليبيا أصلاً داعمة للسلطة قبل إبعاد الترابي وبعده. وتسعى مصر وليبيا لحل الأزمة وإنهاء الحرب دون اللجوء لحق تقرير المصير للجنوب، وفي الوقت نفسه دون تقديم بديل يقنع الجنوبيين بالتنازل عن حق تقرير المصير، ودون مراعاة لحقيقة أن مبدأ حق تقرير المصير قد أقرته أطراف التجمع في أسمرا عام ٩٥، وأقرته السلطة في اتفاقية السلام من الداخل مع جماعة الناصر (مشار وكاربينو)، وضمنته في دستورها.

ثم تقدمت إرتريا بمسعاها في شكل مشروع بسيط ومباشر في مبادئ عامة، قابلة للمناقشة والتعديل، سلمتها لقيادة التجمع وللسلطة، مع اقتراح عقد مفاوضات مباشرة بين التجمع والسلطة دون وسطاء، فتداولت قيادة التجمع في المبادئ العامة، وأضافت وعدلت، وسلمت رؤيتها للقيادة الإرترية التي سلمتها للسلطة. ولم تقدم السلطة ردها حتى اليوم. ولم تتقدم المبادرة خطوة أخرى، أبعد من اللقاء بين الميرغني والبشير.

لسنا بصدد تقويم تفصيلي لكل مبادرة محلية أو إقليمية أو دولية – تلك مسألة يمكن أن تتصدى لها لجنة الاتصالات السياسية في العمل اليومي، أو النشر في الصحف. لكنا بصدد توضيح موقفنا ومسئوليتنا

تجاه جهود المجتمع الدولي والإقليمي لحل الأزمة الوطنية. ففي عالم اليوم يصعب عزل أزمة وطنية لدولة ما عن محيطها الإقليمي أو الدولي. هذه سمة من سمات العصر. وواجبنا أن نحسن التعامل مع تلك الجهود ونستثمرها لحل الأزمة قبل أن يفتر حماس المجتمع الدولي والإقليمي أو ينشغل بأزمات أخرى - فالسودان ليس أهم بلد في العالم.

إذا كانت حكومة الجبهة سادرة في اتهامها للتجمع والمعارضة بتدويل أزمة السودان فالشواهد تؤكد أن الإنقاذ كانت المبادرة بالتدويل ومنذ عامها الأول: طلبت من الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر ومن رئيس كينيا موي، التوسط لإقناع الحركة الشعبية لعقد الاجتماع الثاني في نيروبي في أغسطس ١٩٨٩ بعد اللقاء الأول في أديس أبابا. وفي عام ١٩٩٢ طلب البشير من الرئيس النيجيري بابنقيدا التوسط لحل مشكلة الجنوب، وأسفرت وساطته عن محادثات أبوجا الأولى والثانية. وفي عام ١٩٩٣، خلال اجتماع رؤساء منظمة الإيقاد، طلب منهم البشير التوسط لحل مشكلة الجنوب، فاستجابوا وظهرت للوجود مبادرة الإيقاد وأصدقاؤها وشركاؤها. وواصل كارتر مسعاه من منبره لحل النزاعات، ووجه الدعوة للحكومة والحركة والمعارضة في أتلانتا - ولاية فرجينيا. وتتابعت المبادرات ...

في متابعتنا لمسار جهود المجتمع الدولي والإقليمي نضع في الاعتبار العوامل التالية:

- أن بدء المفاوضات من منبر أي مبادرة ليس حلاً ناجزاً أو مباشراً للأزمة. فقد تستمر المفاوضات سنين عدداً. ويحدد الحصيلة النهائية للمفاوضات توازن القوى السياسي والعسكري خارج قاعة المفاوضات،

ومستوى وحدة المعارضة، واحتمال أن يقبل طرف أو آخر منها بحل جزئي ولا ينتظر أو يتقيد بالحل الشامل.

•مازالت السلطة ترفض التفاوض مع التجمع ككيان للمعارضة، وتسعى إلى إضعافه، وعقد اتفاقات منفردة مع فصيل أو آخر، وتركز جهدها للوصول إلى اتفاق مع الميرغني بعد اتفاق جيبوتي مع المهدي، بهدف حماية الإسلام والعروبة ودولة الإسلام.

•تواصل السلطة إصرارها أنها لن تتنازل عن ثوابتها، وهي تعلم أن تلك الثوابت تنسف الحل التفاوضي، وتختزله في نوع من المهادنة أو المصالحة أو التعايش – بل أن الثوابت هي سبب الأزمة.

•تحاول السلطة أن تجد مخرجاً من "ورطتها" في مبدأ حق تقرير المصير. وكانت قد رفضته في محادثات أبوجا، وتعثرت بسببه المحادثات في نيروبي، ثم انقلبت على أعقابها ووافقت عليه "كصفقة" تكتيكية في محادثات فرانكفورت مع جماعة الناصر، لتشجيع وتوسيع الانقسام في صفوف الحركة الشعبية، ثم ضمنته في اتفاقية السلام من الداخل ثم استقر في صلب الدستور. وتحاول السلطة الخروج من "ورطتها" الثانية، وهي النسبة العالية التي وافقت على تخصيصها للولايات الجنوبية من عائدات البترول في اتفاقية السلام. وتزداد "الورطة" الأولى والثانية حرجاً، مع اقتراب موعد نفاذ الاتفاقية – رغم النص على إمكانية تمديد فترة التنفيذ بعد مارس ٢٠٠٢.

•تراهن السلطة على تحقيق انتصار عسكري شامل في كل جبهات القتال: الجنوب وجبال النوبة وجنوب الفونج والشرق. ومن فوق انتصارها العسكري تملي على المعارضة شروطها للوفاق، وثوابتها لنظام

الحكم. ولقد سخرت كل علاقاتها الخارجية وعائدات البترول والذهب لاستيراد الأسلحة المتقدمة البرية والجوية.

مما تقدم يتضح ان موقف الحكومة من الحل السياسي أو الحل التفاوضي للأزمة الوطنية موقف مراوغ يفتقد الاستقامة، في حين يتسم موقف التجمع والمعارضة بالمبدئية والمسؤولية.

وما من سياسي وطني مسئول، يرفض حلاً تفاوضياً للأزمة، ينقذ الشعب والوطن من ويلات الحرب، ويصفي الدولة الشمولية ويستعيد الديمقراطية وحقوق الشعب ومقاضاة من أجرموا في حقه. ومن جانب آخر، فان تراكمات وتواصل صمود ونضال شعب السودان، وضغط المجتمع الدولي، سيرغم الحكومة على التراجع، كما تسهم في تراجعها انقساماتها وتناقضاتها، وفشل مشروعها الحضاري. وكل تراجع، ولو كان محدوداً أو جزئياً، يساعد شعب السودان في مواصلة نضاله وفرض إرادته، وتخفيف ويلات معاناته. ومن هنا جدوى وأهمية النضال اليومي الصبور والمثابر مع الجماهير في مواقعها وهمومها اليومية.

أغسطس ٢٠٠١م

اتفاق مشاكوس والصراع السياسي

/1أفادنا مندوبنا في اسمرا، قبيل انعقاد الجلسة الأولى لاجتماع هيئة التجمع، ان كل الفصائل متمسكة بوحدة التجمع وتطوير أدائه، ورافضة لصيغة المشاركة في المفاوضات بوظيفة مستشار. وبهذا الموقف من فصائل التجمع ينتقل التعامل مع اتفاق مشاكوس من حيز التحليل السياسي إلى الصراع السياسي. ومن جانبنا نثق إن الصراع السياسي الجماعي المنظم يمكن أن يبدل ويعدل الاتفاق، بحيث يؤدي إلى سلام مستقر وديمقراطية واعدة ووحدة طوعية وتنمية مستدامة. وللصراع السياسي دوره في تحرير نص الاتفاق من نسيجه المعقد ومن الغموض والتكرار.

/2فتح الاتفاق آفاقاً للسلام، وبعث تفاؤلاً مشروعاً لدي أهل السودان في الشمال والجنوب على السواء ــ فالسلام يظل أمنية عزيزة لدي كل الشعوب. لكن استشراف تلك الآفاق وترجمتها إلى سلام على الأرض يمشي بين الناس ما زال بعيداً ويتطلب نضالاً شعبياً وسياسياً متواصلاً، وإرادة وطنية جامعة، وحركة يومية من أجل الحريات والحقوق السياسية والنقابية. وهذا ما تعمد إغفاله مهندسو الاتفاق، وأصبح نقطة ضعفه الأساسية، حيث حصر التفاوض في طرفين: الحكومة والحركة، وتجاهلوا القوى السياسية الأخرى، الجنوبية والشمالية، بحجة إنها قوى غير فاعلة، أو أن أبواب الإيقاد مقفلة على طرفين. ليس لنا رغبة في لجاج المجادلات الشكلية ونترك للزمن امتحان تلك الفرضيات. لكن معطيات الواقع تؤكد أن القوى الموصوفة بعدم الفعالية تحملت أعباء مسؤوليات الإطاحة بديكتاتورية (الفريق عبود ٥٨ ــ ٦٤، وديكتاتورية الطاغية نميري ٦٩ ــ ٨٥). وما هدم أسوار أريحا في التاريخ القديم يمكن أن يفتح أبواب الإيقاد لتوسيع المشاركة لأطراف أصيلة في الصراع لا في مقاعد المستشارين. وأخيراً وليس آخراً، إن تلك القوى صمدت في مواجهة ارهاب

وبطش حكومة الإنقاذ، التي يسعى مهندسو الاتفاق أن يمهدوا لها أرض المطار من أجل هبوط هادئ !.

لو كانت المفاوضات محصورة في قضايا ومسائل وقف إطـلاق النـار، والترتيبات اللوجستية الخاصة بفصل القوات وبرمجة مراحل الوصول للسـلام، ربما كان مقبولاً حصرها في الحركة والحكومة، لكن مهندسـي المفاوضـات أرجأوا هذه القضايا، وتجاوزوها إلى قضايا الدستور وقضايا الحكـم وتقريـر المصير الخ، كأنما المدخل كان مقايضة: تقرير المصير للحركـة والشـريعة للإنقاذ.

3/احتوى الاتفاق مبادئ عامة إيجابية: مثل الاعتراف بالأزمة الوطنيـة العامة، ومبدأ الوحدة الطوعية، وتقرير المصير، ووحـدة السـودان، وقطـاع المناطق المهمشة، وصورة حل شامل يعالج التدهور الاقتصـادي الاجتمـاعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وخطة للتوطين والاستقرار والتعمير ... لكن منهج المعالجة الجزئية حد من فعالية الإيجابيات، لأنه فصلها على مقـاس الجنـوب وجبال النوبة، في حين تفتقر إليها دارفوروكردفان والبحر الأحمـر وجنـوب الفونج ومنطقة حلفا القديمة وحلفا الجديدة معاً _ وكل المناطق التـي ضربـها الجفاف والتصحر. توسيع مظلة الإيجابيات لتشمل هذه المناطق يصب في خانة توسيع المشاركة في قواعد المجتمع وينتقل بالاتفاق من منهج الحل الجزئي إلى الحل الشامل.

وعموماً لكيما يتجاوب الناس مع الطابع الإيجابي للعموميات التي طرحها الاتفاق، فإنهم ينتظرون ولو بارقة أمل لحل مشاكلهم ومما حاق بهم من مظـالم منذ ٣٠يونيو ٨٩. مثال لذلك جيش المسرحين من القوات النظامية بكل أفرعها والدبلوماسيين .. ماذا يعني السلام لهؤلاء وهم يبحثون عما يقيم الأود ؟

4/لم يوفق المشروع في إغفاله قضية التحول الديمقراطي عبر تصفيـة النظام الشمولي وليس بتوسيع المشاركة فيه ــ وهذه قضية تحتل نفس المكانـة

والأهمية مع قضية السلام. وتفتقر نصوص الاتفاق حول الدستور إلى الوضوح القاطع فتطرح تارة ثلاثة دساتير، وتشير في فقرة أخرى إلى إنشاء هيئة تسمى المفوضية القومية لمراجعة الدستور .. ويتعين أن توافق رغبة حكومة السودان والحركة الشعبية. وهكذا يمتد عزل القوى السياسية الأخرى، حتى من حقها في المشاركة في صياغة الدستور وحقها في الموافقة عليه أو رفضه، ولا يبقى لها سوى المباركة.

5/المشروع الذي أصبح اتفاقاً (إطارياً)، ليس جديداً، إنما تعود جذوره لورقة مركز الدراسات الاستراتيجية ــ واشنطن، وعرفت بورقة فرانسيس دينق، وتنسيق الجهد بين ذلك المركز مع مركز إدارة الأزمات في بروكسل، ومعهد النهضة الإفريقية الذي تموله وزارة الخارجية الأمريكية، ومعهد ملكس بلانك ــ ألمانيا، وتدعمه دول الاتحاد الأوربي. وكلها مراكز لصيقة بمواقع القرار الأمريكي وظلت تقدم حصيلة دراساتها ورؤاها حول الأزمة السودانية لمصادر القرار. وظلت تعقد الندوات والحلقات الدراسية وتستقطب الأكاديميين والمختصين السودانيين والعرب والأفارقة للاستنارة برأيهم وتصوراتهم. وقد نشرت النشرة الدورية لمركز إدارة الأزمات في ٢٧يونيو ٢٠٠٢م رسماً إيضاحياً لتشكيل هيكل مفاوضات مشاكوس، يتمحور حول دائرة داخلية ــ نواة ــ تضم مندوب الرئيس الكيني مع مندوبي حكومة السودان ومندوبي الحركة، وتتفرع منها دائرة ثانية تضم المراقبين: الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، وتتفرع منها دائرة ثالثة لمصادر احتياطية للضغط إذا دعت الضرورة، وبها أماكن شاغرة لمصر وأي دولة أساسية أخرى، واحتمال مندوب من هيئة الأمم والمنظمة الإفريقية، تليها الدائرة الرابعة الاستشارية مخصصة للتجمع وحزب الأمة ومنظمات المجتمع المدني، وأخيراً دائرة خامسة للاستشارات تضم معهد ماكس بلانك ومؤسسة مبادرة حوض النيل التابعة للبنك الدولي ثم مؤسسة النهضة الإفريقية .

6/في الوثيقة الصادرة من الصادرة من دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ـ أغسطس ٢٠٠١م وردت الفقرة التالية: "تصدير البترول وخام الذهب والاستثمارات المتوقعة من الخامات المعدنية الأخرى، تضع السودان في خريطة مناطق الصراع الدولي حول مصادر الطاقة والمعادن ".

ظلت احتكارات البترول الأمريكية تتابع بقلق وحذر، دخول الصين وماليزيا سوق البترول السوداني، الذي بادرت باكتشافه شركة شيفرون الأمريكية. أما بعد أحداث ١١ سبتمبر وتعاون حكومة الإنقاذ مع الولايات المتحدة بأكثر مما كانت تتوقع في محاربة الارهاب، شرعت الاحتكارات الأمريكية في الاستعداد للعودة للبترول السوداني، ضمن مشروعها للسيطرة على النفط الأفريقي من تشاد والبحيرات حتى أنقولا، لهذا أصبح من مصلحتها البدء بأسبقية إيقاف الحرب واستقرار مناطق البترول في الجنوب، وماعدا ذلك يأتي في مرتبة ثانية بما في ذلك الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

لأمريكا مصالحها وحساباتها، ولشعبنا مصالحه وحساباته، وسيواصل نضاله لتحقيق السلام والتحول الديمقراطي.

ختاما: نطالب بإشراك كل القوى السياسية، لا نطمع في قطعة من كيكة السلطة أو المال أو الجاه، إنما نحتكم لتجارب شعبنا المريرة ، وملخصها أن القضايا المصيرية في السودان لن تحل إلا بالإجماع الوطني .

وفي مقبل أيامنا نطرح رأينا في تفاصيل ومفردات أبواب الاتفاق وبنوده ، وتبقى معضلة المعادلة المستحيلة بين إجراء انتخابات حرة نزيهة متكافئة الفرص ، وآخر جنيه من العملة السودانية في عصمة رجال الجبهة الإسلامية ونسائها .. بجناحيها .

الخرطوم ٢٠٠٢/٨/٩م

سكرتارية اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

رأي الحزب الشيوعي السوداني
في الاتفاق الإطاري بين الحكومة والتجمع
الوطني الديمقراطي لتحقيق الحل السياسي الشامل

منهج الحزب الشيوعي السوداني أن يصدر رأيه - خاصة في القضايا الفاصلة - من هيئات وليس أفراد. ولهذا كان لابد من دراسة متأنية للاتفاق الإطاري بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي، والتشاور حوله مع القيادات الحزبية. وهذا هو الذي أخّر إصدار رأي الحزب.

كما فعلنا من قبل، فإننا ندعم ونؤيد أي اتفاق يفضي إلى وقف الحرب، ويعيد السلام والاستقرار والديمقراطية التعددية والتداول الديمقراطي للسلطة، ويقود في نهاية المطاف إلى تفكيك ديكتاتورية الحزب الواحد وقيام دولة المواطنة بديلاً لها، ويمهد الطريق للتنمية المتوازنة في كافة أنحاء البلاد. وهذا هو الذي يحقق الحل السياسي الشامل ويضمن وحدة السودان أرضاً وشعباً.

بناء على ما تقدم، فإننا نؤسس موقفنا من الاتفاق الإطاري على ما يلي:

أولاً:

ندعم ما ورد من إيجابيات في الإطار والتي أشارت إليها البنود ٢و٣و٥و٧و٨ في الفقرة (أ) والتي تؤكد أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات في الحياة العامة دون تفرقة بين المواطنين على أسس دينية أو عرقية أو حزبية، كما تؤكد سيادة حكم القانون واستقلال حكم القضاء بما يمكنه من أداء مهامه دون تدخل أو تأثير من أحد، وأن السودان يحكم لا مركزياً "فيدرالي" في إطار وحدة أرض وشعب السودان،

وحماية أمن البلاد القومي ونبذ العنف وإحلال السلام والطمأنينة، وقومية ومهنية الخدمة المدنية.

كذلك نؤيد ماورد في الفقرة (ب) في النقاط: (أولاً) التي تشير إلى حرية العمل السياسي والجماهيري في إطار التعددية الحزبية التي تنبذ العنف وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة. و(ثانياً) التي تتحدث عن حرية التعبير والصحافة والعمل النقابي والمهني وتكوين منظمات المجتمع المدني. و(رابعاً) الداعية لحق كل ولاية في انتخاب حاكمها ومجلسها التشريعي تعزيزاً لحرية الولاية في اختيار ممثليها. و(سادساً) التي تقول بانتهاج سياسة خارجية متوازنة تراعي مصالح البلاد العليا وخصوصية العلاقة مع دول الجوار العربي والإفريقي، والاحترام المتبادل مع كافة دول العالم وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، و(ثامناً) المؤكدة لقومية اللجان التي تكلف بمراجعة الدستور والقوانين وذلك بمشاركة كافة القوى السياسية، و(تاسعاً) التي تعلن الالتزام برفع المظالم ودفع الضرر.

أيضاً نؤيد وندعم ما جاء في الفقرة (ج) عن اتفاق الطرفين على:
١- إيجاد آلية للحوار بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي وتحديد مكان وزمان اللقاء للبدء فوراً في الحوار حول تفاصيل هذا الاتفاق الإطاري، على أن تقوم لجنة مشتركة للحوار يكون أول أعمالها تحديد جدول زمني لإنجاز مهامها بما يتسق مع نصوص اتفاق مشاكوس، مع تحفظنا على عبارة بما "يتسق مع نصوص مشاكوس". ٢- اتفاق الطرفين على قيام حكومة ذات قاعدة عريضة لتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق مع تشديدنا على أهمية التدقيق في العبارات المستخدمة: الحكومة القومية، الحكومة الوطنية، والحكومة ذات القاعدة العريضة، والتي تستفيد سلطة الجبهة القومية الإسلامية من التعابير الفضفاضة فيها وتفسرها وفقاً لمصالحها.

ثانياً :

رغم الإيجابيات التي أشرنا إليها آنفاً ، إلا أن الاتفاق الإطاري مليء بالكثير من السلبيات والتي إذا نفذت ستبتلع كل تلك الإيجابيات. نفصل تلك السلبيات في الآتي:

(١) جاء في البند (أ-١) " دعم ما ورد في الاتفاق الإطاري لمشاكوس في يوليو ٢٠٠٢ وما تم الاتفاق عليه حول وحدة السودان وحق تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة وماتلى ذلك، وما سيلي إن شاء الله، من اتفاق حول بقية النقاط في نيفاشا". هذا يتناقض مع موقف التجمع الوطني الديمقراطي ورأي هيئة القيادة في بروتوكول مشاكوس في اجتماعها بتاريخ ٦-٢٠٠٢/٨/١٤ الذي انعقد بأسمرا والذي جاء فيه عن اتفاق مشاكوس ما يلي: "مع ترحيب التجمع بالبروتوكول إلاّ أنه يسجل عليه العديد من النواقص التي لابد من تلافيها في الجولات المقبلة ليستقيم الأمر ويفضي الحل التفاوضي إلى حل سياسي شامل:

+ اتفاق مشاكوس ثنائي ولهذا فهو جزئي ولا يمثل القطاع الأعظم من شعب السودان وبالتالي سيقود إلى حل جزئي لن يرقى إلى الحل السياسي الشامل لأزمة الوطن.

+ وبالرغم من أن بروتوكول مشاكوس جاء مؤسساً على (إعلان مبادئ الإيقاد)، إلا أنه، وفي مواضع كثيرة، يتناقض تناقضاً بيّناً مع نصوص (الإعلان)، والأمثلة على ذلك كثيرة مثلاً:

- نص (الإعلان) على قيام سودان موحد تكون الحقوق والواجبات فيه مبنية على أساس حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، إلا أن البروتوكول جاء بالمخالفة لذلك تماماً حيث ذهب إلى تقسيم السودان إلى قسمين على أساس ديني، شمال مسلم وجنوب غير مسلم.

- نص (الإعلان) في الفقرة (ثانيا- و) على أن تضمن حقوق الإنسان المعترف بها إقليمياً ودولياً في دستور السودان، غير أن بروتوكول مشاكوس جاء خالياً من أي ذكر لتلك الحقوق.

- نص (الإعلان) على كفالة استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ولم يرد ذلك من قريب أو بعيد في اتفاق مشاكوس.

+ كذلك يتناقض بروتوكول مشاكوس مع نفسه في الكثير من بنوده. فعلى سبيل المثال: تنص الفقرة(٦,٢)من البروتوكول على عدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة وتنادي بحرية الأديان والمعتقدات، في حين أن الفقرة (٣,٢,٢) حصرت مصادر التشريع في الشمال على الشريعة وإجماع الأمة الذي يعني في الفقه الإسلامي إجماع فئة من علماء الدين، أي من يسمون أهل الحل والعقد، وبهذا يكون البروتوكول قد فتح الباب لقيام دولة ثيوقراطية تفرق بين المواطنين بسبب الدين. وبالمثل في الجنوب جعل البروتوكول المعتقدات الدينية أحد مصادر التشريع وهذا ربما يفضي بالجنوب إلى دولة دينية لأنه يعج بالعديد من الأديان والمعتقدات.

+ الفقرة (٦,٥) تدخل في تفاصيلٌ ليس مكانها مثل هذه الوثيقة، مثل: (جمع التبرعات والمساهمات المالية من الأفراد والمؤسسات، تدريب وتعيين وتخصيص كوادر دينية ومبشرين دينيين بالانتخاب أو التعيين، تأسيس وخلق علاقات واتصالات مع الأفراد والموسسات المحلية والدولية في مسائل الدين والعقيدة). الأغرب من ذلك كله، أن الفقرة (٦.٦) من وثيقة مشاكوس تقر تضمين هذه البنود، المشار إليها في الفقرة (٦,٥)، في صلب الدستور. وتكمن خطورة ذلك في تقنين حماية الأنشطة الإرهابية وتوفير غطاء دستوري لها لتكون بمنأى عن المتابعة والمحاربة الدولية للإرهاب..". وهنالك العديد من السلبيات الأخرى التي تطرق لها التجمع عند نقده لاتفاق مشاكوس.

لكن ما يثير التساؤل هو لماذا لم يعط رئيس التجمع اعتباراً لهذه السلبيات التي شارك في انتقادها عند تقييم التجمع لبروتوكول مشاكوس، وأجمعت كافة قوى المعارضة على أهمية حذفها ليستقيم البروتوكول ويجد الدعم من الجميع؟

ثالثاً :

لا نتفق مع ما جاء في البند (أ-٤) الذي ينص على أن (نظام الحكم في السودان ديمقراطي يقوم على التعددية وجمهوري رئاسي يكفل التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة)، وذلك انطلاقا من موقفنا المبدئي وتجاربنا مع الجمهورية الرئاسية والتي دلت تجارب بلادنا أنها تتحول في نهاية المطاف إلى ديكتاتورية الفرد الواحد. ونقترح مكان الجمهورية الرئاسية مجلس سيادة من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بالتمثيل الذي يضع اعتباراً للتعدد والتنوع وضمان الوحدة. نشير إلى أن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومقرراته اللاحقة، وآخرها (مشروع الإجماع الوطني)، جميعها ينص على أن واقع التعدد والتنوع في السودان والتجارب الشمولية التي مر بها، يستوجب أن يضطلع بمهام رأس الدولة مجلس من عدة أعضاء يتم اختيارهم بمراعاة توازن التعدد السياسي والقومي والجهوي، وتكون له سلطات سيادية تعبيراً عن وحدة السودان، وذلك إلى حين الاتفاق على دستور دائم للبلاد. كما نشير إلى واقعة أنه في اجتماع هيئة قيادة التجمع بتاريخ ١٨-٢٦ أبريل ٢٠٠٣ وزع الحزب الاتحادي الديمقراطي ورقة كان ضمن ما جاء فيها من مقترحات " تكوين مجلس جمهوري من رئيس ونائب للرئيس، حسب اتفاق كارن، و٣ أعضاء يمثلون الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وشخصية قومية". وفصلت الورقة مهام المجلس الجمهوري في "إقرار وتوقيع التشريعات التي تجيزها الجمعية الوطنية، واعتماد وعزل رئيس الوزراء وشاغلي المناصب الدستورية والإشراف على أداء الهيئة

القضائية وتعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا...."الخ ما جاء في المقترح. فما الذي استجد وجعل رئيس التجمع يتناقض مع ما ورد في تلك المقترحات؟

رابعا :

ما ورد في البند (أ-٦) عن (قومية القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى بما فيها جهاز الأمن وبما لا يعني تصفيتها أو إلغاءها.) يقنن لمواصلة القوات المسلحة محتكرة لحزب واحد بعد التصفيات التي حدثت فيها وتشريد خيرة كفاءاتها من الضباط وصف الضباط والجنود واستبدالهم بالموالين للنظام. ولهذا يصبح الحديث عن قومية القوات المسلحة، دون إعادة المشردين منها من ذوي الكفاءة والخبرة وإعادة صياغة القوانين التي تحكمها، حديثاً خارجا عن المعنى.

كذلك ما صرح به الطرفان المتحاوران في نيفاشا والذي يقول بأهمية إجراء تصفية وتخفيض واسعين في صفوف جيش الحكومة وجيش الحركة الشعبية بعد إحلال السلام حيث أكد الطرفان أن البلاد لا تحتاج لمثل هذا الكم الهائل من القوات النظامية. كما أشارت تصريحاتهما إلى حل مليشيات الطرفين بعد إقرار السلام واستيعاب عناصرهما في الخدمات المدنية المختلفة.

لابد من مراجعة الوضع في جهاز الأمن ووضع قانون جديد يحكم أداءه ويصبح خاضعاً لرقابة القضاء والمحاسبة على التجاوزات التي ارتكبها.

خامساً :

جاء في النقطة (ب-ثالثا) (الالتزام بكافة القوانين والمواثيق الدولية الراعية لحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع المعتقدات والقيم والأعراف). عبارة (بما لا يتعارض مع القيم والأعراف) تجب ماقبلها وبالتالي تجهض أي حديث عن الالتزام بحقوق الإنسان. فتجارب شعب

السودان مع الجبهة القومية الإسلامية أكدت أن رؤيتها الأحادية وتفسيرها للقيم والأعراف مرتبط بمصالحها الطبقية التي لا يجمعها جامع مع تقاليد وقيم وأعراف الشعب السوداني، بل إنها، وبممارساتها المعلومة، على نقيض تام - قولاً وفعلاً - مع ما ترفعه من مقولات وشعارات. إننا ضد هذه العبارة التي تعطي حكومة الإنقاذ حق مصادرة حقوق الإنسان وفق مفهومها هي للشريعة.

سادسا:

أشارت النقطة (ب-خامسا) إلى (انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تراعي الاستفادة المثلى من إمكانات الوطن وتوجيهها نحو التنمية القومية وتطوير البنى التحتية، مع التأكيد على المضي قدماً في سياسات الانفتاح ورفع يد الدولة ومؤسساتها عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية بما يصل بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الحر وما يوفره من منافسة لا تعرف الاحتكار). هذا البند يعني بكل وضوح:

١- مباركة اقتصاد السوق الحر وسياسات الإنقاذ في الخصخصة وانسحاب الدولة من التزاماتها نحو المجتمع، و رفع يدها عن العلاج والتعليم والبنى التحتية وإعسار المزارعين وانهيار الصناعة. وهو يقنن لكافة الممارسات الفاشلة التي أدت إلى إفقار الشعب والإثراء المطلق لحفنة من الموالين لنظام. ويهدف تحديدا إلى بقاء السياسة الاقتصادية والمالية على ماهي عليها الآن.

٢- تردي وضع الإنتاج والسوق والخدمات إلى أسوأ مما هي عليه الآن، خاصة في المناطق المهمشة، وتلك التي كانت ميادين للحروب والصراعات القبلية التي أتت على الأخضر واليابس ودمرت معظم البنى التحتية والمؤسسات الخدمية.

٣- تنفيذ هذا البند يدق مسمارا في نعش وحدة الوطن. وهذا ما يستوجب يقظة كافة قوى المعارضة، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير

السودان. ففي مثل هذه الممارسة سيظل الجنوب أسوأ حالاً مما هو عليه الآن، ويصبح شعار "السودان الجديد" ليس أفضل حالاً من شعارات الجبهة القومية الإسلامية "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".

هذا البند يهدف إلى المحافظة على كل الغنائم التي نهبتها دولة الرأسمالية الطفيلية في سنوات حكمها، ومن جهة أخرى دق إسفين في مستقبل الوحدة بتجريدها من أهم مقوماتها التي تتجسد في التنمية والخدمات.

سابعاً :

جاء في النقطة (ب-سابعا) (استقلال اللجنة الوطنية للانتخابات وحيدتها) وهو قول ندعمه،لولا ما جاء في النقطة (ب-ثامنا) والتي تقول (قومية اللجان التي تكلف بمراجعة الدستور والقوانين وذلك بمشاركة كافة القوى السياسية.) وهذا طرح نقف معه وندعمه أيضا ، ولكن لابد من الوقوف عند التمايز المتعمد في صياغة النقطتين (اللجنة الوطنية) و(اللجان القومية). ويزيد من الشك ويستوجب التدقيق في العبارات والمفردات، ما جاء في الفقرة الأخيرة من الاتفاق عن قيام حكومة (ذات قاعدة عريضة). ففي مثل هذا الحال وبالتجربة مع سلطة الجبهة القومية الإسلامية، فإن الفرق بين معاني المفردات يمكن أن يؤدي إلى متاهة من التفسيرات التي تجهض أغلى المكاسب التي أحرزها شعب السودان. ودونكم تجربة مفردة (التوالي). ولهذا فإن الخروج من التعابير الفضفاضة القابلة لضروب لا حصر لها من التفسيرات يستوجب توحيد وضبط المصطلحات لتعبر عن ماهو معلوم ومتعارف عليه.

إن قومية اللجان التي تكلف بمراجعة الدستور، أو قومية الحكومة الانتقالية، تعني في الموروث السياسي السوداني المتعارف عليه الآن، مشاركة كافة القوى السياسية وقوى المعارضة داخل التجمع وخارجه ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها نقابات العاملين.

ثامنا :

جاء في النقطة (ب-تاسعا) (الالتزام برفع المظالم ودفع الضرر). هذا تعبير فضفاض يمكن لأي طرف تفسيره وفق ما يشاء، وهو مقصود لذاته لينقذ السلطة من المحاسبة على الجرائم المهولة التي ارتكبتها في حق الشعب والوطن والأفراد. ولا يحق لكائن من كان أن يعفو أو يقبل الاعتذار سوى شعب السودان، حتى ولو جاء ذلك بإجماع الحكومة الانتقالية. وإن كانت هنالك آلية تعبر عن إرادة شعب السودان في العفو، فهنالك وسائل مختلفة ومن بينها البرلمان المنتخب ديمقراطيا من الشعب.

ورغم تلك السلبيات فإننا نجد في البند (ج-١) ماهو إيجابي ومساعد في الصراع ضد السلبيات ووضع البديل المعبر عن طموحات شعب السودان. جاء في هذا البند (إيجاد آلية للحوار بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي، وتحديد مكان وزمان اللقاء للبدء فوراً في الحوار حول تفاصيل هذا الاتفاق الإطاري، على أن تقوم لجنة مشتركة للحوار يكون أول أعمالها تحديد جدول زمني لإنجاز مهامها...الخ). هذا البند يوجب على قوى المعارضة مواصلة نضالها بصبر ومثابرة لتحويل ما ورد من سلبيات في الاتفاق الإطاري إلى إيجابيات تصب في مصلحة الشعب والوطن.

- وأول ما يستوجب الاهتمام هو توسيع لجنة الحوار الخاصة بالتجمع الوطني الديمقراطي لضمان مشاركة حزب الأمة وكافة قوى المعارضة.

ولابد لقوى المعارضة أن تعي أن دوائر النظام تستعجل التوصل إلى اتفاق تقوم على أساسه شراكة كاملة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك بهدف المحافظة على ركائز النظام، خاصة الاقتصادية والأمنية، وإحكام قبضتها على السلطة بما يمكنها من إفراغ أي اتفاق أو مسعى للتحول الديمقراطي من محتواه.

إن من الممكن، بتضافر كافة قوى المعارضة وتنسيق وتوحيد طرحها وخطابها السياسي وإرادتها وتنظيم صفوفها، هزيمة مخطط السلطة الذي يريد الالتفاف على الحصار المضروب على النظام، ومن ثم إعادة انتاج الأزمة وتوطينها تمكيناً لدولة الرأسمالية الطفيلية.

إن الاختراق الذي حدث في نظام الحكم الشمولي، وماأدى إليه من شروخ وتصدعات، يجب أن يتسع لتفكيك دولة الحزب الواحد وفتح الباب أمام التحول الديمقراطي الحقيقي وترسيخ السلام وتمتين الوحدة وتحقيق التنمية والاستقرار.

إننا نعتبر وثيقة الإجماع الوطني الصادرة من التجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأمة في أغسطس ٢٠٠٣ هي البديل لكل المبادرات والاتفاقات، لأنها تجسد الحل السياسي الديمقراطي الشامل لأزمة الوطن، وتضع الأساس لبناء دولة المواطنة الموحدة الوطنية الديمقراطية. ولهذا نتمسك بها وندعو جميع قوى المعارضة داخل وخارج التجمع الوطني الديمقراطي للالتفاف حولها لتصبح برنامجاً للعمل الوطني اليومي المثابر.

الخرطوم ٢٠٠٣/١٢/١٩
سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السودان

المحتويات

＊＊＊